المنظور المحلياتي للبيئة الآمنة والمحايدة في سورية بعد سقوط الأسد

تحليل نوعي تشاركي لجلسات الشباب
وورشات القادة المجتمعيين

Federal Foreign Office

Institut für Auslandsbeziehungen

تم إنجاز هذا البحث بتمويل من وزارة الخارجية الفيدرالية الألمانية عبر معهد العلاقات الثقافية الخارجية (ifa)، برنامج تمويل zivik.

اليـــوم التالـــي
لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا

THE DAY AFTER
Supporting Democratic Transition In Syria

الباحثون

الباحث الأساسي:

معن طلّاع

مساعد الباحث:

رهف اللحام

فريق المشروع:

منسق المشروع:

ربيع خربوط

فريق اليوم التالي

المشرف على البرامج:

أنـــور مجـــني

المدير التنفيذي:

معتصم الســـيوفي

tda-sy.org

2025

© جميع الحقوق محفوظة لمنظمة اليوم التالي

جدول المحتويات

05 مقدمة.

07 مفاهيم البيئة الآمنة والمحايدة من منظور مجتمعي

12 منظور الشباب لتحديات البيئة الآمنة والمحايدة

16 الهواجس والتحديات المحلياتية - قراءة مقارنة

18 متطلبات البيئة الآمنة: توصية "مراعاة الخصوصية المحلية

24 الخاتمة

مقدمة

شهدت سورية على مدار العقد المنصرم عدة تحولات أمنية واجتماعية وسياسية عميقة طالت الدولة والمجتمع والجغرافيا، تاهت فيها مؤسسات الدولة بحكم الاستنزاف الممنهج الذي تعرضت له جراء سياسات الإلغاء والتطويع التي اتبعها النظام، فغدت دولة هشة تغرق بالفساد وبشبكات المحسوبية، تعاظمت بها آليات المركزية لتخلق اختلالاً في التنمية وانتكاساً في مبدأ التمكين المحلي، والأهم أصبحت بكليتها أسيرة سردية النظام ومقارباته العامة لا سيما تجاه الثورة السورية ولكل من يخالف الرأي، كما تعرض المجتمع لأعنف تحول منذ تأسيس الكيان السوري، إذ كان التهجير الجماعي والاعتقال الممنهج والتغييب القسري أدوات تفسخ المجتمع، واستتبع ذلك خلال ١٤ عاماً جملة من المعطيات الأمنية والإدارية عززت عوامل الانقسام وساهمت في تزايد عدد الثنائيات التي تشظي المجتمع ففقد كل خصائصه الدالة على الفاعلية وعمق من أزمة الثقة وحولها بنهاية المطاف إلى تمترس عدائي ضد الآخر، ليشكل ما سبق حالة يأس متعددة الأبعاد.

إلا أنه ومع سقوط نظام بشار الأسد في ٨ كانون الأول ٢٠٢٤، انتعشت التوقعات المجتمعية بغدٍ أقل سوءاً، غدٍ انتقالي رغم تحدياته المركبة؛ إلا أنه عنوان لبدء مسيرة وطنية قد تفضي لواقع سوري يستطيع فيه المجتمع النهوض من جديد. ولأن التحديات كبيرة فإن البدء بمواجهة الصعوبات الأمنية سيكون المدخل التأسيسي للتفاعل المجتمعي وانخراطه في استرداد القرار والفاعلية، ولأن مواجهة الفراغ الأمني والتهديدات المتعددة سؤال يعنى به كل السوريين لإنتاج بيئة آمنة ومحايدة، فقد أدركت منظمة اليوم التالي أهمية فهم المقاربة المحلية لآليات وديناميكيات تَشكُّل البيئة الآمنة وضرورة مناصرة هذه القضية وضمان لحظ الرؤية المجتمعية السورية ضمن خطط وسياسات البيئة الآمنة والمحايدة. ولضمان الإحاطة بالمقاربة المجتمعية سيحاول هذا التقرير توصيف منظور العينة لمفهوم الأمان والحياد وتبيان عناصره الرئيسة، ثم يفند الهواجس والتحديات التي يرونها في بيئاتهم المحلية والتي تؤثر على البيئة الآمنة، وسيقف التقرير عند متطلبات البيئة الآمنة والمحايدة بناء على الاقتراحات الواردة بالجلسات، كما سيتلمس المشتركات والتباينات بين المحافظات المختلفة ليقدم في النهاية توصيات عملية تراعي الخصوصية المجتمعية وضرورة تشميلها ضمن سياسات هذه البيئة.

اعتمد المشروع منهجاً نوعياً تشاركياً، يعكس تنوع وجهات النظر بين مختلف المناطق السورية من جهة، ويركز على منظور الشباب بشكل خاص من جهة ثانية. حيث نفذ ١٣ جلسة حوارية في ثماني محافظات سورية، جمعت بين جلسات الحوار الشبابي (وعددها ٩) وورشات حوار مجتمعي (٤ ورش مع قيادات محلية)، شارك فيها ٢٣٩ شاباً وشابةً وقائداً مجتمعياً من خلفيات متنوعة، استخدم الميسرون خلالها دليل تيسير موحد وحرصوا على توزيع النقاش بشكل فعال على مدى ٤ ساعات لكل جلسة. أما عن اختيار المشاركين فقد ركز الاختيار على ما يعكس مختلف وجهات النظر، فاعتمدت المعايير التالية:

01 العمر:
التركيز على فئة الشباب (١٨-٣٥ عامًا).

02 التأثير المجتمعي:
حضور قادة مجتمعيين وفاعلين محليين.

03 التنوع الجندري:
الحرص على توازن نسب الحضور بين الرجال والنساء.

04 التنوع الجغرافي:
نفذت الجلسات في ٨ محافظات سورية، بحسب القدرة على الوصول والتنفيذ، كما اعتمدت على تمثيل مختلف الشرائح وفقاً لأماكن الإقامة خلال السنوات الأخيرة من مقيمين ونازحين وعائدين.

05 التنوع المجتمعي/ الثقافي:
حرصت الجلسات على تنوع الموجودين بحيث يمثلون تنوع محافظاتهم.

وقد شمل جمع البيانات: ملاحظات الجلسات المباشرة، ورصد التفاعلات، وتدوين أبرز أفكار النقاشات، واستمارات التغذية الراجعة الموزعة في نهاية كل جلسة. واستندت عملية تحليل البيانات على تقاطع المصادر الدالة على الواقع المحلياتي، لاستخلاص الأنماط المتكررة في مخرجات النقاشات، مع ضمان الالتزام بالمعايير الأخلاقية للبحث وسرية هوية المشاركين.

مفاهيم البيئة الآمنة والمحايدة من منظور مجتمعي

على الرغم من وجود الكثير من الأدبيات النظرية المتعلقة بالبيئة الآمنة والمحايدة خاصة دراسات دول ما بعد النزاع التي استفادت من مفاهيمها العديد من منظمات المجتمع المدني السوري ذات الصلة، إلا أن الإحساس المجتمعي مرتبط بفهم خاص متعلق بمنظوره المباشر للأمن والحياد، وعليه سنعتمد منطلق التكامل ما بين الرؤيتين لتشكيل فهم سوري نوعي.

تشير العديد من الدراسات والتقارير التي نفذتها منظمات حقوقية سورية إلى ارتباط البيئة الآمنة عضوياً بمفهوم العدالة الانتقالية، وضرورة وجود آليات قانونية واجتماعية (مثل لجان الحقيقة، التعويض، المحاكمات) لمعالجة الانتهاكات السابقة وضمان مساءلة مرتكبيها، دون أن يعني ذلك القيام بعمليات تطهير واسعة أو تبريرها فهي تعمق الانقسامات إذا أجريت دون مراعاة التوازن المجتمعي، إضافة إلى التأكيد على ضمان حقوق الضحايا ووجود إطار دستوري لمسار الانتقال وأهمية تضافر هذه الجهود مع إصلاح القطاع الأمني (الشرطة، الاستخبارات، القضاء) ليصبح خاضعاً للرقابة المدنية، ويحترم حقوق الإنسان وأن تكون هذه العملية الإصلاحية جزءاً من بناء دولة القانون والحوكمة الأمنية المسؤولة.

لا تنفك ضرورات تشكيل البيئة الآمنة والمحايدة عن الحوكمة والمشاركة المحلية فالعدالة وحدها لا تكفي إذا لم تقترن بـ:

01
توافق مجتمعي ومصالحة مجتمعية قائمة على الاعتراف بالانتهاكات وجبر الضرر للضحايا وإشراك جميع الفئات.

02
بناء السلام المحلي.

03
إشراك الشباب والنازحين والعائدين في الحوار وصنع القرار لتحقيق بيئة محايدة ومستدامة.

والجدير بالملاحظة أثر التمايزات المحلياتية، إذ شهدت المحليات السورية خلال العقد المنصرم مجموعة من التحولات والمتغيرات بحكم الانسداد السياسي والتأثر بالمعادلات الأمنية والعسكرية وعمليات التهجير واللجوء، والتي أدت بنهاية المطاف إلى تقسيم هذه المحليات ضمن عدة مناطق يفصلها حدود إدارية ومعابر بينية جعلتها مناطق ذات أنماط حوكمة متباينة وجيوب اقتصادية منفصلة.مبينة بالشكل التالي:

01

مناطق سيطرة النظام وشبكاته ومجموعاته العسكرية الرسمية والحليفة والرديفة.

02

مناطق خاضعة لنموذج مصالحة فيه فعالية لفصائل الجيش الحر وشبكات روسية وايرانية كدرعا.

03

مناطق لها طابع خاص كالسويداء التي تتأثر بديناميكياتها الداخلية ومجموعاتها العسكرية إضافة إلى منطقة التنف المتواجد فيها قوات جيش سورية الجديد

04

مناطق تحت نفوذ الجيش الوطني وإدارة المجالس المحلية في اعزاز وجرابلس والباب وعفرين.

05

مناطق نفوذ هيئة التحرير الشام وإدارة حكومة الانقاذ في ادلب وماحولها.

06

مناطق إدارة ذاتية شمال شرق تحت حكم قوات سورية الديمقراطية مع تمايز خاص لمحافظة الرقة ودير الزور.

ومع السقوط، تفككت ظاهرياً الحدود الفاصلة لكن سرعان ما عادت وترسمت بحكم عدة عوامل، فعلى الرغم من عودة جزء مهم من الجغرافية الادارية شكلاً لكن الجغرافيا السياسية والاجتماعية بقيت منطبعة بخطوط الحرب. تحولت المحليات إلى مساحات تفاوضية بين المركز والمجتمع المحلي، لا تعود فيها المركزية القديمة ممكنة، ولا اللامركزية الكاملة ناضجة بعد.

بكل الأطراف لاسيما السويداء ومناطق شمال شرق سورية، ولاتزال العديد من المناطق تعبر عن هواجسها المحلياتية سواء بالمعنى الهوياتي والتنموي كمناطق الساحل أو بالمعنى الثوري وضرورة المشاركة بالحكم كشمال غرب سورية.

ورغم ذلك، اتفقت الجلسات على مجموعة من العناصر المشكلة للبيئة الآمنة والمحايدة ليست مرتبطة على غياب العنف، وتشمل مجموعة من العناصرة موضحة بالشكل التالي:

وباستعراض المفهوم المحلياتي للبيئة الآمنة نجد أن كل محافظة متأثرة بسياقها الأمني والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فحضرت بجل النتائج، ويمكن تنفيد أهم الإضافات لمفهوم البيئة الآمنة وفقاً للآتي:

أولاً: ثنائية الحرية والأمان (حلب وادلب أنموذجاً): ففي حلب أكد المشاركون أن الأمان النفسي والاجتماعي يتطلب إعادة بناء النسيج الاجتماعي بعد سنوات من النزوح والتدمير،[1] لذلك نجد من الطبيعي أن تتسيد المقترحات أفكار دافعة لذلك كاللجان الشبابية المحلية الساعية لدمج النازحين في المبادرات المدنية وردم الفجوة بينهم وبين السكان الأصليين، وفي إدلب فقد تسيد مفهوم الحرية والمشاركة المدينة على جل توصيفاتهم الرامية لفهم البيئة الآمنة،[2] وقد جسدت مبادرة مثل "شباب التغيير" هذا التصور، إذ نظمت ورشاً للقيادة وحل النزاعات، ساعدت في ترسيخ ملكية الشباب لمستقبل محلي.

ثانياً: الخدمات العامة والتمكين المحلي كمدخل دافع للبيئة الآمنة (حماة ودرعا وحمص أنموذجاً): إذ ركز الشباب في محافظة حماة على الخدمات الأساسية (التعليم، الصحة، المعيشة) كشرط لوجود أمان حقيقي،[3] ولمعالجة ذلك، اقترحوا تفعيل لجان محلية لمراقبة توزيع الموارد وضمان عدالة الوصول. في محافظة درعا، تم التوصل إلى أن تمكين المجتمع من اتخاذ قراراته اليومية هو المفتاح للأمان،[4] وأضافوا أن دعم المشاريع الصغيرة وخلق فرص عمل عادلة يمكن أن يكون ركيزة لتعافي وآمان محلي مستدام، وفي حمص بيّن المشاركون أن البيئة الآمنة ترتبط بالتوازن بين العدالة والمشاركة والخدمات،[5] وقد اقترحوا تنظيم لقاءات مجتمعية دورية لتعزيز الحوار بين مختلف الفئات المحلية والمشاركة في صنع القرار

1 - اقتباس من جلسات حلب: "بعد سنوات النزوح، أصبح الأمان لا يتعلق فقط بالسلامة الجسدية، بل بكيفية إعادة بناء العلاقات بين المجتمعات المختلفة"

2 - اقتباس من جلسات ادلب: "البيئة الآمنة هي المكان الذي أستطيع فيه التعبير عن أفكاري بحرية دون خوف من الانتقام، والشباب يجب أن يكونوا شركاء في إعادة بناء مجتمعهم"

3 - اقتباس من جلسات حماة: "إذ لم يكن هناك تعليم، صحة، أو عمل، لا يمكننا الحديث عن أي بيئة آمنة، البداية تكون بتوفير الاحتياجات الأساسية"

4 - اقتباس من جلسات درعا: "يجب تمكين المجتمع من اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية، مع دمج النازحين في كل المبادرات الاقتصادية والسياسية"

5 - اقتباس من جلسات حمص: "العدالة والمساواة في الخدمات هي الأساس لإعادة الثقة بين المواطنين والدولة المحلية"

ثالثاً: المشاركة والشفافية كشرط لازم لبيئة آمنة فاعلة (اللاذقية وطرطوس ودمشق أنموذجاً)، إذ اعتبر القادة والمدنيون في هاتين المحافظتين الساحليتين أن دمج النازحين والعائدين في المجتمع المحلي أساسي لبيئة محايدة،[6] كما شددت النساء على أهمية برامج حماية الفتيات وتوفير فرص اقتصادية لهم، وعلى ضرورة توزيع الخدمات بشكل عادل. بينما ركز الحضور في دمشق على العلاقة بين العدالة والشفافية كضرورة للأمان.[7]

وبتقاطع منظور المنظمات السورية وجلسات الحوار المعبرة عن منظور المجتمع يمكن التوصل إلى مفهوم البيئة الآمنة والمحايدة الناجعة بوصفها حالة مركبة تتجاوز الفهم التقليدي للأمن بوصفه غيابًا للعنف، لتصبح إطاراً مجتمعياً توافقياً تتداخل فيه عناصر العدالة، والمشاركة، والحرية، والخدمات، والحوكمة الرشيدة، وعليه يمكن تعريف البيئة الآمنة والمحايدة - وفق المنظور المجتمعي السوري - بأنها: فضاء اجتماعي-مدني يقوم على ضمان العدالة الانتقالية، وإصلاح القطاع الأمني، واحترام حقوق الإنسان، وتوفير الخدمات الأساسية، وإتاحة المشاركة المجتمعية المتوازنة لكافة الفئات، بما يسمح بتوفير حرية الفعل المدني، وتقليل المخاوف، وتعزيز الثقة المتبادلة، ضمن إطار محايد لا تسيطر عليه قوة قسرية أو هيمنة سياسية، ويُدار محلياً بآليات شفافة تضمن المساواة والإنصاف.

6 - اقتباس من جلسات الساحل: التهجير لم ينته، ولخلق بيئة آمنة، يجب دمج جميع الفئات، وإلا ستظل الخلافات تنفاقم."

7 - اقتباس من جلسات دمشق: " بدون شفافية في اتخاذ القرار ومحاسبة الفاسدين، لن يشعر المواطن بالأمان أو بقدرته على المشاركة."

منظور الشباب لتحديات البيئة الآمنة والمحايدة

يكشف تحليل الجلسات في المحافظات السورية عن مجموعة من التحديات المركبة التي يواجهها السكان، ولا سيما الشباب، في سعيهم لتشكيل بيئة آمنة ومحايدة بعد سقوط النظام. لا تنفصل هذه التحديات عن آثار سياسات الأسد التدميرية وعن ما أفرزته سنين الصراع من انتكاسات، وتتصل بعجز المؤسسات، وضبابية المسارات السياسية، وخصوصية السياق المحلياتي. يمكن تقديم توصيف الشباب السوري للواقع العام ومدى قدرته على إنتاج بيئة آمنة محايدة من خلال خمسة محاور أساسية:

01 آثار الصراع

02 الثقة بالمؤسسات

03 مأسسة الشـــفافية

04 الشمول والنوع الاجتماعي

05 المشاركة في الحوكمة والسلام

ركزت جلسات الشباب على خمس متغيرات دالة على تأثير الصراع على الشباب فمفهوم الأمان لديهم لم يعد يقتصر على حماية الجسد، بل أصبح يرتبط بمجموعة واسعة من الخبرات المعاشة الناتجة عن سنوات النزاع المستمرة وهي:

01 الأمان المباشر وارتباطه بالعودة

02 محدودية الوصول للخدمات

03 الأزمات الاقتصادية وتفشي البطالة

04 التوترات المجتمعية

ويوضح الشكل أدناه لأبرز خلاصات توصيف هذه المتغيرات:

الأمان والعودة	محدودية الوصول للخدمات	أزمات اقتصادية	توترات مجتمعية
تشكل تجارب النزوح المتكرر وفقدان الاستقرار السكني أحد أبرز مهددات الشعور بالأمن. الشباب، وخاصة في إدلب وحلب ودرعا، عبروا عن خوف دائم من فقدان المأوى أو العودة القسرية إلى مناطق غير آمنة. الأمان هنا حالة هشة يحددها غياب الاستقرار وليس غياب العنف وحده.	غياب الخدمات الحيوية كالمدارس، والمراكز الصحية، ونقاط الاستجابة الطارئة، جعل كثيراً من الشباب ينظرون إلى الأمان بوصفه مرتبطاً بالقدرة على الحصول على تعليم ورعاية صحية وفرصة عمل. يبرز هذا بشكل خاص في حمص وحماة، حيث يشكل تدهور الخدمات "تهديداً معيشياً" لا يقل خطورة عن التهديدات الأمنية.	رأى كثير من المشاركين أن البطالة والفقر بينهما ووفاقهما "أخطر أشكال انعدام الأمن"، لأنهما ينتجان حالة فراغ اجتماعي. وهذا يفاقم الهجرة، والانخراط في أنشطة غير منظمة ويُعمق التوترات المجتمعية ويزيد من هشاشة الروابط بين النازحين والمجتمعات المضيفة.	مع غياب سيادة القانون، بات الاحتكاك بين النازحين والمقيمين مصدراً دائماً للتوتر. وتحدثت مجموعات عديدة عن "تحفيزات كامنة" و"أحكام مسبقة" تُغذي العزلة وتُضعف قدرة المجتمع على إعادة بناء نسيجه.

وعن واقع مشاركة الشباب في الحوكمة وبناء السلام، أظهرت تحليل الجلسات أن مشاركة الشباب في صياغة مستقبل بيئاتهم المحلية لا تزال محدودة، رغم إدراكهم لأهميتها. وتتجلى معوقات المشاركة في ثلاثة مستويات رئيسية:

01

ضعف الثقة بالقيادات والمؤسسات المحلية، إذ يتشكك الشباب في قدرة القادة المحليين على تمثيل مطالبهم، ويرجع ذلك إلى: غياب الهياكل المؤسسية، ضعف الشفافية، استمرار أنماط الإدارة التقليدية

02

محدودية القنوات الرسمية للمشاركة، إذ لا توجد مساحات منظمة تسمح للشباب بالتفاوض أو النقاش أو التخطيط، مما يجعل مشاركتهم "حدثاً استثنائياً" بدل أن تكون جزءاً من عملية مستدامة.

03

الصور النمطية تجاه النساء والفئات الهشة: حيث تواجه النساء على وجه الخصوص عراقيل متجذرة ثقافياً واجتماعياً تمنعهن من المشاركة الفعالة، رغم تصاعد حضورهن في بعض المحافظات.

وفيما يرتبط بمعيار الثقة بالمؤسسات، فقد أظهرت الجلسات أن الثقة بالمؤسسات في سورية بعد سقوط النظام ليست متجانسة، بل تتفاوت تبعا للتجربة المحلية. وقد برزت ثقة مرتفعة في مؤسسات طارئة ومنقذة للحياة كمؤسسة الدفاع المدني وقطاع الصحة بسبب الدور المباشر في حماية الحياة، وهي ثقة عملية وليست سياسية، بينما حضرت التباينات الجندرية في وزن الثقة تجاه المؤسسات الأخرى، إذ بينت نقاشات النساء معدلات ثقة أدنى بالمؤسسات القضائية والأمنية، خصوصا في المناطق التي تعرضت لانتهاكات واسعة.

أما فيما يتعلق بالحاجة لمأسسة الشفافية، فقد رأى المشاركون أن استعادة الثقة تتطلب ثلاثة معايير, وهي: المساءلة وإتاحة المعلومات ومراقبة المجتمع المحلي لأداء الهيئات الحكومية.

وقد أظهرت البيانات فيما يخص النوع الاجتماعي والشمول أن النساء والفئات المهمشة (ذوو الإعاقة، كبار السن، النازحون الجدد) يواجهون ثلاثة مستويات من عدم اللحظ: اقتصادي حيث تضررت النساء بصورة مضاعفة من غياب فرص العمل وارتفاع معدلات إعالة الأسر. وعدم لحظ اجتماعي حيث تغيب فئات واسعة من المشاركة في الحيز العام، بما في ذلك الاجتماعات المحلية. وعدم لحظ سياسي، ومن مؤشراتها النسبة الضئيلة التي تتحصل على مواقع قيادية أو تمثيلية، رغم تزايد الوعي بضرورة مشاركة النساء في بناء السلام.

الهواجس والتحديات المحلياتية - قراءة مقارنة

بينت التفاعلات التي شهدتها جلسات الحوار أن لكل محافظة طابعاً نفسياً ومجتمعياً متمايزاً في فهم المخاطر. وقد تصدر مؤشر "هاجس النزوح والخوف المستدام" أبرز هذه الهواجس مما يدل على أن النزوح لم ينته سياسياً بسقوط النظام بل ظل قائماً اجتماعياً ونفسياً، سواء تلك المتعلقة بكلف الحياة والخوف من فقدان المسكن وفقاً لما تم ذكره في مجموعات إدلب، أو المرتبطة بالدمار التي تشهده بعض الأحياء في محافظة حلب، أو المتعلقة بالعوز الاقتصادي جراء البطالة وغياب الخدمات وفقاً لما عبرت عنه مجموعات حمص وحماه[8] .

وقد حاز مؤشر "ضعف الحوكمة والخدمات" على اهتمام الحاضرين، فغياب مساحات النقاش والشكاوي مع الجهات الرسمية عزز من القناعة بضعف الأداء الرسمي لتبرز معها أزمة ثقة في القدرة الإدارية[9] .

كما برز هاجس "الاقتصاد والتعليم" كأحد العوامل المعوقة لتشكيل بيئة آمنة، لأنها تقوض الاستقرار المعيشي والتمكين المعرفي، فتعثر المنظومة التعليمية على استعياب التحولات الكبرى التي شهدها التعليم في سورية ومدى انعكاساته على الوضع الاجتماعي والاقتصادي ساهم في خلق ضبابية موضوعية تجاه المستقبل، وازداد ظلامية، جراء عدم انطلاق المشاريع الاقتصادية ذات الأثر الاجتماعي[10] .

8 - أدناه بعض الاقتباسات:

- إدلب: "أعيش في منزل مستأجر منذ خمس سنوات، وأخاف أن أفقده في أي لحظة".

- حلب:"العودة إلى حينا الأصلي صعبة بسبب الدمار والنزاع بين المجتمعات".

- حمص وحماة: "البطالة وغياب الخدمات تجعلنا نشعر أننا محاصرون."

9 - نقتبس من نقاشات دمشق: " المسؤولون لا يستمعون لنا، وكل شيء يُدار بشكل غير شفاف" ، ومن درعا: " نحتاج لمنصة محلية نتابع عبرها مشاكلنا ونشارك في حلها"

10- اقتباس من جلسات حلب: " انقطاع المدارس والمراكز التدريبية جعلنا غير مستعدين لأي عمل مستقبلي"، ومن ادلب :" لا توجد فرص عمل للشباب العائدين، وهذا يزيد من الإحباط".

عموماً يمكن القول وإذا ما أحطنا نتائج الجلسات بالسياق العام السوري فإننا يمكن أن نربط أعلاه بهواجس عابرة للمحليات عموماً وتتمثل بالأمن، الهوية، الحوكمة، وسلطة السلاح. وفيما يرتبط بهواجس الأمن فهناك خوف متعمق من عودة الفوضى العسكرية ، وتضارب مصالح القوى المسيطرة، وجوهر مطالب المجتمعات المحلية بحصر القوة بسلطة مدنية شرعية، وضمن هذا الهاجس يبرز ملف تموضع المقاتلين الأجانب والقلق من النزوح الداخلي والتباينات بين المجتمعات المهجرة والسكان الأصليين حول تقاسم الموارد والسلطة. كما تبرز هواجس مرتبطة بالملكية العقارية والعودة نتيجة التهجير القسري السابق، وتخوف السكان من استمرار صراع الهوياتي، ويشير نقاش المجموعات إلى أن أولويات السكان هنا لا ترتبط فقط بالأمن العسكري بل أيضاً بالأمن الخدمي (الكهرباء، المياه، الرواتب)، بوصفه ركيزة للاستقرار ومنع تجدد التوترات.

وفيما يرتبط بالخصوصية المحلية، تبدو هواجس عودة أي شكل من أشكال "القبضة الأمنية" والخوف من الاغتيالات والتصفيات الجديدة نتيجة الثأر السياسي بعد انهيار النظام. ناهيك عن التهديدات المترتبة على الفراغ الأمني حيث تنتشر مجموعات مسلحة متنوعة وشبكات تابعة لتجارة المخدرات. وإذا ما أضفنا القلق الوجودي كذاك المتبلور في السويداء فإنها تجعل هاجس فرط العقد الاجتماعي كلياً على رأس المخاوف الوطنية، وسيؤثر بطبيعة الحال على تشكل البيئة الآمنة والمحايدة.
إضافة إلى الأمن، أظهر المشاركون هواجس مرتبطة أساساً بـ "إعادة الإعمار والاستملاك" وعودة شبكات الفساد القديمة والقلق من انفجار الخلافات المجتمعية المكبوتة، كما ظهر بعد سقوط النظام، مخاوف وازنة تتمثل في الخوف من الانتقام السياسي أو المجتمعي إضافة إلى القلق الاقتصادي لا سيما بعد انهيار الامتيازات القديمة. وتكشف الجلسات ميل المحليات إلى تصور بيئة آمنة ومحايدة ترتكز على ضمانات وطنية واسعة تمنع الانتقام، وتضمن لهم تمثيلاً في المؤسسات الجديدة.

متطلبات البيئة الآمنة: توصية "مراعاة الخصوصية المحلية"

بطبيعة الحال ورغم التقاطعات إلا أن متطلبات البيئة الآمنة والمحايدة ليست متجانسة بين المحافظات السورية، بل تتفاوت تبعاً للبنية المحلية وخارطة الفاعلين ومستوى التعافي من الصراع، وطبيعة العلاقات بين النازحين والمجتمعات المستضيفة، إضافة إلى مدى قدرة المؤسسات الناشئة على تقديم الخدمات وإدارة الشأن العام. من خلال ضرورات دمج أدبيات العدالة الانتقالية وبناء السلام المحلي وما يستلزمه من إصلاح القطاع الأمني مع خلاصات الجلسات المجتمعية، يمكن استخلاص خمس حزم رئيسة من المتطلبات المشتركة، تتمايز تفاصيلها بين محافظة وأخرى.

أولاً:
متطلبات الأمن وسيادة القانون:

ضبط السلاح وإعادة تعريف السلطة المحلية وإعادة توحيد الإشراف الأمني تحت مظلة مؤسسة مدنية واحدة، بعد أن أدت تعددية القوى الأمنية إلى حالة من "التشظي الأمني" الذي يمنع تشكل إحساس جماعي بالأمان. ويعد مقترح لجان محلية منتخبة تتولى الإشراف على إتمام الدمج والتأسيس لآليات مستدامة في خضوع القطاع الأمني لرقابة المجتمع. من جهة أخرى طالب المشاركون بضرورة ربط الأمن بالحريات الشعبية وتماسك النسيج الاجتماعي إذ لا يمكن تشكيل بيئة آمنة ناجعة دون ضمان الحق في التعبير والعمل المدني. وأكدوا أن سيادة القانون يجب أن تبنى على عقد اجتماعي جديد يضمن استقلال القضاء المحلي ومنع تدخل الفصائل العسكرية في قراراته.

كما ركزت الجلسات على ضرورة إيجاد آليات تضمن عدم عودة الفوضى الأمنية بعد انهيار منظومة النظام القديمة. وطالب الفاعلون المحليون بإنشاء محاكم محلية مستقلة وإعادة تفعيل لجان حل النزاعات المحلية باعتبارها حزام أمان اجتماعي يسبق القانون الرسمي. كما أكد المشاركون أن الأمن يتطلب بناء مؤسسات قادرة على محاسبة الفاسدين.

ثانياً:

متطلبات الخدمات الأساسية والحوكمة المحلية،

فالخدمات كشرط لبناء الثقة بعد الانقسام المجتمعي حيث أظهرت جلسات أن إعادة الإعمار الخدمي (المدارس، المياه، الكهرباء) ليس مجرد عملية هندسية، بل هو مشروع مصالحة مجتمعية. فالعودة إلى الحيز العام المشترك لا تتم دون استعادة الخدمات التي تفككت خلال الحرب. وسيكون مطلب تأسيس هيئات رقابة محلية منتخبة لمتابعة مشاريع الخدمات والتأكد من عدم تسييسها.

ثالثاً:

البيئة الآمنة مشروطة بالاندماج الاجتماعي،

كشف سقوط النظام عن هشاشة البنية الخدماتية وظهور توترات صامتة بين النازحين والسكان المضيفين. وعليه لابد من دمج النازحين في عمليات صنع السياسات المرتبطة بالإدماج + إنشاء برامج لحماية الفتيات.

رابعاً:

متطلبات التعافي الاقتصادي وسبل العيش:

لقد كان العامل الاقتصادي الأكثر حضوراً في جميع النقاشات، إذ شكل شرطاً مهماً للمصالحة والعدالة والاستقرار. وينبغي أن يكون مبدأ تشغيل الشباب وإحياء الصناعات الصغيرة أساساً للسياسات العامة كإعادة تشغيل المناطق الصناعية وتأمين منح صغيرة لإحياء الورش المتضررة. كما يمكن التوصية بضرورة دعم الزراعة ومنظومات ري محلية، فعدم توفير بدائل اقتصادية للشباب سيعيد إنتاج اقتصاد الحرب. كما أنه من المهم جداً التنويه لأهمية إنتاج اقتصاد بديل للريعية القديمة.

خامساً:

متطلبات العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية:

يشترك السوريون، رغم اختلاف محافظاتهم، في إدراك أن البيئة الآمنة والمحايدة تحتاج إلى معالجة إرث الانتهاكات. أولوية جبر الضرر حيث طالب المشاركون بإيجاد آليات محلية للحقيقة والمصالحة تستند إلى الشفافية وحماية الشهود.، كما أكد المشاركون أن أي مصالحة دون محاسبة تُفقد الشباب ثقتهم بالعملية السياسية. وان العدالة تحتاج إلى مقاربات تدريجية تؤمن بتقديم ضمانات للمجتمعات منعاً لدوامات الانتقام.

سادساً:

متطلبات المشاركة والتشميل:

إذ ركزت كل الحوارات على ضرورة إشراك الشباب والنساء والنازحين في صنع القرار. وعليه ينبغي طرح عدة نماذجية كمجالس شبابية تمنح دوراً استشارياً وتخصيص حصص تمثيلية للنساء وتعزيز منصات الحوار المحلي وربطها بالحوار الوطني

تلتقي جميع النقاشات عند ثلاث ركائز مشتركة كبناء مؤسسات محلية شفافة وقابلة للمساءلة وتوفير خدمات عادلة وشاملة وتمكين الشباب والنساء بوصفهم وقود التحول وليس هامشه.

تستند التوصيات المنبثقة من مجموعات الحوار على مبدأ المحددات اللازمة، وضرورة الارتكاز على برامج داعمة تطور المناخ باتجاه تعزيز بيئة آمنة محايدة، وتحدد هذه الخارطة أسس الأمن ودور المجتمع وعلاقة الدولة بالمؤسسات المحلية، موضحة خطواتها وفق الشكل أدناه:

كما تم اقتراح سلسلة من الاستراتيجيات كبرامج تنمية القدرات القيادية وخلق فرص عمل مستدامة ودعم الصحة النفسية وتمثيل حقيقي للفئات المهمشة، تبرز هذه الاقتراحات باعتبارها محاولات ذاتية لإعادة بناء الفعل المدني من الأسفل إلى الأعلى.

الخاتمة

بشكل لا لبس فيه عبر المشاركون في جلسات الحوار إلى أنه وإضافة إلى ضرورة تجفيف العنف فإنه ينبغي العمل على بيئة آمنة تتأسس على العدالة، المشاركة المدنية، الخدمات الأساسية، والثقة المتبادلة. وقد تم اقتراح رؤى عملية ومتطلبات محلية متنوعة حسب خصوصية كل منطقة، مع تأكيد مشترك على ضرورة إشراك المجتمعات في بناء السلام.

لكن التحديات كبيرة: النزوح المتواصل، ضعف مؤسسات الحكم المحلي، الفقر، وتركة النظام القديم التي لم تختف بالكامل. لتحقيق الانتقال المنشود، من الضروري اعتماد إصلاح أمني فعال، عدالة انتقالية حقيقية، حوكمة محلية شاملة، وتمكين الشباب والفئات المهمشة.

في هذا السياق، لا يمكن لتصورات الأمان والحياد أن تبقى شعارات نظرية فقط. بل يجب أن تتحول إلى سياسات عملية تدعمها المؤسسات الجديدة والمجتمع المدني، وتضمن أن تعكس عودة سورية لا مجرد تغيير في السلطة، بل تجديدًا لمفهوم السلام من الأساس.

المقاربة المجتمعية للبيئة الآمنة والمحايدة في سورية بعد سقوط الأسد

جدول المحتويات

27 المقدمة

31 التصميم المنهجي ومجتمع الدراسة

38 البيئة الآمنة والمحايدة: التوصيف والتقييم

43 الأمن الشخصي والمؤسسي : ضرورات الاحترافية والشفافية والشمولية

49 معايير العدالة والمشاركة والعودة الآمنة: مدخلات رئيسية

57 الإطار الدستوري والقانوني وإعادة الهيكلة: شرط الاستقرار المستدام

67 ضروروات البيئة الآمنة والمحايدة: عوامل إنجاح الاستحقاقات الوطنية

83 المقاربة المجتمعية للبيئة الآمنة والمحايدة: مقاربة عابرة للأمن التقليدي

87 توصيات ختامية

مقدمة

تأتي هذه الدراسة في لحظة مفصلية من التاريخ السوري المعاصر، عقب سقوط نظام الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤ وما ترتب على ذلك من تحولات جذرية في البنية الأمنية والمؤسسية والاجتماعية والاقتصادية داخل البلاد. فقد شهدت البلاد، على امتداد أكثر من عقد، نزاعاً مركباً خلف دماراً واسعاً في البنى التحتية، وتفككاً في مؤسسات الدولة، وتشظياً جغرافياً وهوياتياً عميقاً، ونزوحاً داخلياً وخارجياً هو الأكبر في تاريخها الحديث. ومع انطلاق المرحلة الانتقالية ، برزت قضية «البيئة الآمنة والمحايدة» بوصفها حجر الزاوية في أي مقاربة لإعادة الاستقرار وبناء الدولة وعمليات إنتاج سلطة تعكس أصوات السوريين والسوريات، وفي أي نقاش حول عودة اللاجئين والنازحين، وترميم العقد الاجتماعي السوري.

ورغم الحضور الواسع لمفهوم البيئة الآمنة في الخطاب السياسي المحلي والإقليمي والدولي ورافق تطورات المشهد السوري في جل مراحله وتطوراته إلا أنه من الأهمية بمكان تناوله بصورة معمقة من المنظور المجتمعي السوري الداخلي أو تجارب السكان المباشرة مع الأمن والعدالة والخدمات والسلطة المحلية. وعليه تسعى هذه الدراسة إلى تقديم قراءة نوعية للبيئة الآمنة، لا بوصفها مجرد توصيف قانوني أو سياسي، بل باعتبارها منظومة مجتمعية معيشة تتشكل عبر تفاعل عوامل أمنية وقانونية وخدماتية واقتصادية وهوياتية.

تعتمد الدراسة على استبيان ميداني واسع شمل (٢٢٩٦) مشاركاً/ة من كل المحافظات السورية، ومن فئات عمرية واجتماعية واقتصادية متنوعة مع التركيز على فئة الشباب من عمر ١٨ حتى ٣٥ سنة، بما في ذلك المقيمون والنازحون والعائدون. ويعد هذا الحجم والتنوع من أبرز ما يميز البحث، إذ يتيح القدرة على تحليل الفروق المناطقية والجندرية والاقتصادية والهوياتية، وفهم التباينات في إدراك البيئة الآمنة بين مختلف المكوّنات والسياقات المحلية. وستعتمد الدراسة على منهجية مختلطة تجمع بين التحليل الكمي والقراءة التفسيرية للسياقات، بهدف تجاوز حدود الوصف الإحصائي والوصول إلى فهم أعمق للعوامل الناظمة للمفهوم. وتنطلق الدراسة من فرضيتين رئيسيتين:

01

لا تختزل البيئة الآمنة في سورية، بعد سقوط النظام في غياب العنف أو وجود أجهزة أمنية رسمية فحسب، بل تفهم مجتمعياً بوصفها إطاراً حياتياً شاملاً يمنح الأفراد القدرة على العيش بكرامة، والوصول العادل إلى الحماية والخدمات، وممارسة الحقوق دون خوف أو تمييز، والمشاركة في صنع القرار، مع توفر ضمانات واضحة للعدالة والمساءلة واحترام التنوع.

02

أن تباين تجارب السوريين خلال النزاع أدى إلى إنتاج تصورات مختلفة ومتناقضة أحياناً حول ماهية البيئة الآمنة ومتطلباتها، ما يجعل فهم هذه الفروق ضرورة أساسية لأي عملية انتقال سياسي أو إعادة بناء للدولة.

وتسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف البحثية، أبرزها:

01 توصيف إدراك السوريين للبيئة الآمنة والمحايدة بعد السقوط.

02 تحليل العوامل التي تشكل هذا الإدراك على المستويات الأمنية والقانونية والاقتصادية والخدمية والاجتماعية.

03 تحديد الفروق المناطقية والهوياتية والسياسية في تقييم البيئة.

04 استكشاف متطلبات العودة الآمنة كما يراها السكان أنفسهم.

وبذلك، لا تعد هذه الدراسة مجرد مساهمة أكاديمية أو معرفية فقط، بل إطاراً عملياً يمكن أن تستند إليه الحكومات والفاعلون المحليون والدوليون ومنظمات المجتمع المدني في تصميم سياسات أكثر استجابة للواقع السوري وأكثر قدرة على دعم الاستقرار وبناء الثقة وتعزيز العودة الطوعية. كما تشكل خطوة أساسية باتجاه تطوير نموذج وطني للبيئة الآمنة ينبع من المجتمع السوري ذاته، ويعبر عن تطلعاته وتجاربه واحتياجاته الفعلية في مرحلة ما بعد النزاع. إذاً فيما يرتبط بضرورة وأهمية هذه الدراسة فإنها تكتسب أهمية استثنائية في السياق السوري الراهن لخمسة أسباب مترابطة،

أولاً

سد فراغ معرفي حاسم حول مفهوم «البيئة الآمنة» من منظور المجتمع

إذ تغيب الرؤية المجتمعية السورية الفعلية التي تعيش الواقع اليومي للبيئة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، أي ارتباطها الوثيق بالأمن والعدالة والاقتصاد والخدمات والمشاركة والضمانات الهوياتية. وسيكون هذا التحول المعرفي بحد ذاته إسهاماً علمياً جديداً في الأدبيات السورية.

ثانياً

إنتاج «منظور مجتمعي ناظم» يمكن اعتماده كإطار تحليلي وسياساتي،

إذ ستقدم نموذجاً تفسيرياً لطريقة فهم السوريين للبيئة الآمنة وتكشف العلاقة بين التجربة المعيشة والنظرة للأمن، وتحدد العناصر الجوهرية التي يجعلها السوريون شرطاً للعودة والاستقرار. وسيتيح هذا النموذج القدرة على استخدامه في تصميم سياسات حكومية انتقالية وفي برامج الأمم المتحدة وفي مباحثات العودة وإعادة الإعمار، أي أن الدراسة تنتج إطاراً معيارياً محلياً يملأ فجوة كبيرة في صناعة القرار.

ثالثاً

توفير قاعدة بيانات ميدانية واسعة ونوعية في السياق السوري،

إذ يدلل على ذلك حجم العينة (٢٢٩٦ مشاركاً/ة) وتوزّعها الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والديني والإثني وتوفر هذه البيانات تمثيلاً واقعياً للتجارب الحياتية داخل سورية وتكشف فروقاً مناطقية وهوياتية وسياسية.

رابعاً

دعم مسار العودة الآمنة من خلال تحديد العقبات الفعلية،

فبالإضافة إلى ضرورة وجود ضمانات أمنية وترتيبات قانونية وتوافق سياسي، توضح الدراسة أثر لحظ الوضع الاقتصادي والخدمي والحوكمة والعدالة والأمن والضمانات الهوياتية. وسيساهم في إعادة بلورة الأولويات من منظور وطني.

خامساً

دعم بناء العقد الاجتماعي الجديد،

فالبيئة الآمنة ليست فقط شرطاً أمنياً بل شرط تأسيسي لإعادة بناء العقد الاجتماعي السوري، وهو ما يجعل الدراسة ذات أهمية إستراتيجية بعيدة المدى.

التصميم المنهجي ومجتمع الدراسة

اعتمدت الدراسة على عدة مناهج كالمنهج الوصفي التحليلي لوصف واقع البيئة الآمنة والمحايدة كما يتصورها سكان مختلف المناطق السورية ولفهم دوافع الإجابات وسياقاتها مستنداً على مقاربات سوسيولوجية وسياسية وتدمج بين المؤشرات الرقمية والقراءة السياقية فالظاهرة المدروسة مركبة (بيئة أمان، نزاع، نزوح، بنى اجتماعية) لذا من الضروري فهم اختلاف التجربة بين المناطق والفاعلين وضرورة الحاجة لفهم دلالي لا توفره الأرقام وحدها كما استندت على منهج المقارنة المناطقية وذلك لوجود فروق حادة بين البيئات الاجتماعية والسياسية خلال وبعد النزاع.
وفيما يرتبط بمجتمع الدراسة ووحدة التحليل، فيشمل هذا المجتمع السوريين المقيمين داخل سورية في مرحلة ما بعد سقوط النظام، في مختلف المناطق الخاضعة لسلطات متباينة، من سكان محليين ونازحين وعائدين. وستعتمد على عدة وحدات تحليلية نذكر منها الفرد السوري بوصفه حامل التجربة الأمنية والسياسية والمكان/المحافظة باعتبار البيئة الأمنية ظاهرة مجتمعية-مكانية إضافة إلى العامل الديني والاثني والاقتصادي

اعتمد البحث على العينة العشوائية مُحكمة التقسيم إذ تم توزيع العينة على المحافظات وفق تقديرات عدد السكان وقسمت بناءً على المحافظة الحالية (إدلب، حلب، دمشق، ريف دمشق، اللاذقية، طرطوس، الحسكة، الرقة، دير الزور، حمص، حماة، السويداء، درعا، القنيطرة)، والوضع السكني (مستقر، نازح، مهجر، عائد)، والجنس، والوضع الاقتصادي إضافة إلى الخلفية الإثنية والدينية والسياسية والتعليمية, وسيتم تسليط الضوء على المنظور الجندري (٤٨٪ نساء) وفئة الشباب بنسبة ٦٠٪ والتي تتراوح أعمارهم بين ١٨ إلى ٣٥ سنة. إضافة إلى التوازن الجندري
بلغ حجم العينة ٢٢٩٦ مشاركاً/ة، وهو حجم كبير يسمح بإجراء تحليلات مقارنة بين المحافظات وتحليلات متعددة المتغيرات، إضافة إلى الاستدلالات ذات مصداقية

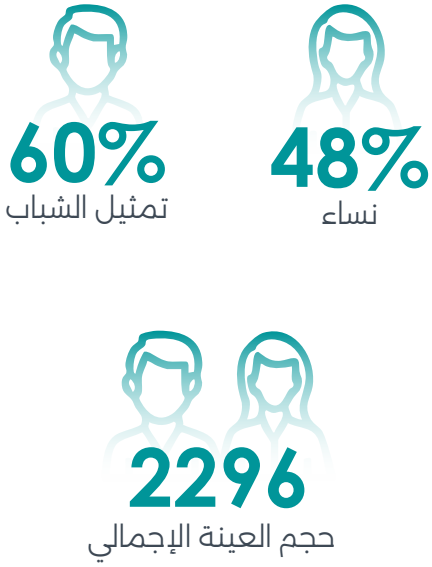

بني الاستبيان وفق مراجعة أدبيات البيئة الآمنة والمحايدة ونماذج العدالة الانتقالية ونتائج مجموعات الحوار والنقاش التي نظمتها مؤسسة اليوم التالي في ذات السياق وبجل المناطق السورية ، وتضمن الاستبيان محاور كالخصائص الديموغرافية والاجتماعية والأمان الشخصي والمؤسسي والعدالة والحقوق، العودة والاندماج، المشاركة السياسية، المؤسسات والقانون، المستقبل والتوقعات، تضمنت إجراءات الاستبيانات موافقة مجتمع العينة وضمان السرية وعدم كشف الهوية وتجنب الأسئلة ذات التهديد الأمني المباشر وحماية الفئات الهشة (نساء، نازحون، أقليات)

فيما يرتبط معالجة البيانات والتحليل الإحصائي فقد أدخلت البيانات في Excel ثم نُقلت إلى بيئة تحليل، وتم تطبيق: التوزيعات التكرارية، والجداول التقاطعية، التحليل المقارن المناطقي، والتحليل البنيوي الاجتماعي، تحليل العلاقات بين المتغيرات.

خصائص العينة

توزعت العينة وفق خاصية الجنس كالتالي (ذكور: ٤٨٪، إناث: ٥٢٪) وهذا التقارب بين الرجال والنساء يسمح بتحليل جندري مستقر؛ وستكون الفروق بين الجنسين غالباً محل تحليل لاسيما في الشعور بالأمان أو الثقة بالمؤسسات، وقضايا المشاركة والفضاء العام.

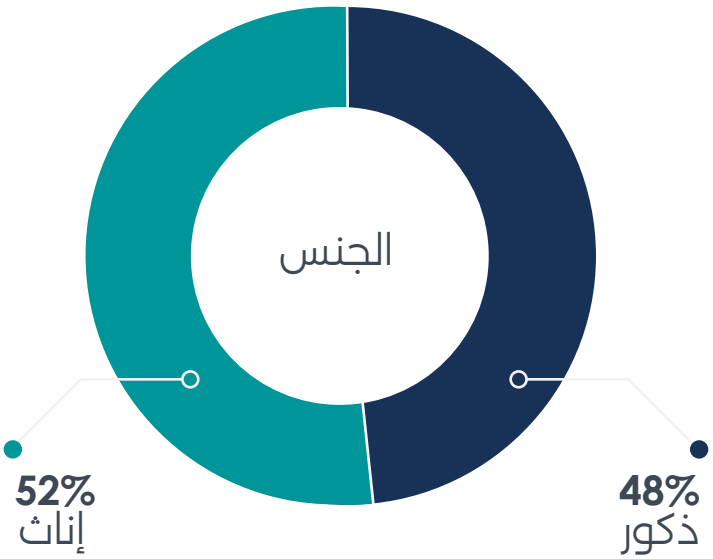

ووفقاً للعمر فإن العينة بنسبة تتجاوز ٦٠٪ من فئة الشباب (١٨-٢٤: ٢٦٪، ٢٥-٣٤: ٤٠٪، ٣٥-٤٤: ١٨٪، ٤٥-٥٤: ١٠٪، ٥٥+: ٦٪) بالتالي كثير من المواقف حول المستقبل/العودة/المشاركة هي مواقف جيل شاب. ويساهم ذلك في فهم نظرتهم في التساؤلات المرتبطة بالتفاؤل بالمستقبل والميل للمشاركة السياسية.

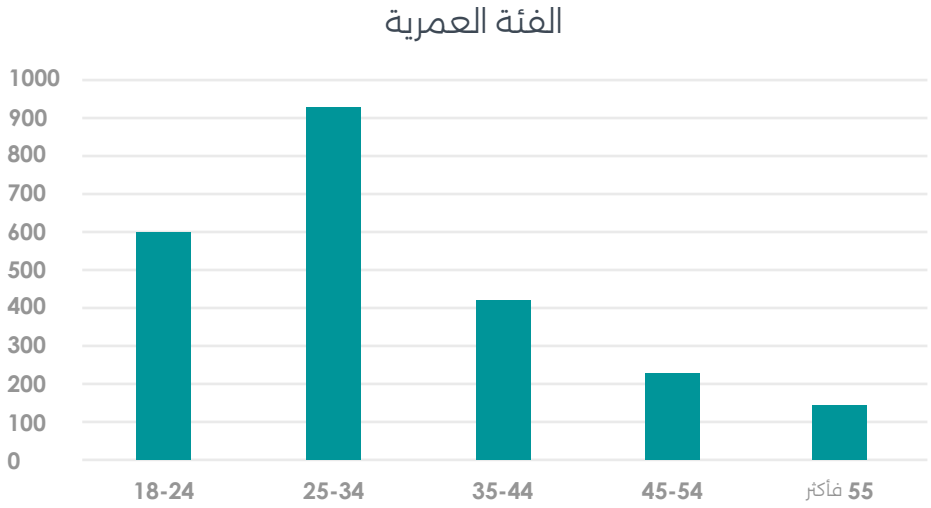

وكوضع عائلي، قرابة نصف العينة متزوجة (متزوج/ة: ٥١٪، أعزب/عزباء: ٤٠٪، مطلق/ة أو أرمل/ة: ٩٪)، وبالتالي هناك توازن في تقدير المخاطر الأمنية والخدمية، يعطي مساحة تحليل مهمة في قراءة شروط العودة والاستقرار من وجهة نظر تتضمن البعد العائلي.

وفيما يتعلق بمحافظة الأصل، ومحافظة الإقامة الحالية، ركزت العينة على المقيمين في الداخل السوري، مع تمثيل قوي لحلب وإدلب عينة شهدت تجارب نزوح واقتتالات مكثفة، وهناك حضور مهم للحسكة والرقة ودير الزور وحمص وحماة، ورغم قلة عدد التمثيل في الجنوب (درعا والقنيطرة والسويداء) إلا أن التحليل سيلحظ مواقفهم لفهم البيئة الآمنة بحكم التطورات الأمنية فيها وكذلك في الساحل اللاذقية وطرطوس المدن التي كانت أقل تأثراً بالحرب المباشرة داخل المدن إلا أن منظورها مهم من ناحية العقد الاجتماعي والتماسك الهوياتي.

الإقامة الحالية - محافظة

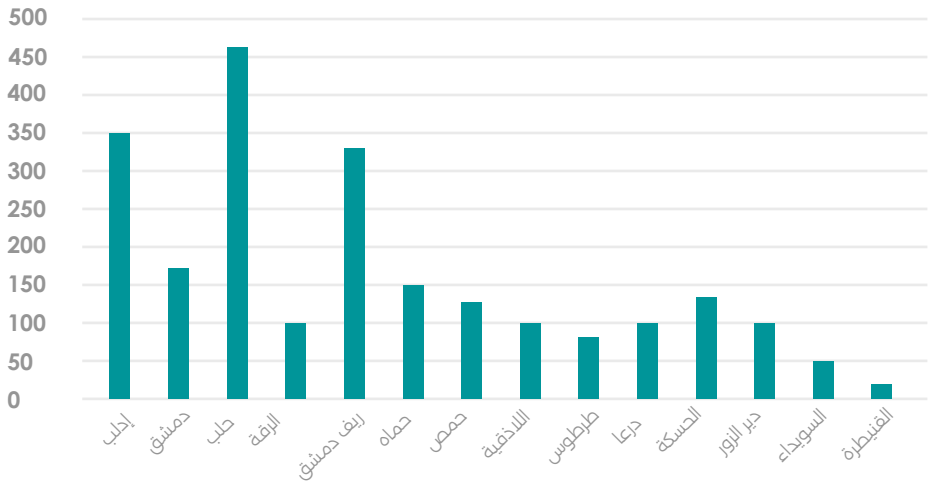

ثلث العينة تقريباً غير مستقرة (مستقر/ة: ٦٥٪ ، نازح/ة: ٢٩٪ ، مهجر/ة/عائد/ة: ٦٪) ويتركز النازحون أكثر في الشمال (إدلب/ريف حلب) وبعض مناطق ريف دمشق. ولهذا الفئة منظور مهم في تقييم البيئة الآمنة وجاهزية المنطقة للعودة، وحساسية للمعوّقات الاقتصادية والخدمية بحكم نسب الدمار الكبيرة التي طالت تلك المناطق.

حالة النزوح

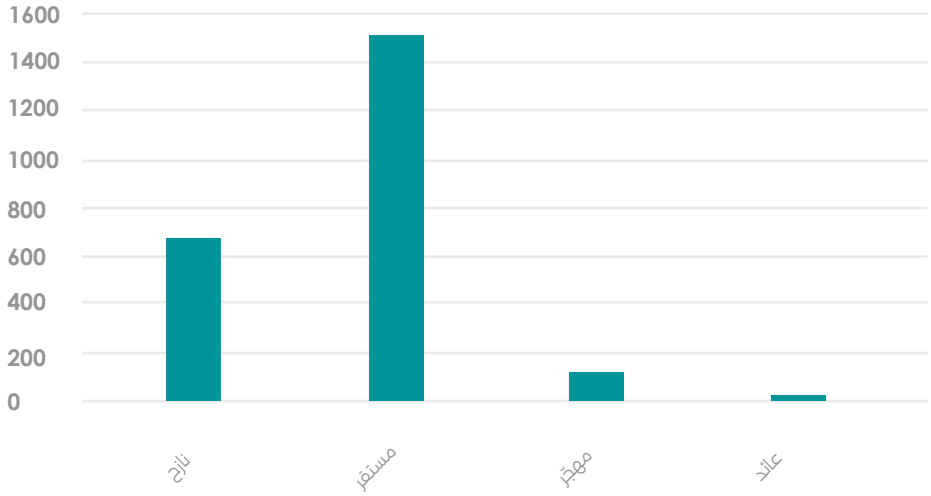

أما وفق خاصية الخلفية الإثنية والدينية فتميزت بشموليتها لكل أطياف المجتمع وفق هذا المتغير ، فإثنياً: (عرب: ٨٩٪، أكراد: ٧٪، باقي المكونات: آشوري/سرياني/تركماني/أخرى: ٤٪) ودينياً/طائفياً (سنة: ٧٦٪، مسيحيون: ٦٪، دروز: ٥٪، علويون: ٤٪، إسماعيليون: ٣٪، /لا يجيب: ٧٪). وهذا يتيح للتحليل المقدرة على مراعاة كل المكونات وفهم توجساتهم لا سيما فيما يتعلق بالتماسك الهوياتي، والتخوفات من المرحلة الراهنة والمستقبل.

الخلفية الإثنية

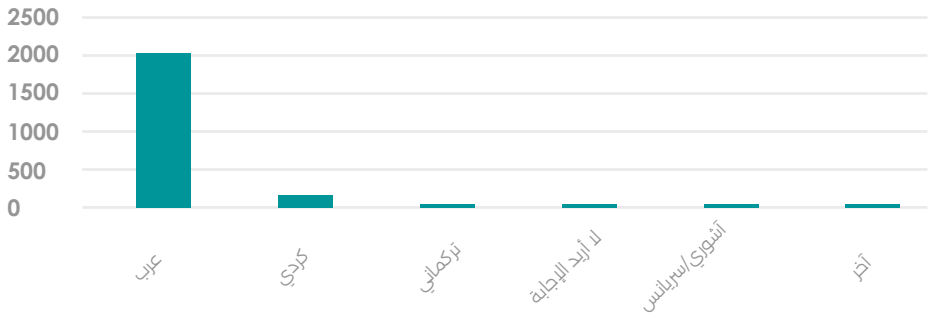

الخلفية الإثنية

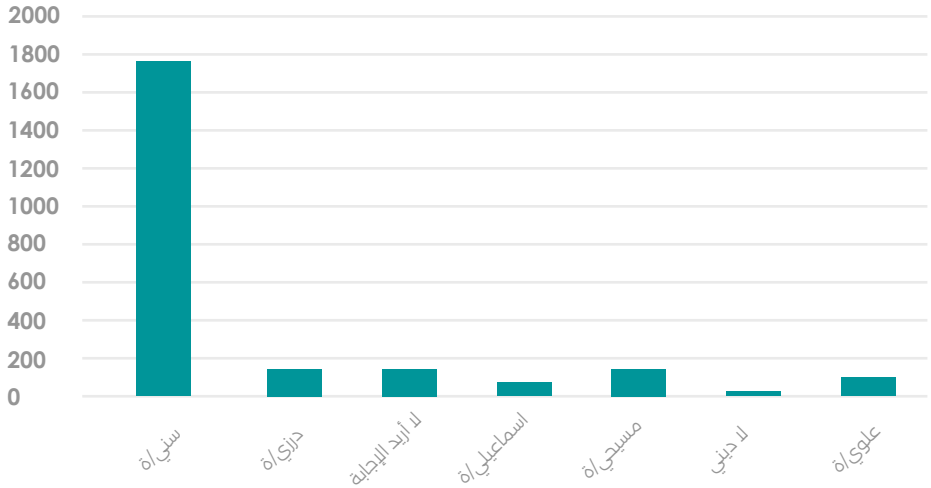

فيما يتعلق بباقي خصائص العينة من مستوى التعليم والحالة الاقتصادية ومصادر الدخل ونمط المشاركة السياسية، فيشير تحليل العينة إلى أن قرابة نصف العينة في مرحلة التعليم الجامعي ومافوق.
(جامعي/دراسات عليا: ٤٩٪، ثانوي: ٢١٪، أقل من ثانوي أو غير متعلم: ٣٠٪)

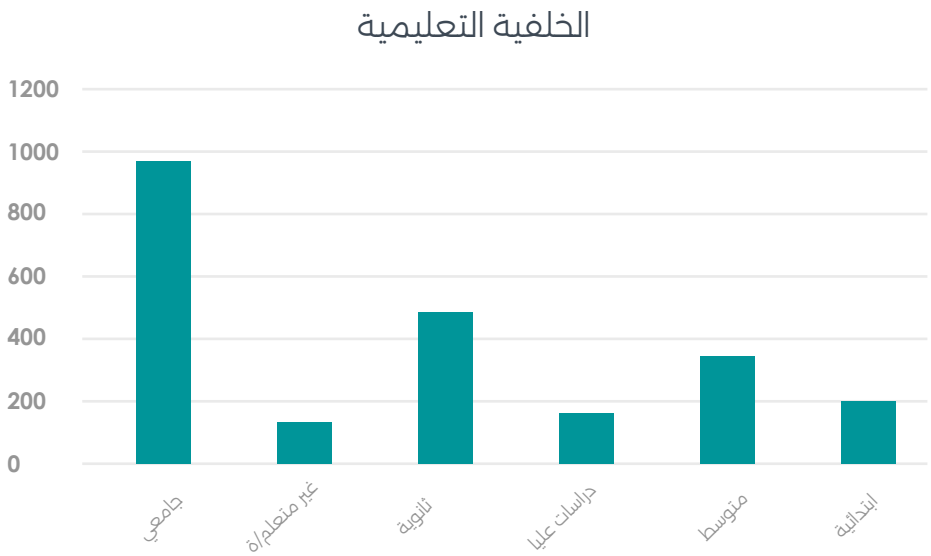

ويلحظ أن ٨٠٪ من العينة بقرابة ٨٠٪ تعاني من صعوبات في تأمين دخل (لا دخل: ١٥,٥٪، دخل غير كاف: ٣٤,٧٪، دخل بالكاد يكفي: ٣٠,٩٪، دخل جيد: ١٨,٩٪) وتنوعت مصادر الدخل ما بين (عمل يومي: ٣٨٪، وظيفة خاصة: ٣٢٪، وظيفة حكومية: ٢٠,٥٪، مساعدات: ١٨٪، تحويلات خارجية: ١٥,٦٪)، أي فإن العينة تعليمها مرتفع نسبياً، لكن وضعها الاقتصادي هشّ؛ وهذا يخلق نموذجاً مهماً في تفسير الوعي السياسي والحقوقي وتقدير الاحتياجات والعوائق الاقتصادية والخدمية وأثرها على موضوع العودة، وفيما يتعلق بنمط المشاركة يشكل المهتمون بالشأن السياسي والشأن النقابي والمدني ٥٠٪ من العينة.

الحالة الاقتصادية

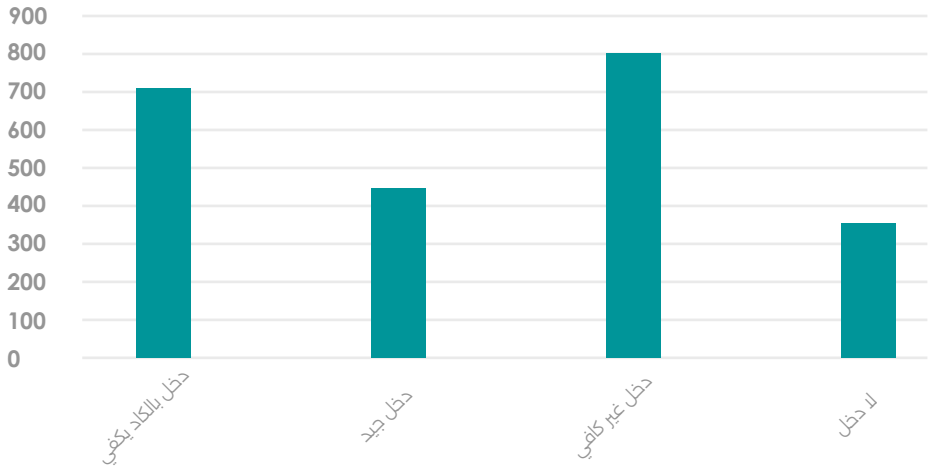

مصادر الدخل

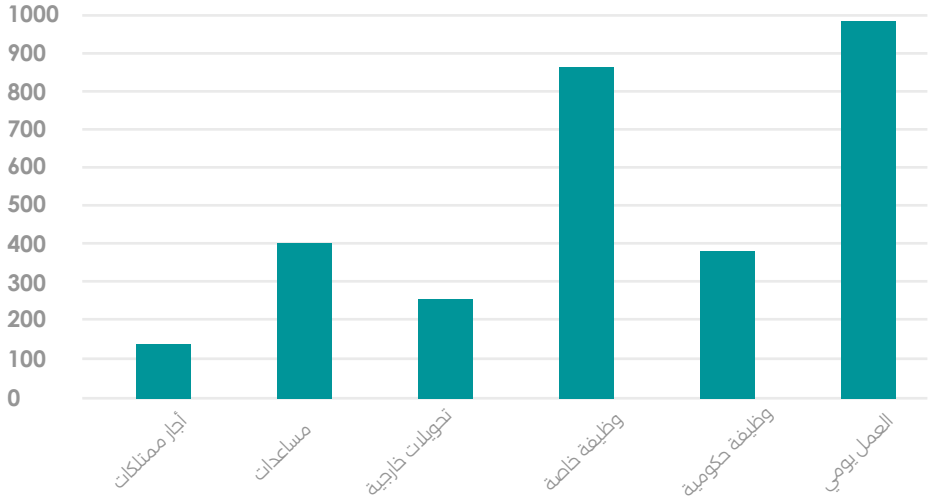

البيئة الآمنة والمحايدة: التوصيف والتقييم

بعد سقوط النظام في ديسمبر ٢٠٢٤، برزت الحاجة الملحة إلى إعادة تعريف «البيئة الآمنة والمحايدة» في السياق السوري، ليس فقط ضمن إطار الخطاب الدولي، بل من منظور السكان الذين يعيشون التجربة اليومية للتحولات الأمنية والمؤسسية. وتشير الأدبيات السورية الحديثة وتقارير مراكز الأبحاث المحلية إلى أن البيئة الآمنة لم تعد تُختزل في غياب العنف المسلّح، بل باتت مفهوماً مركباً يقوم على مجموعة من الشروط المتداخلة، تشمل: حيادية المؤسسات الأمنية والإدارية في تعاملها مع المواطنين، توفير الخدمات الأساسية بشكل عادل ومتوازن، ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية، إمكانية العودة الآمنة والطوعية للنازحين والمهجرين دون خوف من الانتقام أو التمييز، إضافة إلى وجود مجال عام مفتوح يتيح حرية التعبير والتنظيم والمشاركة السياسية.

ومن هذا المنظور، يحظى هذا السؤال في الاستبيان بأهمية مركزية، إذ يهدف إلى قياس مدى توافق تصور المشاركين للبيئة الآمنة مع هذا الفهم الشامل، وتحديد العناصر التي يعتبرونها ضرورية لتحقيقها فعلياً على الأرض. كما يُعدّ السؤال مدخلاً أساسياً لفهم الفروق المناطقية والهوياتية والتعليمية في تفسير البيئة الآمنة، ومدى ارتباطها بتجارب السكان مع النزاع والنزوح والسلطات المحلية. وبالتالي، فإن تحليل الإجابات على هذا السؤال يسهم في الكشف عن الأساس المفاهيمي الذي يبني عليه السوريون تقييمهم للمرحلة الانتقالية، ويحدد الشروط المجتمعية الضرورية لعودة الاستقرار وبناء الثقة وإطلاق مسار إعادة الإعمار والعقد الاجتماعي الجديد.

أما وفق خاصية الخلفية الإثنية والدينية فتميزت بشموليتها لكل أطياف المجتمع وفق هذا المتغير ، فإثنياً: (عرب: ٨٩٪، أكراد: ٧٪، باقي المكونات: آشوري/سرياني/تركماني/أخرى: ٤٪) ودينياً/طائفياً (سنة: ٧٦٪، مسيحيون: ٦٪، دروز: ٥٪، علويون: ٤٪، إسماعيليون: ٣٪، /لا يجيب: ٧٪). وهذا يتيح للتحليل المقدرة على مراعاة كل المكونات وفهم توجساتهم لا سيما فيما يتعلق بالتماسك الهوياتي، والتخوفات من المرحلة الراهنة والمستقبل.

التوصيف العام للبيئة الأمنة-تعريف البيئة الأمنة

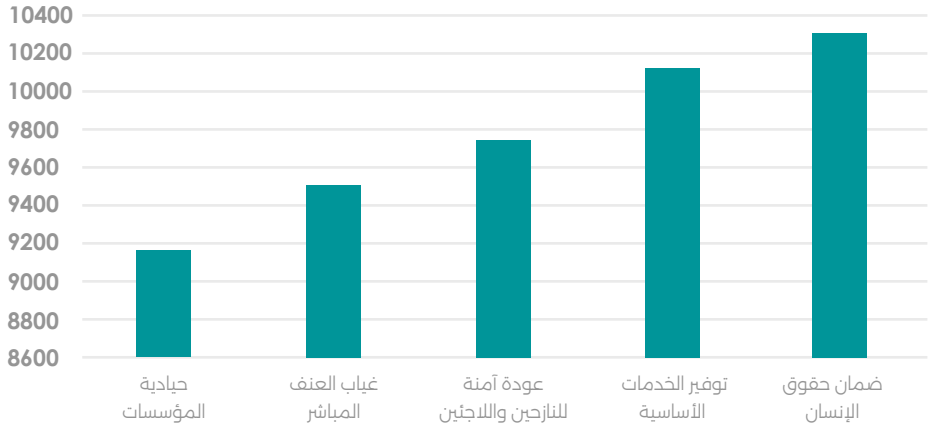

وفي المناطق الأكثر تدميراً (حلب، إدلب، دير الزور، الرقة) ترتفع أولوية «الخدمات الأساسية» و«إعادة الإعمار» ضمن مفهوم البيئة الآمنة، بينما في المناطق الأكثر استقراراً نسبياً (اللاذقية، طرطوس) يكون وزن «الاستقرار الأمني» و«حيادية المؤسسات» أعلى نسبياً. ويلحظ ارتفاع الأهمية لضمان حقوق المكونات السياسية والحياد المؤسسي عند الأكراد والمسيحيين

التوصيف العام-تعريف البيئة الأمنة - المحافظة

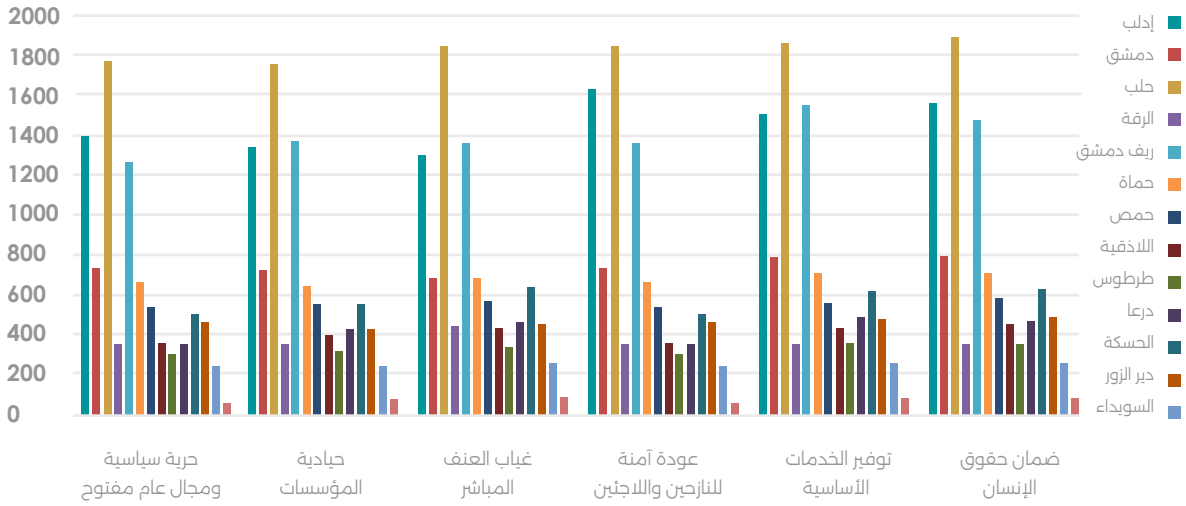

التوصيف العام-تعريف البيئة الأمنة -الخلفية الإثنية

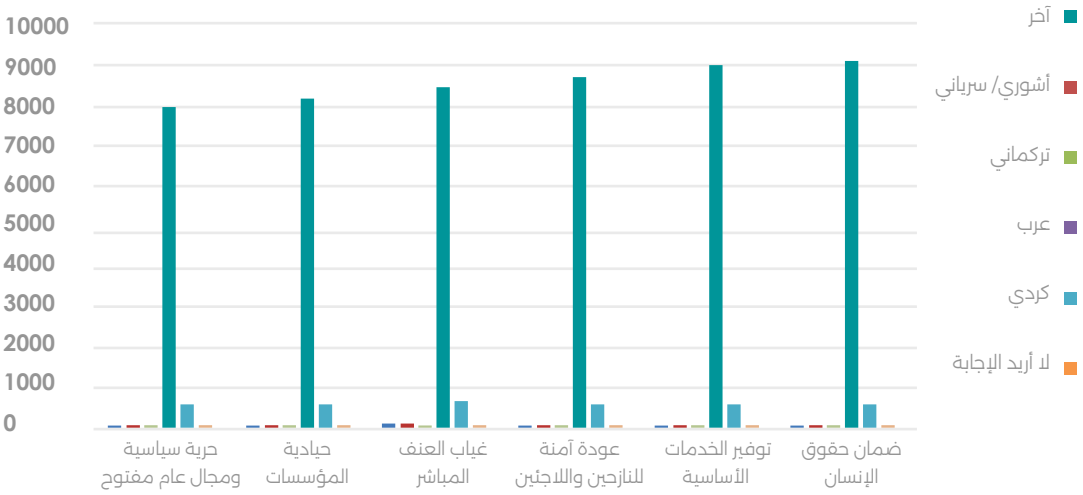

التوصيف العام-تعريف البيئة الأمنة -الخلفية الدينية

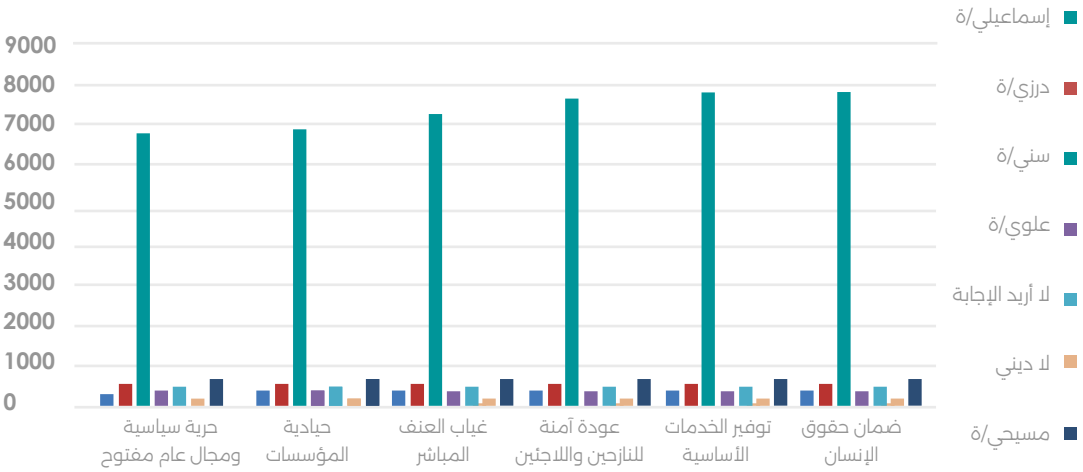

وتراوحت تقديرات العينة لتوافر هذه البيئات في محيطها، إذ أن قرابة نصفها يعتقد بتوافرها أحيانا (ليس بشكل دائم) وقرابة الثلث لا يشعر بها (أحياناً: ٥٣٪، دائماً: ١٩٪، نادراً: ١٨٪، أبداً: ١٠٪) مما يوحي بأن البيئة الآمنة بالعموم غير مستقرة. وهي نتيجة تؤكدها تحليل الآراء وفق الخلفية الإثنية والدينية، كما تتباين وفق المنطقة، ففي محافظات اللاذقية وطرطوس وبعض مناطق دمشق وريفها: نسبة «دائماً» أعلى من ٢٠-٢٥٪، بينما في إدلب، ريف حلب، دير الزور، السويداء: تظهر نسب أعلى لـ «نادراً/أبداً»، وذهبت اعتقادات النازحين والمهجرين إلى عدم الشعور بها، وكذلك أولئك الذين لا يمتلكون دخلاً أو دخلهم غير كاف إذ يربطون الأمان بضمان المعيشة والخدمات.

هل تعتقد أن هذه البيئة متوفرة في منطقتك

توفر البيئة الآمنة حسب المحافظة

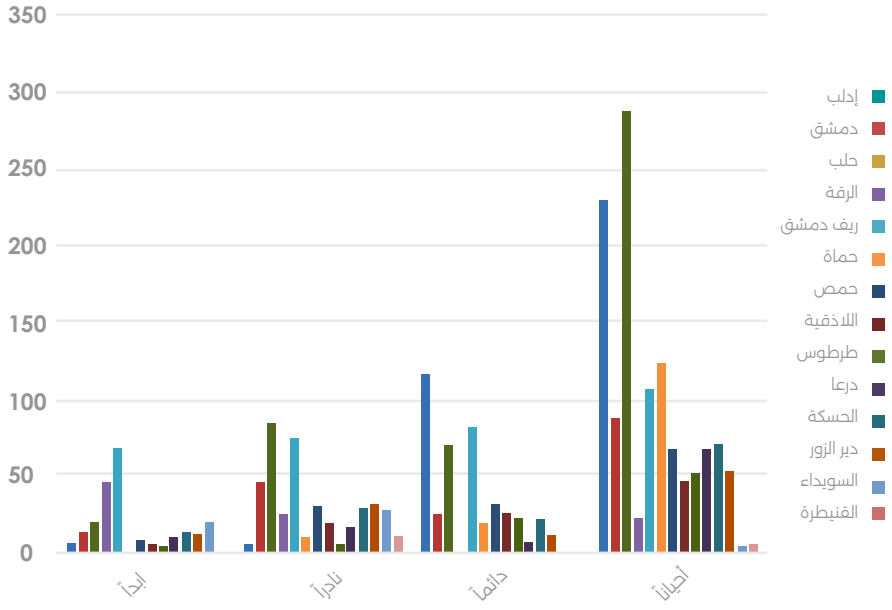

توفر البيئة الآمنة حسب حالة السكن الحالية

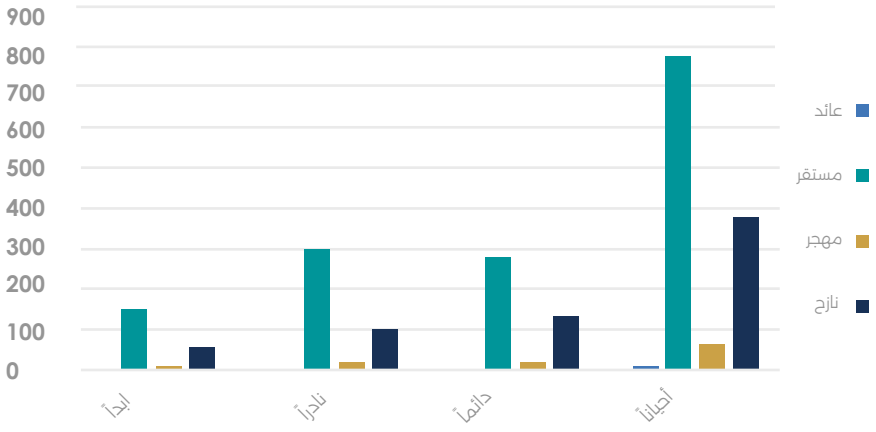

توافر البيئة الأمنة حسب حالة الدخل

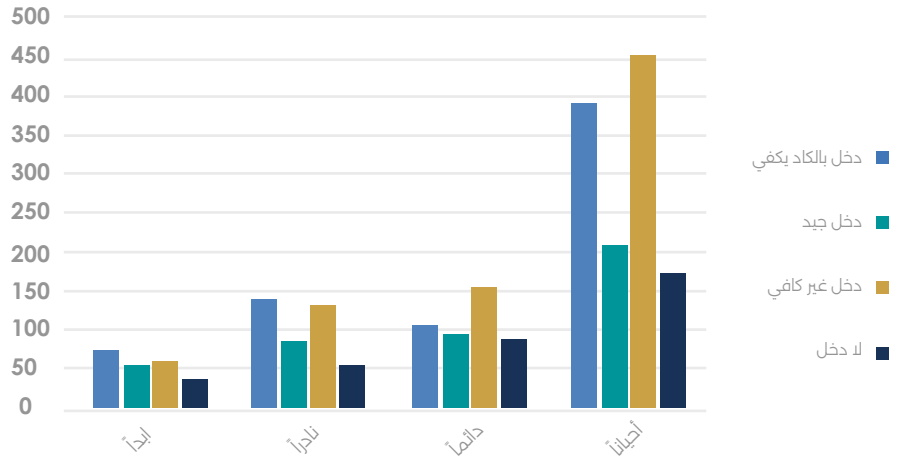

تكشف توصيفات العينة عموماً أن المجتمع السوري لم يعد يقبل اعتبار البيئة آمنة لمجرد توقف إطلاق النار أو انحسار التهديد العسكري. بل ينظر إلى الأمن بوصفه قدرة المؤسسات على العمل بحياد دون تمييز، وتقديم خدمات أساسية بشكل مستقر وعادل، وحماية الحقوق الفردية والجماعية وضمان العودة الآمنة للنازحين والمهجرين وإتاحة المجال العام والحريات السياسية، وهذا التحول يعكس انتقال الوعي من مفهوم «الأمن السلبي» (غياب الخطر) إلى "الأمن الإيجابي" (حضور ضمانات الحياة الكريمة والمشاركة والعدالة). إذاً البيئة الآمنة في الوعي المجتمعي السوري هي بيئة مؤسساتية-معيشية شاملة، تُعرّف من خلال قدرة الدولة والمجتمع على توفير حماية عادلة، وخدمات مستقرة، وضمان حقوق الإنسان، وتمكين مشاركة حرة، وتهيئة عودة آمنة للنازحين. وبالتالي، فإن الأمن الحقيقي لا يُقاس بغياب العنف، بل بوجود بنية قادرة على صون الكرامة الإنسانية وضمان المساواة وعدم التمييز وإعادة الاندماج الاجتماعي. أي أن المجتمع السوري يربط البيئة الآمنة بمشروع دولة جديدة، لا بترتيبات أمنية مؤقتة.

الأمن الشخصي والمؤسسي : ضرورات الاحترافية والشفافية والشمولية

تدل المؤشرات على أنه بعد انهيار المنظومة السياسية والأمنية المركزية لنظام الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤ فإن التحول الأمني في سورية اتخذ طابعاً «محلياً» بدرجة كبيرة، مع صعود قوى أمنية وإدارية مناطقية تحل جزئياً محل الأجهزة المركزية السابقة. وتشير التحليلات إلى أن الأمن بعد السقوط لم يعد يُمارس من خلال مؤسسة موحدة ذات هرمية واضحة، بل من خلال ترتيبات هجينة تشمل قوى محلية ومجالس عسكرية وشرطة مدنية وهيئات اجتماعية ذات نفوذ. هذا التمايز البنيوي في جهاز الأمن أوجد تبايناً واضحاً في مستوى الحماية المتاحة للسكان بين منطقة وأخرى، الأمر الذي جعل الشعور بالأمان يعتمد على مدى فعالية الفاعلين المحليين، وليس على بنية الدولة المركزية بحكم عدم سيطرتها جغرافياً على كافة المناطق. لذلك يُعد قياس مستوى الشعور بالحماية لدى الأفراد مؤشراً محورياً لتقييم مدى تحقق البيئة الآمنة والمحايدة اللازمة للاستقرار والعودة الطوعية.

كما شهدت المرحلة اللاحقة لسقوط النظام إعادة تشكل خارطة مزودي الأمن، بحيث باتت المؤسسات الرسمية الانتقالية تتداخل وظيفياً مع قوى محلية مسلحة أو مجتمعية لاتزال لا تعترف بالحكومة المركزية، وتشير الوقائع إلى أن انهيار البنية الأمنية المركزية لم يؤدّ تلقائياً إلى إنهاء أنماط التمييز السابقة في تقديم الحماية، بل إن بعض المناطق شهدت إعادة إنتاج لتمييز مناطقي أو إثني أو سياسي في توزيع الأمن والخدمات. وتُعد العدالة في الوصول إلى الحماية عنصراً أساسياً في بناء الثقة بين السكان والسلطات الجديدة، وشرطاً ضرورياً لتشجيع النازحين واللاجئين على العودة.

ففيما يتعلق بالشعور بالحماية من الاعتقال التعسفي/العنف فالإحساس العام وبنسبة تقارب ٦٦٪ تشعر بأن ذلك متوفر مقابل ٣٤٪ لا يشعرون فيها منهم ١٣٪ يعتقدون بعدم توافر ذلك اطلاقاً وكذلك الفئات العمرية الشابة تشعر بها بنسب عالية، وإذ ما حللنا المنظور العام وفقاً للمنطقة فإن الفروق حادة جداً ففي إدلب شعور شبه كامل (أكثر من ٩٥٪ تقريباً) تشعر بحماية جيدة حالياً وفي الحسكة التي تسيطر عليها قوات سورية الديمقراطية هناك إحساس مختلط بتوفر ذلك، فقرابة النصف يشعر بها بينما البقية لا، وفي السويداء التي يسيطر عليها مجموعات محلية ليست مرتبطة بالحكومة المركزية فهناك إحساس شبه كامل (قرابة ٩٢٪ لايشعرون بتوافرها في إشارة منهم إلى "الحكومة وتعثراتها" كل هذا يخلق خريطة أمنية غير متوازنة تماماً داخل سورية. والمنخرطون في نشاط مدني/سياسي غالباً أكثر حساسية تجاه الخطر الأمني، فتزداد عندهم نسب عدم توافر تلك الحماية كما اشارت العينة الأشد فقراً إلى عدم توافر الحماية من الاعتقال التعسفي أو العنف.

هل تتوفر الحماية من الاعتقال التعسفي أو العنف

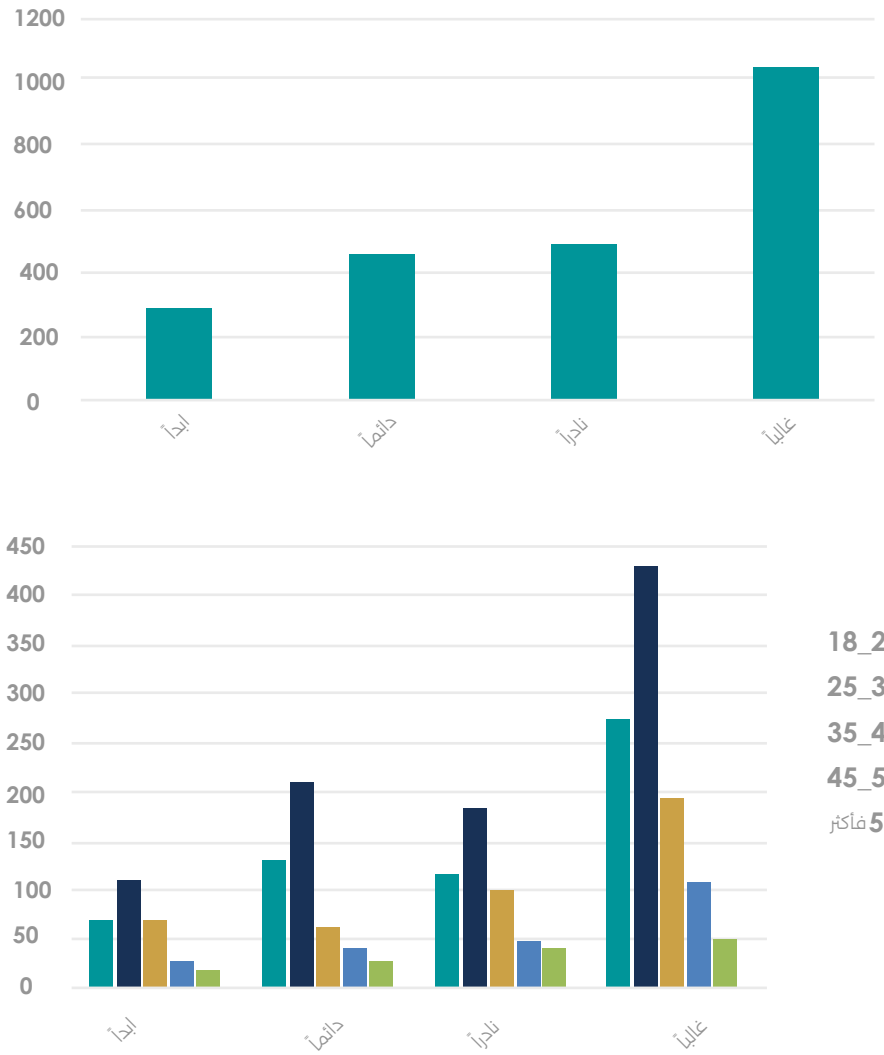

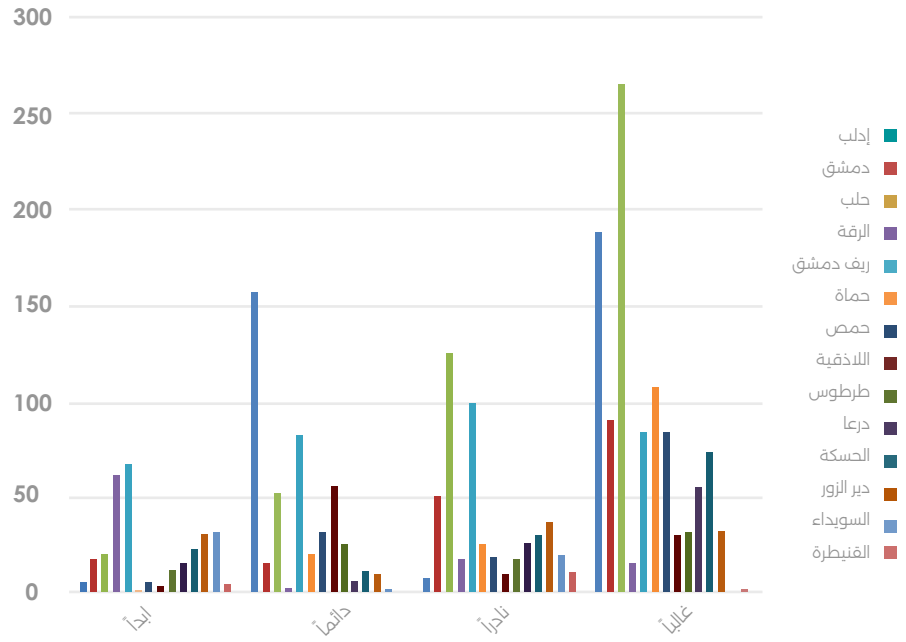

أما من يوفّر الأمن حالياً فترى العينة بشكل عام أن الحكومة السورية: ٦٩,٥٪ منه مقابل ١٣,٦٪ لسلطات محلية خارج دمشق و ١٠٪ لمبادرات أهلية ويعتقد ٧٪ من العينة بأن لا أحد يوفره وشكلت آراء النساء أكثر ميلاً لنسبة الحكومة كمصدر أمن، الرجال يرفعون قليلاً حصة السلطات المحلية/المبادرات الأهلية.

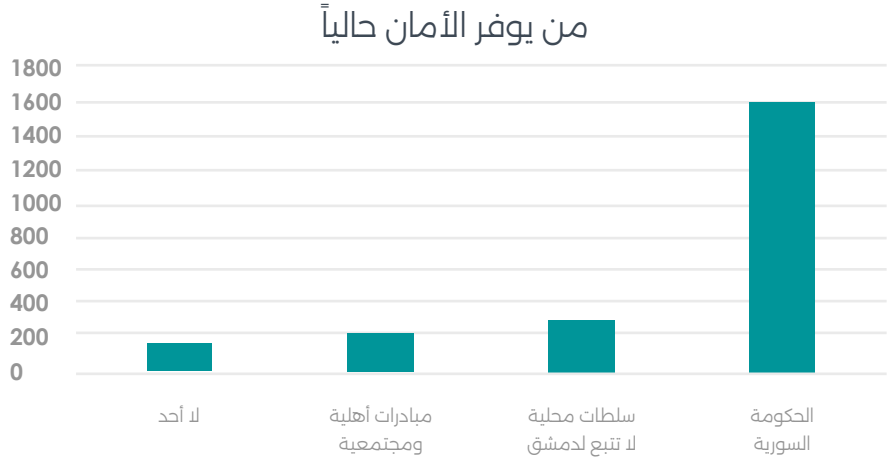

وانسجاماً مع الإشكالات البنيوية التي تعتري الأداء الأمني في سورية فقد اكدت على ضعف الخبرة الأمنية واختلاف التبعية الأمنية دون أن يعني ذلك وجود تحسن نسبي في السلوك والانضباط مقارنة بالماضي وقد استحوذ تحدي ضبط السلاح والفصائل على أولوية العينة في منظورها للتحديات الامنية ثم المهددات الأخرى كالتدخلات الإسرائيلية وداعش وشبكات النظام ووجود عناصر غير منضوية في بنية وزارة الدفاع.

التحديات الأمنية	عدد المستجيبين
ضبط السلاح	686
شبكات النظام	373
وجود جماعات عسكرية غير منضوية في وزارة الدفاع	319
إسرائيل وتدخلاتها المستمرة	303
ضبط الفصائل	210
اللون الواحد	139
داعش واختراقاتها المتزايدة	127
غياب الثقة المجتمعية	78
انفلات الحدود	55
خيار آخر	6

وتبرز في المناطق الحدودية (درعا، دير الزور، الحسكة خطر «انفلات الحدود» بقوة. وفي المناطق التي شهدت فصائلية شديدة (إدلب/ريف حلب/الرقة): «ضبط الفصائل والسلاح» يتقدّم بوضوح. وفي بعض مناطق الوسط والساحل: «شبكات النظام» تظهر أكثر كعنصر معيق للاستقرار... كما تميل المكونات السورية ماعدا المكون الأكبر (السنة والعرب) إلى تخوف من «السلاح غير المنضبط» و«الجماعات المتطرفة»، بينما الأغلبية السنّية، خاصة المتضررة من النظام، تتحدث أكثر عن «شبكات النظام» و«سياسات اللون الواحد" إذ ترى كتلة مهمة من الفئات الثورية أن الدولة اعتمدت في بداية تعييناتها على الفئة المقربة من الحكم.

وانخفضت الاعتبارات الجندرية بمنظور العينة)قرابة ٢٪ فقط) مقابل الاعتبارات الأخرى فيما يتعلق بالاعتبارات التمييزية وارتباطها بالأمان، فـ٣٤٪ منها أكد على وجود اعتبارات طائفية وقرابة ٢٣٪ ، ومن منظور ديني وإثني فالمسيحيون والدروز والعلويون والأكراد كانوا أكثر وضوحاً في الإشارة للتمييز الطائفي/الهوياتي كعامل أمان أو تهديد. أما المنخرطون في العمل السياسي أو الذين لهم خبرة اعتقال/قمع يميلون لتسمية «الاعتبارات الثورية» كمحدد قوي للأمان. بينما الفقراء في مناطق مهمشة يرفعون وزن «الاعتبارات المناطقية» وذلك لحضور ثنائيات كـ (ريف/مدينة، مركز/هامش).

ا مدى ارتباط الأمان حالياً باعتبارات تمييزية

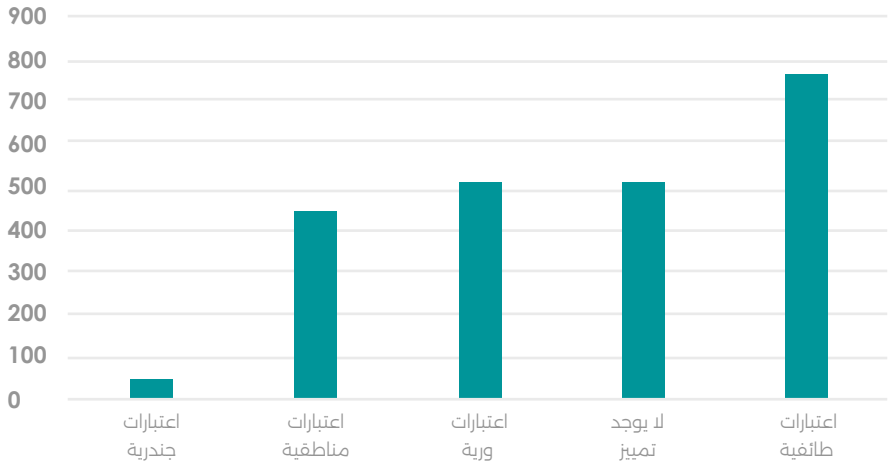

وبقراءة موازية، تحذر العينة من استمرار أنماط التمييز المبني على الانتماء السياسي أو الإثني أو المناطقي في بعض المناطق، رغم تفكك الأجهزة المركزية السابقة. وتؤكد على أهمية لحظ المعنيين إلى معيار "إدراك السكان لمساواة المؤسسات في تقديم الخدمات الأمنية" باعتبارها عنصراً حاسماً في بناء بيئة آمنة ومحايدة تشجع على العودة والاستقرار. فالتمييز الأمني يعد من أبرز العوامل الطاردة التي تمنع النازحين واللاجئين من العودة إلى مناطقهم الأصلية.

أما فيما يرتبط بمعيار الحيادية وأثره في البيئة الآمنة والمحايدة فله دلالات وازنة بموضوع الثقة بالمؤسسات العامة والذي يعتبر حجر الزاوية في عملية الانتقال السياسي والاجتماعي. فقد ارتبطت المؤسسات الرسمية سابقاً بالفساد والإقصاء السياسي، ما أدى إلى تآكل شرعيتها المجتمعية. ومع ظهور مؤسسات انتقالية ومحلية جديدة، بات تقييم السكان لقدرتها على تقديم الخدمات بشكل عادل ومتاح للجميع مؤشراً مركزياً لنجاح عملية بناء الدولة الجديدة وتكوين بيئة آمنة تسمح بالعودة والاستقرار. وكشعور عام تشعر العينة برضا عام حول حيادية المؤسسات الخدمية في التعامل مع المواطنين (قرابة ٨١٪)، بينما يتعزز مؤشر عدم الثقة عن المكونات السورية ماعدا الأغلبية وكذلك الفئات ذات الدخل الجيد وتعليم أعلى تميل لقراءة أكثر نقدية إذ ترى بعدم وجود هذا المعيار

هل ترى أن المؤسسات الخدمية تتعامل مع الناس بدون تمييز

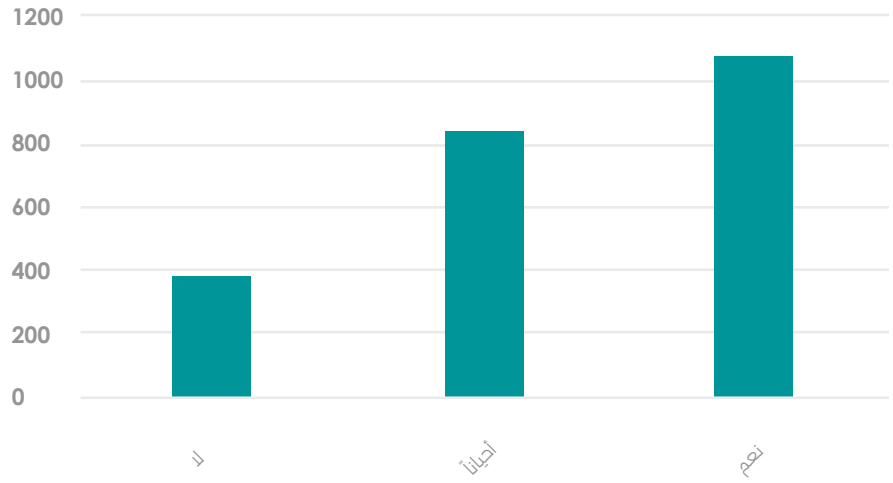

إذاً الثقة موجودة ولكنها غير راسخة؛ والنموذج الغالب هو الثقة المشروطة/المتحفظة، والثقة المؤسسية في سورية حالياً هي ظاهرة مكانية/جغرافية أكثر منها سياسية أو اجتماعية. ومتأثرة بالهوية في المناطق المختلطة ومرتبطة بشدة بالأمن الاقتصادي.

حتى على مستوى توفر فرص العمل في المؤسسات للجميع فالصورة العامة تشير لوجود فرص مفتوحة لكن غير متكافئة حيث عبر ٣٠٪ من العينة عن وجود تلك الفرص بالمقابل فئة أخرى (٤٠٪) أشارت بأن هذا التوافر ليس دائما، وكانت النساء أكثر اختياراً لـ«أحياناً» وقد تفسر النتيجة العامة بوجود مؤسسات رسمية/وظيفية في بعض المناطق مقابل هشاشة سوق العمل في الأخرى.

هل تتوافر الفرص لدى جميع المكونات والفئات للعمل ضمن تلك المؤسسات

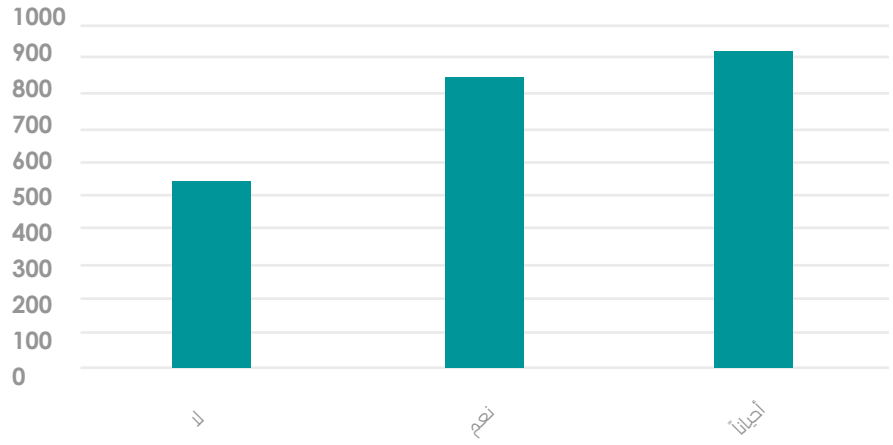

معايير العدالة والمشاركة والعودة الآمنة: مدخلات رئيسية

تعد آليات فض النزاعات وإدارة الشكاوى والوصول إلى العدالة من أهم المؤشرات التي تُقاس بها قدرة الدولة على استعادة شرعيتها وبسط سلطتها بطرق عادلة وغير تمييزية. ويذهب عدد من الدراسات المقارنة في السياقات الهشة إلى أن بناء الثقة المجتمعية لا يتحقق عبر النصوص الدستورية أو التصريحات السياسية، بل عبر التجربة اليومية للمواطن مع المؤسسات عندما يتعرض لظلم أو اعتداء أو خلاف

في الحالة السورية بعد سقوط النظام في ديسمبر ٢٠٢٤، تكتسب هذه الآليات أهمية مضاعفة بسبب وجود بنى قضائية مجزأة، وتعدد الفاعلين الأمنيين والمحليين، وتفاوت قدرة المؤسسات الرسمية على التدخل وحسم النزاعات، إضافة إلى استمرار نفوذ الهياكل المجتمعية والعشائرية والسلطات غير الرسمية في عدد من المناطق. وبالتالي، فإن تحديد الجهة التي يلجأ إليها المواطن عند وقوع مشكلة – سواء مؤسسة رسمية أو جهة مجتمعية أو سلطة أمر واقع – يعد مؤشراً علمياً أساسياً لقياس: مستوى الثقة بالمؤسسات الحكومية الناشئة، درجة حيادية أجهزة الأمن والقضاء، مدى قدرة الدولة على ضمان الحقوق، حدود العدالة الرسمية مقابل العدالة المجتمعية، حجم الفجوة بين التشريعات والممارسات

لا يعد معيار العدالة مجرد استقصاء لسلوك الأفراد عند حدوث نزاع، بل يمثل اختباراً عملياً لجوهر البيئة الآمنة والمحايدة: هل تقوم على دولة قانون تعمل بمعايير موحّدة وتضمن الوصول العادل لجميع المواطنين؟ أم أنها ما تزال محكومة بشبكات النفوذ والعلاقات والانتماءات والهياكل غير الرسمية؟

وتتبع هذا المعيار يسهم في بناء فهم أكثر عمقاً لطبيعة التحول الجاري في سورية بعد السقوط، ويحدد ما إذا كانت البيئة الناشئة تسير باتجاه ترسيخ مؤسسات محايدة وشرعية أم إعادة إنتاج منظومات السلطة القبلية والمحلية والتمييزية وهو ما يجعلها محوراً مركزياً في تحليل البيئة الآمنة والعودة والاستقرار المجتمعي.

بالنسبة لمجتمع الدراسة فهناك اعتقاد واسع بوجود آليات ما للفصل بالنزاعات إذ يقر بذلك قرابة ٦٥٪ ، أما إثنياً ودينياً فيظهر ارتفاع نسبة عدم المعرفة أو الإقرار بعدم الوجود، ومرد ذلك تباين آليات فض النزاع كمفاهيم، فمنهم من يعتقد فقط بوجودها كإطار رسمي وبالتالي: غياب اليقين القانوني = غياب معرفة، وعليه يمكن القول أن العدالة المحلية في سورية بعد سقوط النظام عدالة مؤسساتية رسمية فقط بل عدالة هجينة تشمل: القضاء الرسمي الوجهاء ومجالس الصلح مجموعات أمنية غير رسمية

هل هناك آليات عادلة لفض النزاعات في منطقتك

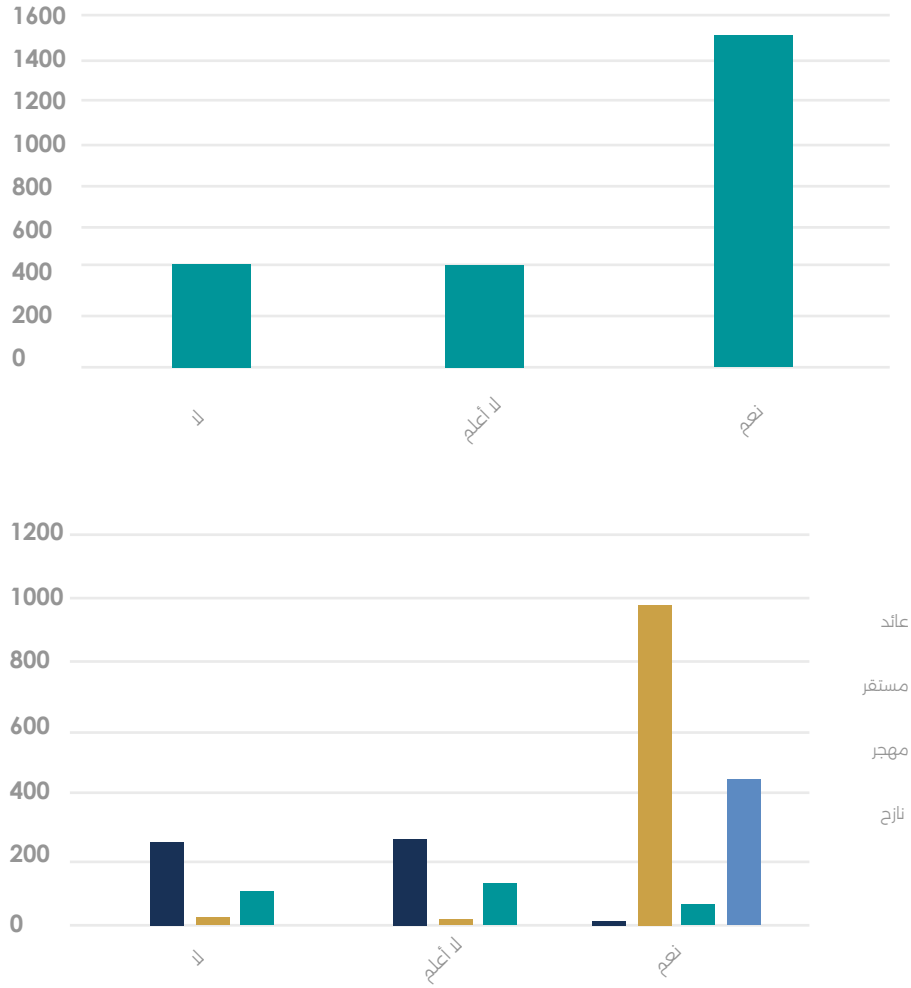

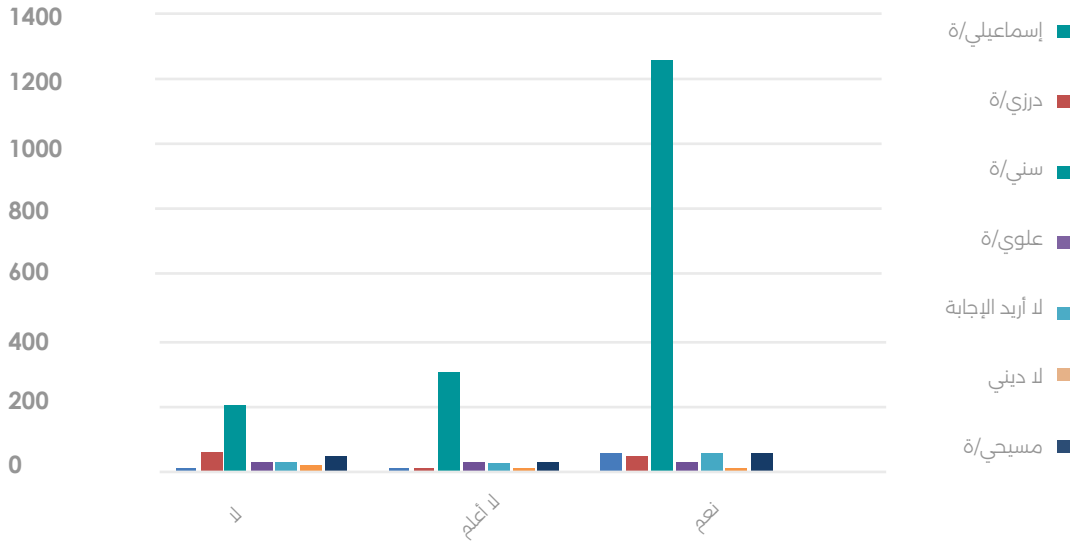

أما مناطقياً، فالنمط السائد في شمال غرب سورية (الوجهاء، مجالس الصلح، مجموعات غير رسمية) بينما في دمشق والساحل عموماً فالاعتماد رئيسي على القضاء الرسمي. بينما تميل الطبقة الاقتصادية الفقيرة إلى الآليات غير الرسمية بحكم كلفة التقاضي الرسمي أو الوصول المحدود.

وتوضح العينة أن ٥٧٪ بإمكانهم أن يقدموا شكوى ضد جهة نافذة وهذا مرده ضرورة أن يكون هناك إحساس بالثقة بالقضاء أو قدرة المستجيب الذاتية التي لاتمنعه من تقديم أي شكوى، بينما النساء كانت أقل ميلاً باتجاه المقدرة على تقديم شكوى وهذا يتطلب إجراءات تعزيز ثقة وأمان. وكذلك المنخرطين في النشاط السياسي/المدني فهم أقل ثقة بإمكانية تقديم شكوى نظراً لإدراكهم العوائق البنيوية التي تعترض سير القضاء عموماً.... إلا أنه في حال كانت المدعى عليه جهة أمنية فتنخفض النسبة الكلية الدالة على القدرة على تقديم الشكوى لتصل ٣٦٪ مما يعزز غياب مفهوم العلاقات المدنية الأمنية عموماً. والملفت للاهتمام فيما يخص سمعة القضاء أن قرابة ٦٠٪ من العينة لا ترى أن المنظومة القانونية منصفة وهذا بحكم أن الإصلاح القضائي والقانوني يحتاج لجهود وسياسات طويلة سواء فيما يرتبط بملفات الفساد أو فيما يتعلق بالإنصاف لا سيما في المرحلة الانتقالية. حوالي ٧٠٪ من العينة تنظر لمعيار الاستقلالية نظرة غير مستقرة ونصف هذه النسبة تقريباً تجزم بعدم استقلاليته مما يعزز هشاشة الشرعية الأمر الذي يتطلب جهوداً استثنائية.

هل تعتبر المنظومة القانونية المعتمدة حالياً منصفة

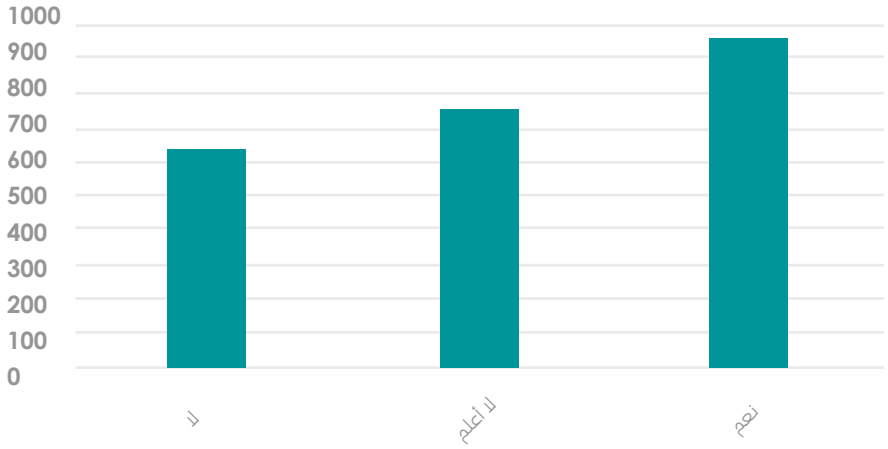

إذاً، تُعتبر مسألة استقلال القضاء أحد أعقد ملفات المرحلة الانتقالية فالإصلاح القضائي، عملية بالغة التعقيد وتتطلب تظافراً كافة الجهود الوطنية لا سيما أن الآثار التي رسختها الأجهزة الأمنية السابقة داخل المؤسسة القضائية يصعب تجاوزها سريعاً. ولذلك فإن إدراك السكان لمدى استقلال السلطة القضائية وقدرتها على محاسبة الجهات النافذة الأمنية سيمثل مؤشراً حاسماً على إمكانية بناء دولة القانون، وهو شرط أساسي لتحقيق بيئة آمنة ومحايدة تشجع على العودة الطوعية.

هل تعتبر أن القضاة الحاليين مستقلون وقادرو
على تحييد القضاء عن سلطة المتنفذين

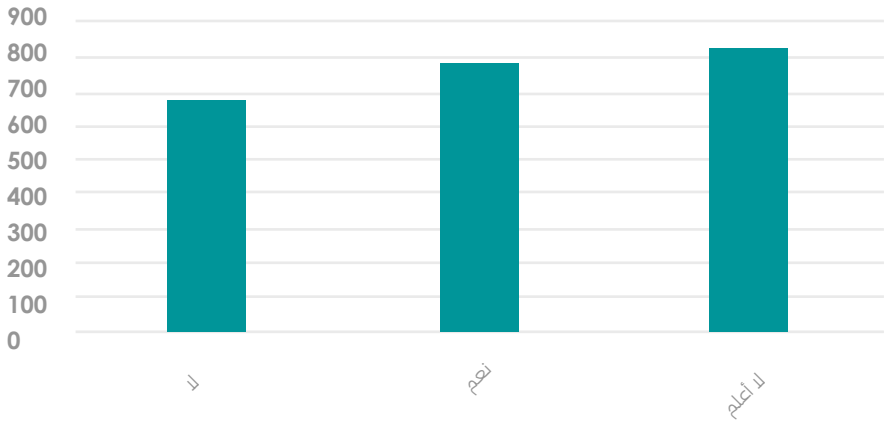

أما فيما يرتبط بمعايير التعبير والمشاركة والعودة، فتظهر معظم التحليلات العامة أن المشهد العام بعد سقوط النظام يتسم بانفتاح متفاوت بين المناطق، حيث تحكمه توازنات القوى المحلية والعسكرية والقبلية. ويُعد قياس حرية التعبير والمشاركة السياسية على المستوى المحلي مؤشراً مركزياً لفهم مدى تحقق الحياد السياسي، وهو من الشروط الأساسية للبيئة الآمنة، تؤكد تقارير أن قرار العودة مرتبط بوجود منظومة خدمات واستقرار اقتصادي واجتماعي، وليس فقط بغياب العمليات العسكرية. وأن كثيراً من النازحين واللاجئين يربطون العودة بوجود ضمانات أمنية وخدمية واضحة. لذلك فإن تحديد معوّقات العودة من منظور السكان يقدم قراءة واقعية لمدى تحقق البيئة الآمنة.

أظهر حوالي ٨٢٪ من العينة مستوى مقبولاً من حرية التعبير عن الرأي في شؤون مناطقهم ، ويلحظ في هذا السياق أن اندفاع النساء تجاه هذا القبول أخف حماساً مما يؤكد أن المجال العام أقل أماناً لهن (تحرش، وصم اجتماعي، ضغوط أسرية).

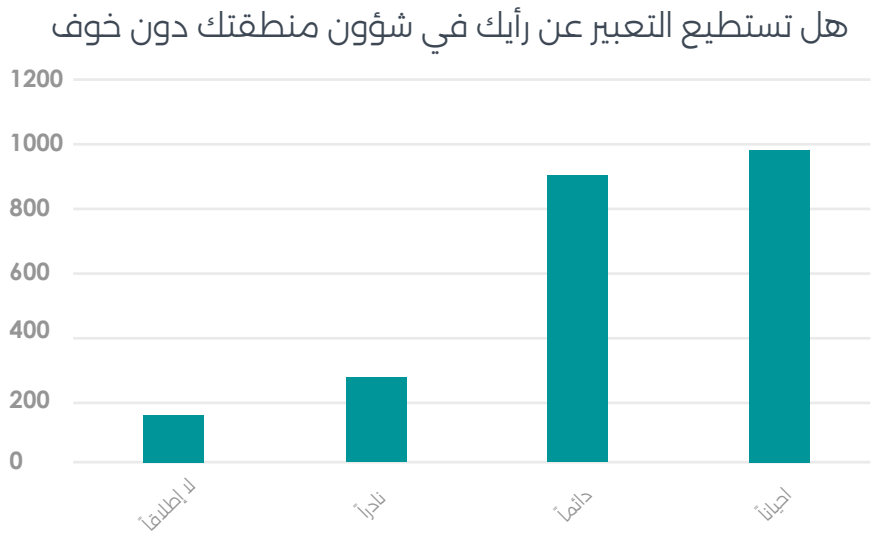

وفيما يتعلق بفرص المشاركة أو الترشح لمناصب محلية فتنخفض نسبة الشعور بإمكانية ذلك لصالح حوالي ٥٠٪ وتشكل هذه النتيجة فجوة واضحة بين القدرة على التعبير والقدرة على التأثير أو الترشح، وتبدو بشكل أكثر وضوحاً في شعور النساء، مما يدل أن المعيقات ليست قانونية فقط، بل اجتماعية/ثقافية: نظرة المجتمع للمرأة القيادية، القيود الأسرية، التهديد بالعنف الرمزي. وحتى المكون السني وإن أبدى انفتاحاً على المشاركة، لكنه مقيد بواقع القوى المسيطرة.

هل لديك الفرصة لتشارك أو تترشح لمنصب ما حسب الجنس

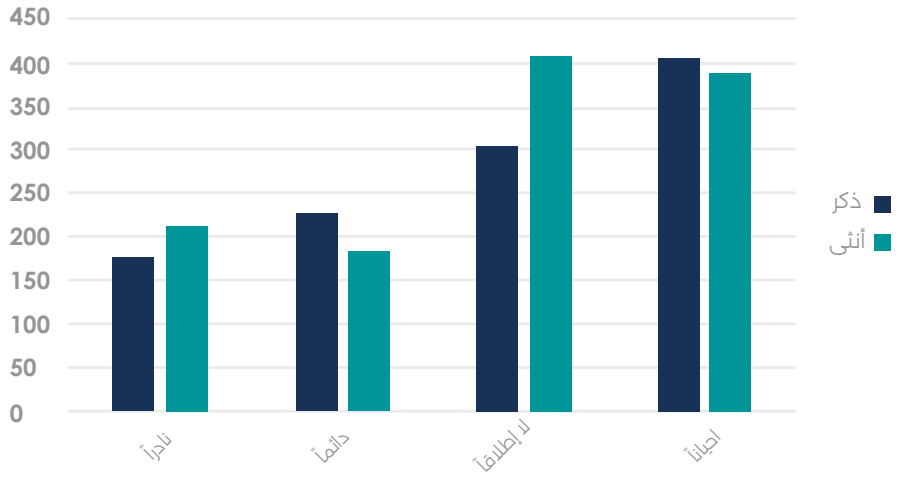

ستشكل أعلاه محددات مهمة لقياس أثر ذلك على العودة الآمنة، فالنسبة الأكبر من العينة العامة ٨٠٪ لاترى مناطقها مهيأة لعودة النازحين وأن الشروط غير مكتملة؛أما وفقاً لخاصية السكن، فإن ٧٩٪ من العائدون يرون المنطقة جاهزة وقد كونوا هذا الرأي تأثراً بعدة مشاهدات ممزوجة بعوامل غير مادية تجعلهم متحمسين للعودة كالحنين أو ظروف اللجوء وتكاليفه الاجتماعية، بينما تنخفض مؤشرات الرضا بمنظور المستقرين فحوالي ٥٠٪ لا يرونها جاهزة فهم يعاينون الواقع بشكل مباشر.

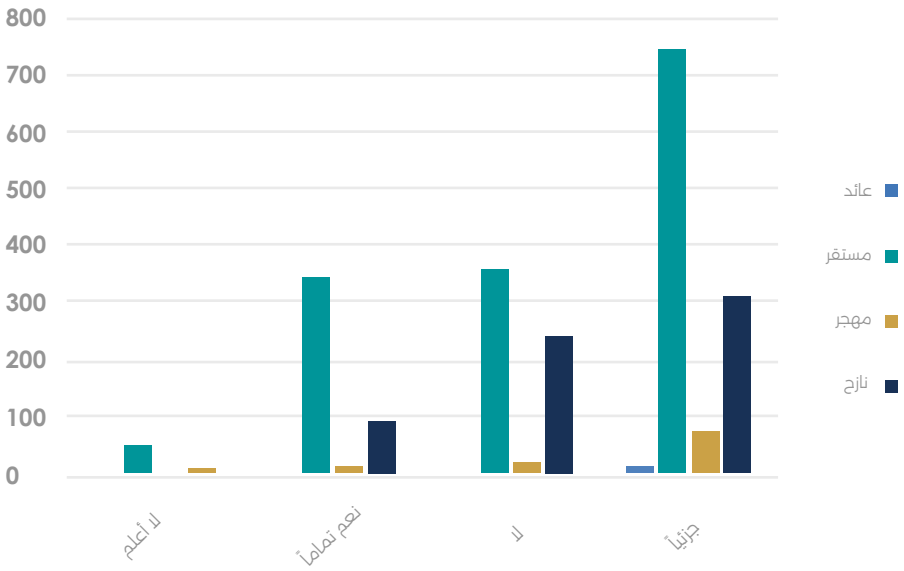

وتتضح التباينات بين المحافظات مما يعكس أن التقديرات الشخصية مرتبطة بالظرف المحلي البحت، ففي اللاذقية مثلاً تشعر بأن المنطقة جاهزة نسبياً لاستقبال العائدين، بينما السويداء ترى نفسها بيئة غير مهيّأة تماماً للعودة بحكم عدم وجود ظروف اقتصادية وسياسية وأمنية ملائمة أما في حلب وإدلب وحماة وحمص ودرعا ودير الزور فالغالبية ترى أن المنطقة جاهزة نسبياً، بشكل عام، ترى المناطق التي شهدت معارك كبرى ودماراً واسعاً أن الحل لا يتمثل فقط في الأمن، بل في إعادة الإعمار والخدمات وفرص العمل. مع تمييز لحالة السويداء باعتبارها حالة خاصة بحكم ما شهدته من أحداث، وتزايد مؤشرات انعدام ثقة بالسلطة، والواقع الاقتصادي المزري.

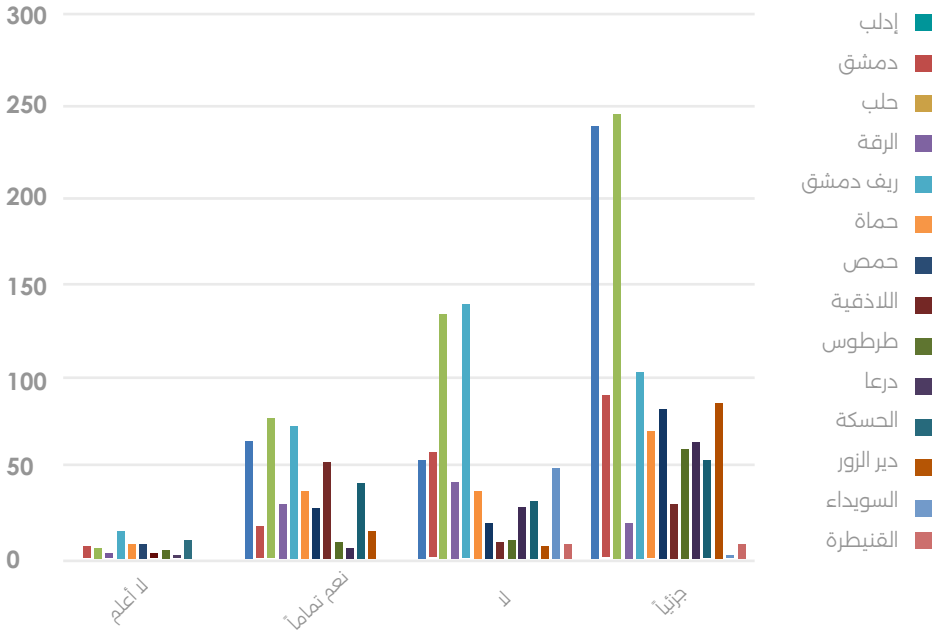

ويعتبر عديمي الدخل وذوي الدخل الغير الكافي أكثر ميلاً إلى اعتبار أن البيئة غير جاهزة، فبمنظورهم إن القدرة على إعادة بناء الحياة بعد العودة مرتبطة مباشرة بالموارد الاقتصادية. ويتأكد ذلك في منظور العينة لأبرز العوائق التي تحد من العودة إذ أعطت العينة (٨٠٪) للأسباب اقتصادية وأعطت للعوائق اجتماعية (٤٢٪) وللسياسية (١٩٪).

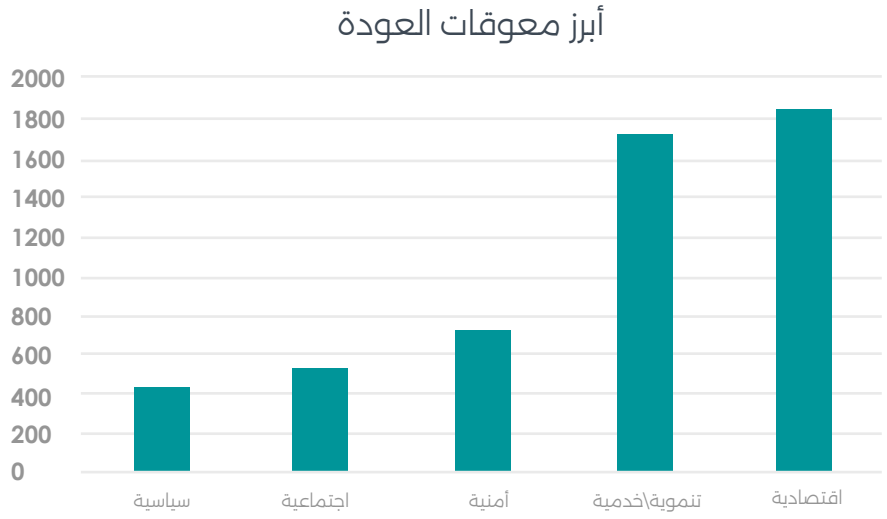

والفئات ذات الدخل "الجيد" لا تنفي العوائق الاقتصادية، لكنها تذكر أكثر العوائق السياسية والاجتماعية كمعوّقات عودة. وكذلك وفقاً للوضع الاجتماعي ووفقاً للشريحة الشبابية في العينة.

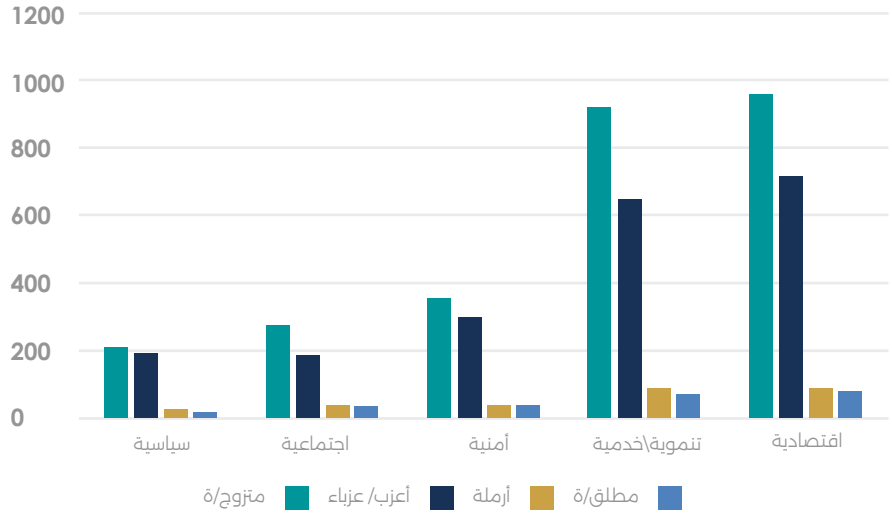

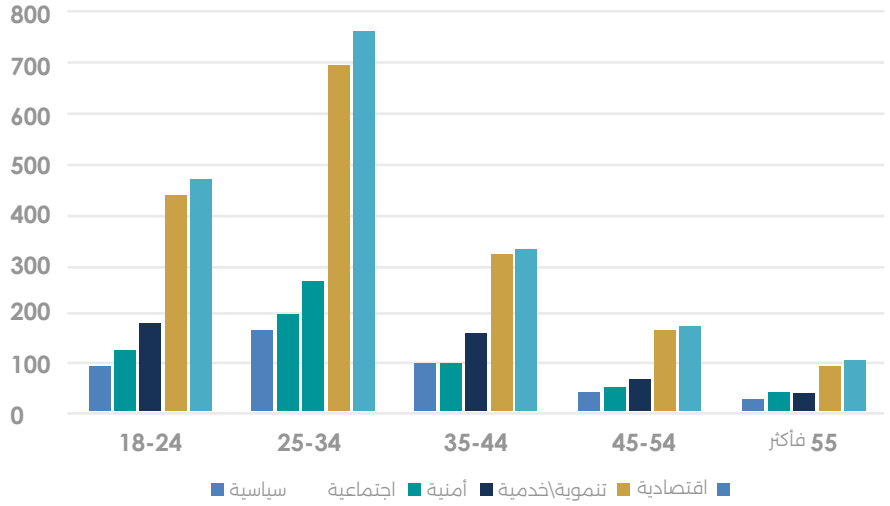

الإطار الدستوري والقانوني وإعادة الهيكلة: شرط الاستقرار المستدام

إن الانتقال من نظام حكم شمولي استبدادي مارس كل أنواع العزل والقهر تجاه المجتمع إلى دولة تتمحور حول "سيادة القانون"، يمثل التحدي الأعمق والأكثر منهجية في مرحلة ما بعد سقوط النظام في سورية. لا يعد الإطار القانوني والدستوري مجرد ترتيبات شكلية أو بيروقراطية، بل هو الركيزة الفلسفية والوظيفية التي تبنى عليها "البيئة الآمنة والمحايدة" كشرط أساسي للاستقرار والمشاركة السياسية الفعّالة، كما يمثل أحد أهم محددات العقد الاجتماعي الجديد، فالنظام الذي سقط كان قائماً على هيمنة السلطة التنفيذية على بقية السلطات، مما أدى إلى انعدام حيادية المؤسسات. وسيشكل تغييب الإطار الدستوري المتوافق عليه في المرحلة الانتقالية إلى حالة من"الفراغ القانوني والسياسي"، وتعرض الدولة للانزلاق نحو الفوضى أو عودة "الاستبداد المنظم". من مكونات مفهوم البيئة الآمنة "الأمن القانوني"، الذي يمثل الضمانة المؤسسية لسلامة الفرد وحقوقه. ويمكن القول إن "البيئة الآمنة والمحايدة" في سورية هي هدف بنيوي، وليست هدفاً تكتيكياً ولتحقيق هذا الهدف يجب أن ينظر إلى الإطار القانوني والدستوري كشرط مسبق للسلام وليس كإجراء لاحق له. مما يؤكد ضرورة تحول تطلعات الشعب إلى قواعد ملزمة، وذلك للحيلولة دون عودة الدولة إلى مصدر تهديد لأمن مواطنيها.

وفي سبيل تشكيل منظور محلي لهذا الإطار وأثره على البيئة الآمنة، تم استمزاج آراء العينة في عدة أمور، لا سيما بالإعلان الدستوري الصادر في آذار ٢٠٢٥ وتبين أن قرابة ثلث العينة غير مطلعة (٣٣٪) وتمركزت فئة المطلعين في محافظات دمشق وريفها وادلب وحلب بحكم النشاط المدني والسياسي والأقل اطلاعاً السويداء، دير الزور، ويتضح من العينة أن المنخرطين في العمل المدني والنقابي قراءاتهم للإعلان أوسع.

هل اطلعت على الإعلان الدستوري في سوريا

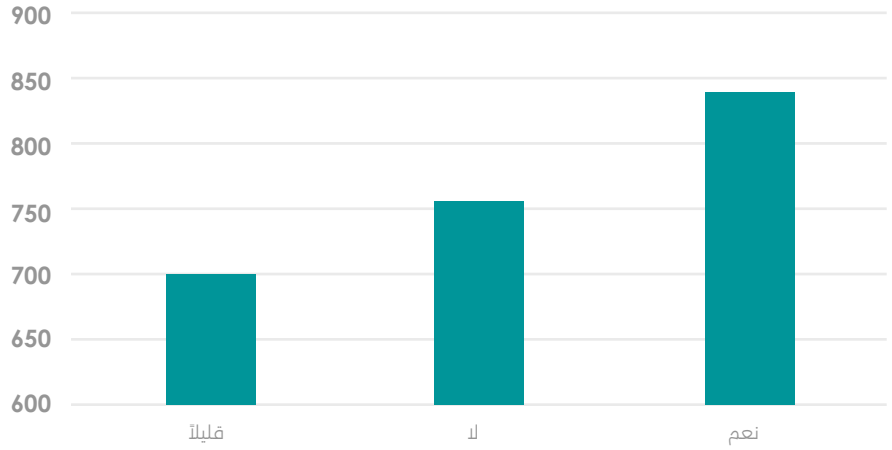

إن عدم اطلاع الثلث على الإعلان الدستوري لا سيما في بداية المرحلة الانتقالية يؤكد على تدني الاهتمام بهذا الإطار ويؤشر لضرورة زيادة الوعي المجتمعي باستحقاقات المرحلة. لاسيما إذا ما تم دمج هذا المؤشر مع درجة عدم رضا التي وصلت مع قرابة ٥٧٪ بدرجات تتفاوت ما بين عدم الرضا أو الرضى النسبي.

هل اطلعت على الإعلان الدستوري في سوريا

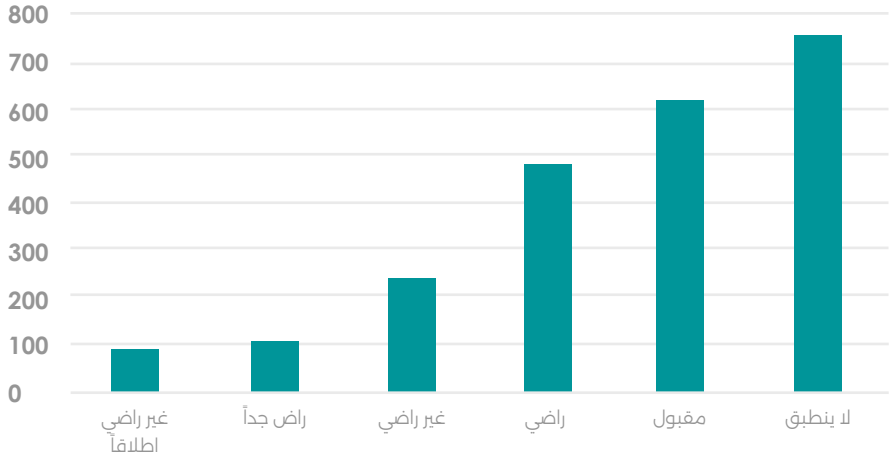

ورغم وجود نسبة معتبرة لمن ترى أن الإعلان فيه مبادئ نظرية دافعة لخلق بيئة آمنة ومشجعة إلا أنه ذهبت النسبة الأكبر من التقييم الكيفي للعينة إلى أن الإعلان يحتاج تعديلات تضمن المشاركة وإطلاق الحياة السياسية والمدنية.

في حال كنت مطلعاً على الإعلان الدستوري فإن ملاحظتي الأبرز هي:

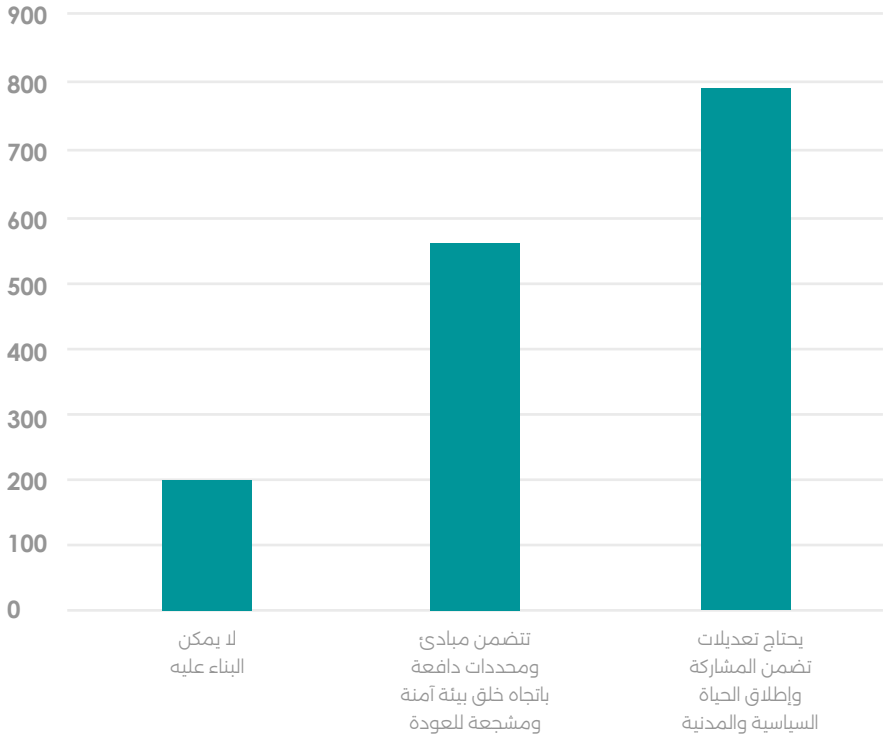

ورغم إقرار نصف العينة بأنها لا توافق على عبارة "لا لم ألمس تغييراً، كأن المنظومة السابقة كما هي" وقد تكون الأجابة معبرة عن المنظور السياسي أكثر منه التقني، لذلك نرى عند الانتقال لفهم عدم وجود تغيير فإنها النسبة الاكبر من العينة ربطتها بسبب تعقيدات العملية والحاجة لوقت حتى تظهر ملامح التغيير ، بينما ٣٧٪ من العينة لمست التغيير ولكن حصرته بمستوى تسريع الإجراءات.

لا لم ألمس تغييراً وكان المنظومة القانونية السابقة كما هي

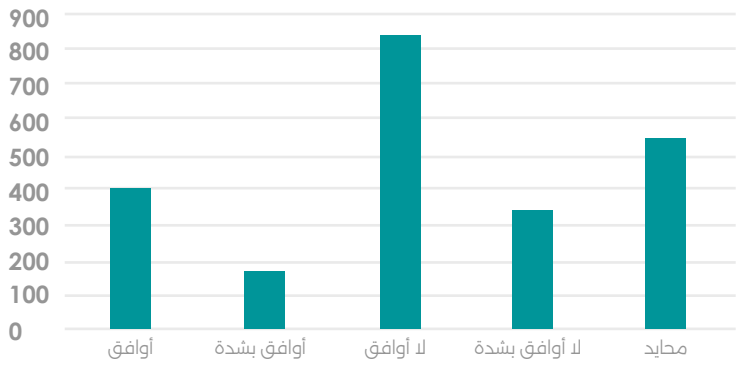

لا لم ألمس لأن التغيير القانوني عملية معقدة وتحتاج لوقت

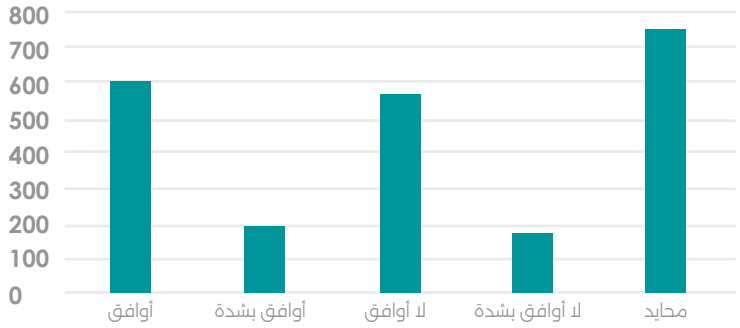

نعم لمست ولا سيما على مستوى تسريع الإجراءات

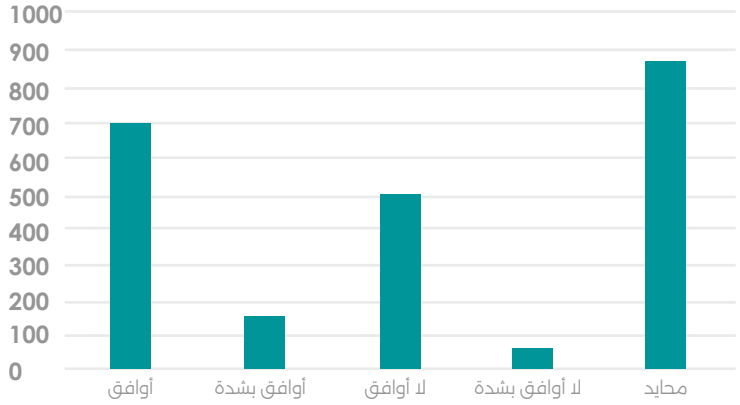

وفيما يتعلق بمستوى شفافية الدولة ومؤسساتها فإن ٤٥ ٪ من العينة يلحظ هذا الأمر لكن بالنظر إلى التقاطعات الأخرى فإنه يجعلها منقوصة .ويدلل مؤشر الرضا هذا على أنها واضحة في دمشق، اللاذقية، طرطوس، حماة. وهي بدرجات أقل في: السويداء، الرقة، دير الزور، حيث تتعدّد السلطات أو تضعف المؤسسات.

مستوى شفافية الدولة ومؤسساتها فيما يتعلق
بالتفاعل مع المواطنين واطلاعهم على كل المستجدات

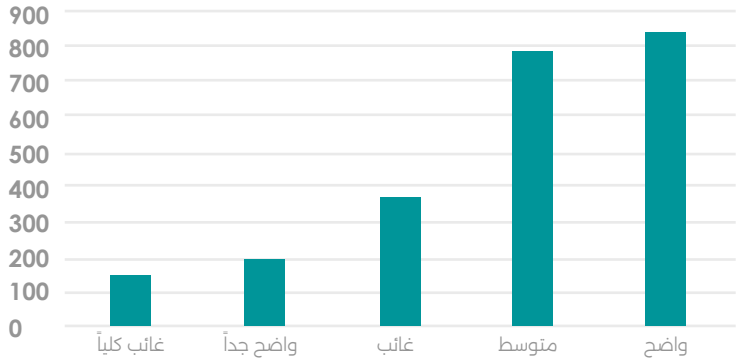

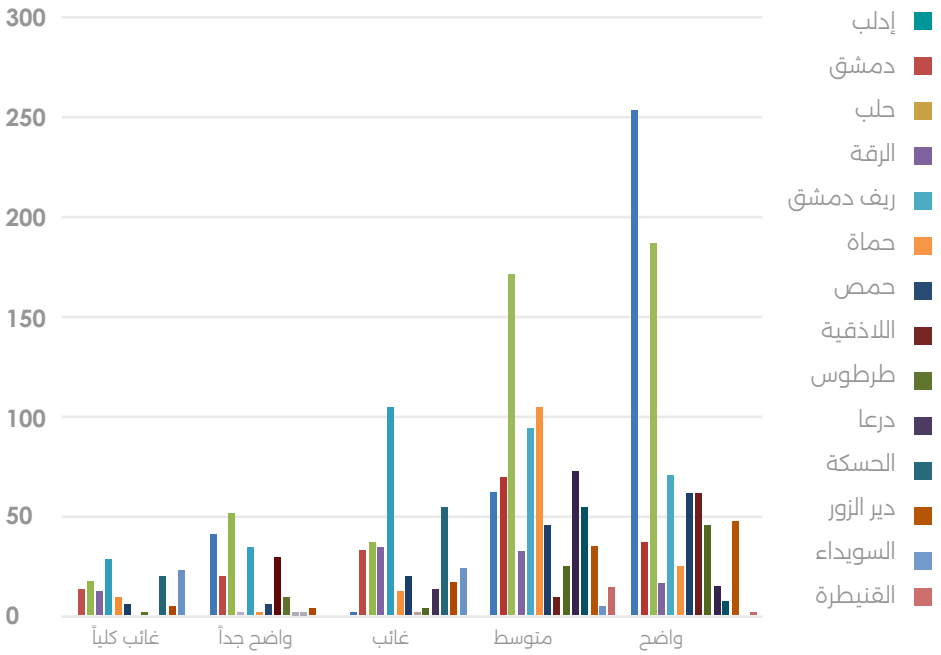

ويتفق بدرجات متفاوتة حوالي ٧١٪ من العينة على أن لإعادة هيكلة المؤسسات أثر مهم على الواقع، وهي تتطلب خطط تدريجية، وبالنظر إلى البيئة القانونية والسياسية وضمانها للحقوق، فإن نحو ثلاثة أرباع العينة تنظر لها بعين الرضا، لكن ربعاً يرون العكس.

تعلن الحكومة عن إجراءات إعادة الهيكلة في معظم القطاعات فهل لمست تغييراً إيجابياً

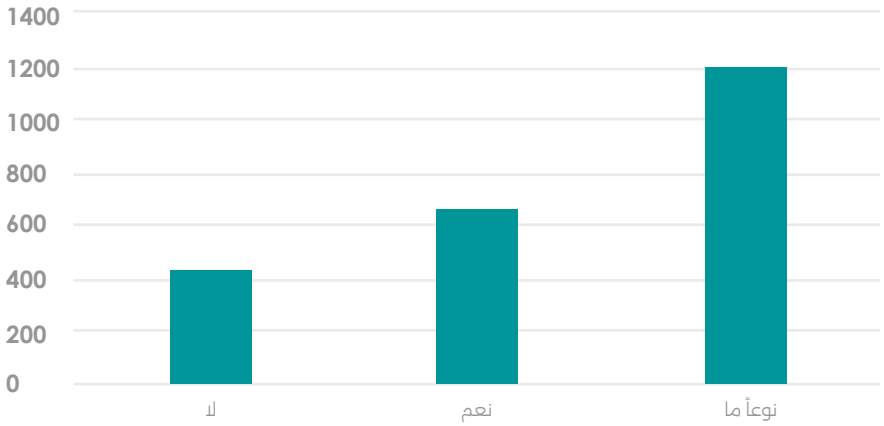

هل تعتقد أن البيئة القانونية الحالية تضمن حقوق الجميع

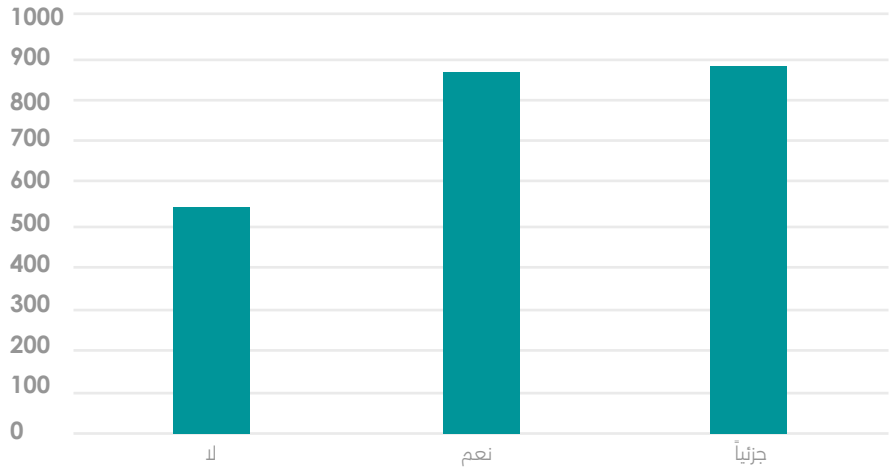

وفقاً لخاصية السكن يصرح ٥٠٪ من العائدون بأن البيئة القانونية ضامنة للحقوق، وكذلك يظهر الرضا عند النازحين، بينما ربع المستقرين تقريباً لايرون بأن هذه البيئة ضامنة وقد يكون لهذا التصريح تفسيرٌ متعلق برفض نفسي لكل الموجبات الموضوعية لعدم العودة مقابل إحساس متنامٍ بضرورة العودة.

وتظهر الفروق بشكل أدق وفق خاصية الدين إذ هناك نسب وازنة ودالة على عدم الثقة بالضمان القانوني فالسنة ٤٢٪ والعلويون ب ٤٤٪ والمسيحيون ب ٥٦٪ والدروز ب ٦٤٪.

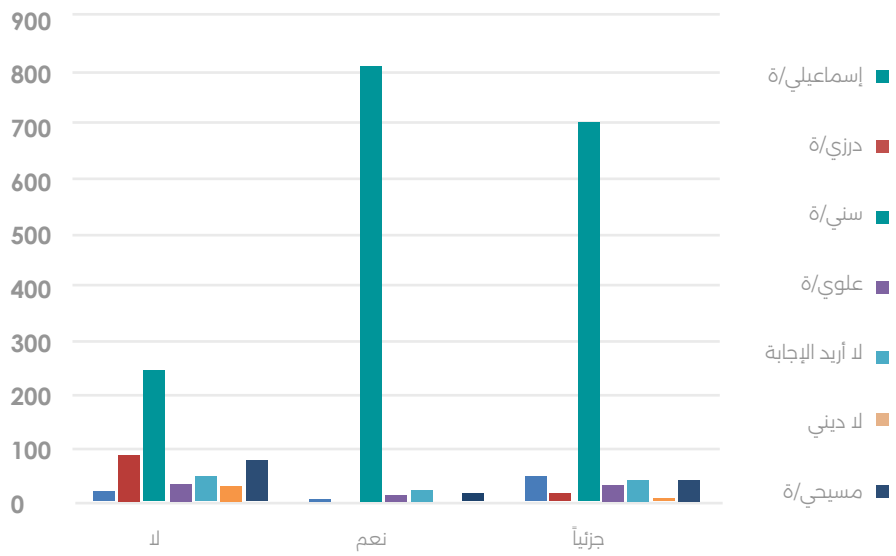

وتدلل النتائج أن هناك انقسام واضح في المنظور تجاه القوى الأمنية و احترافيتها وحياديتها فحوالي نصف العينة ترى ذلك والباقي تعتبرها استمراراً للعشوائية من جهة والتسييس من جهة أخرى.

ويبدو موقف المستقرون سكناً دالاً على تطور المنظومة وإن كان بطيئاً فهي على احتكاك ولديها القدرة على المقارنة إذ يراه قرابة ٧٥٪ منهم مقبولاً .

هل يوجد قوى أمنية محترفة ومحايدة في منطقتك

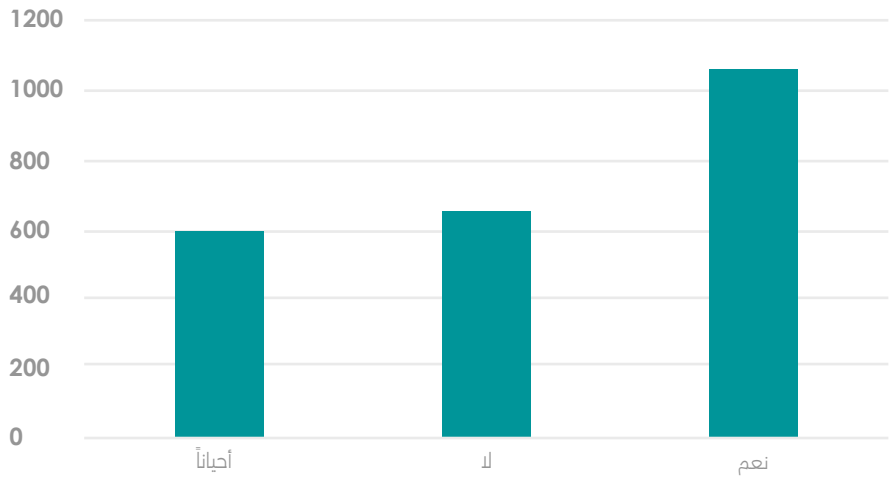

إذاً بالعموم اعتبرت ٤٤٪ من العينة المشاركة السياسية في سورية بعد سقوط الأسد مقبولة نسبياً، و٢٩٪ منها ترى وجوب العمل على ضبطها بما في ذلك إقرار منظومة قوانين مساعدة، ونسبة قليلة من العينة ترى أننا أمام إعادة إنتاج للون الواحد/الاستبداد.

وفق الانتماء الديني يظهر التباين الأوضح، ففي حين ترضى غالبية السنة نسبياً فإن الدروز (٦٥٪) والعلويون (٤٢٪) وبنسبة مشابهة تقريباً المسيحيون يرونها محصورة بلون واحد .. مما يعزز الانطباع العام بأن المشهد السياسي يحتاج لإدارة وتضمين التنوع.

المشاركة السياسية في سوريا بعد سقوط الأسد

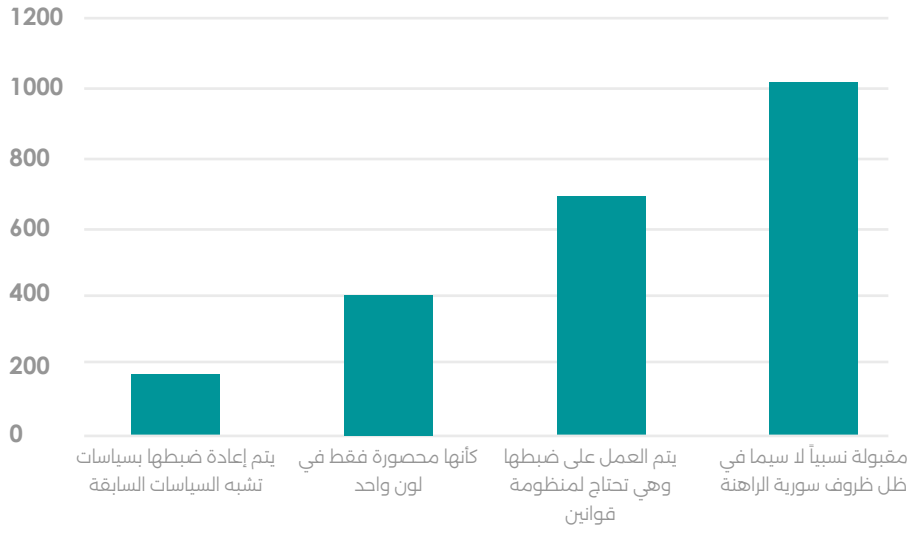

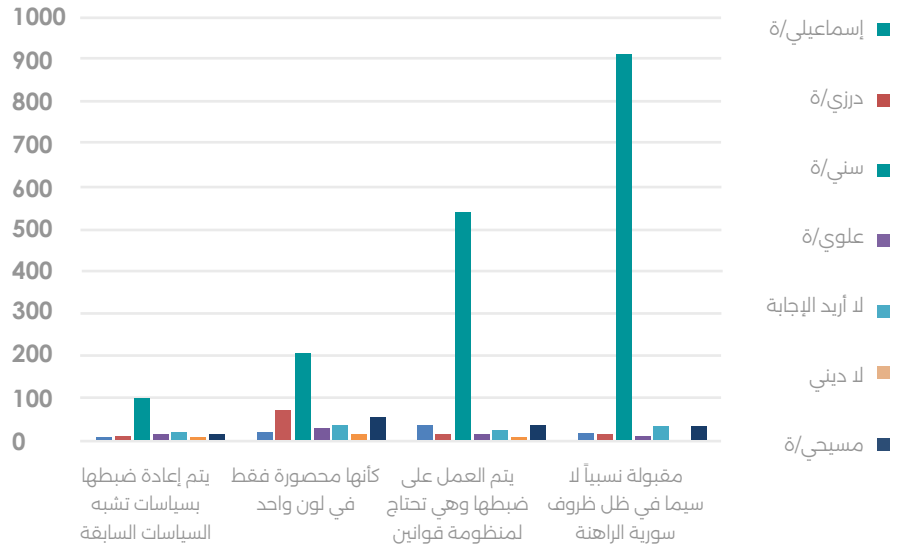

وفيما يتعلق بمعيار قبول المجتمع للتنوع والإدماج فإن ثلث العينة تقريباً توافق على ذلك أي أن هناك قبول للتنوّع موجود، لكنه غالباً "جزئي/مشروط"

هل ترى أن هناك قبولاً مجتمعياً للتنوع والإدماج

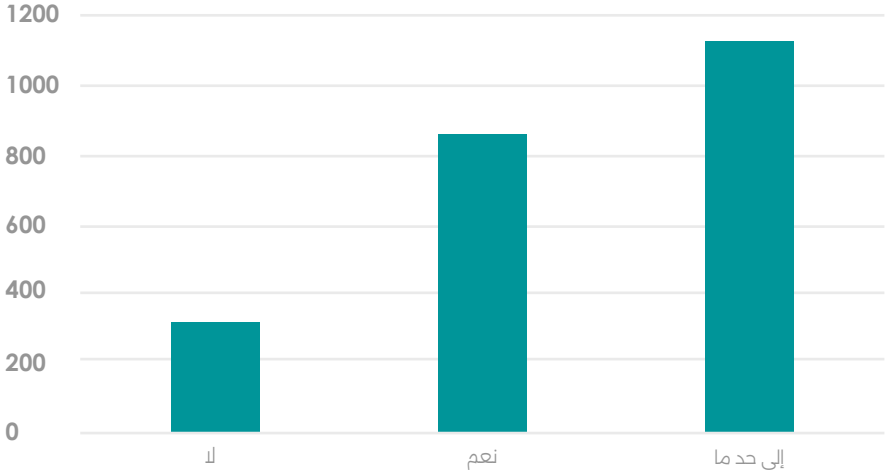

وهذا ما يفسر إقرار المجتمع:

01 للهشاشة والتفسخ الذي يعتريه ولو بطرق متفاوتة (٥٧٪) وهذا يؤشر إلى أن المجتمع رغم النزاع، لم يتفسخ بالكامل في إدراك الناس.

تتزايد المؤشرات الدالة على الهشاشة والتفسخ المجتمعي

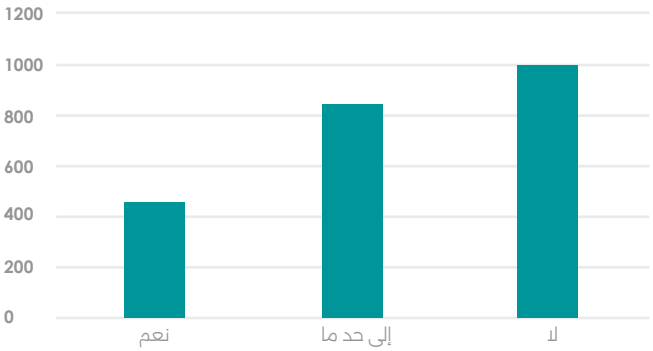

02 غياب سياسات العدالة الاجتماعية، إذ أقرت حوالي ٦٣٪ من العينة بذلك ومرد ذلك عدة عوامل لاسيما الاقتصادية وتفاوت الخدمات بين المناطق.

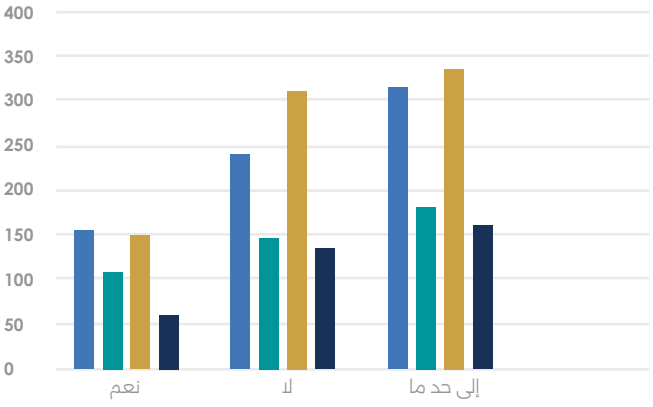

03 عدم اهتمام الدولة بدعوة المواطنين لفعاليتها فحوالي ٧٣٪ لم يحضروا وبالتالي تغيب فرصة اطلاع المجتمع على تحديات الدولة وواقعها، أي أن اتصال الدولة بالمجتمع ضعيف جداً؛ والمجتمع المدني، رغم محدوديته، يمتلك حضوراً ميدانياً أكبر بكثير.

حضرت اجتماعات أو ورش أو مؤتمرات أو ندوات دعت إليها الدولة

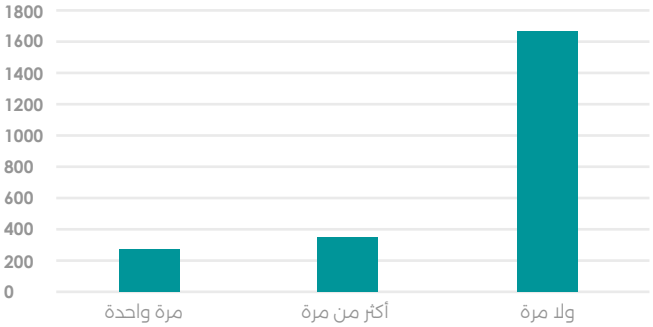

ضرورات البيئة الآمنة والمحايدة: عوامل إنجاح الاستحقاقات الوطنية

حيث نال إصلاح الأجهزة الأمنية ما نسبته ٤٥٪، يليه كل من استقلال القضاء وعودة النازحين واللاجئين الطوعية والكريمة وضمان حقوق المكونات السورية بنسبة ٤٤٪، فتطبيق العدالة الانتقالية بنسبة ٤٣٪، يليها المشاركة في القرار (خاصة مشاركة الشباب والنساء) بنسبة ٣٧٪، ثم فصل الدين عن الدولة بنسبة ٢٦٪.

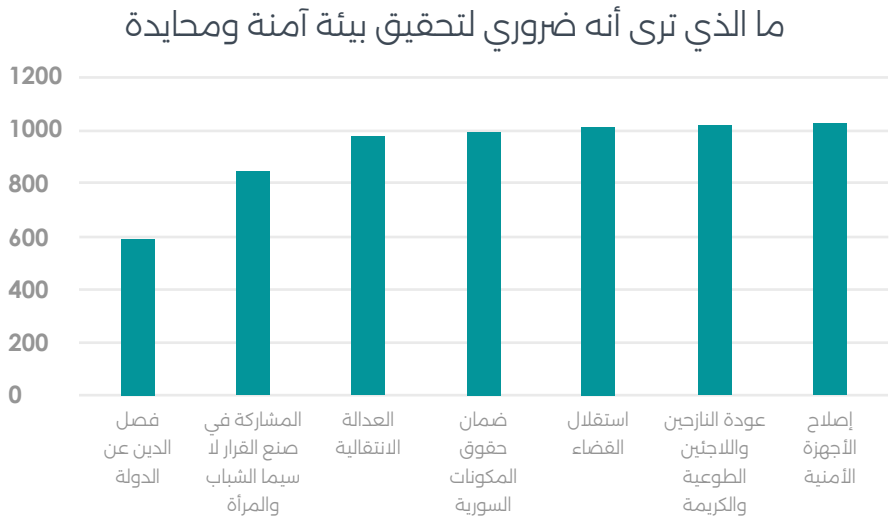

يتضح من ارتفاع نسبة إصلاح الأجهزة الأمنية في الإجابات؛ ما تركته تلك الأجهزة في عهد النظام السابق من موروث جعل من إصلاحها أول الأولويات لدى المستبينين، معتبرين إياها الشرط الأهم في تحقيق البيئة الآمنة والمحايدة، في حين شكلت بقية العوامل المرتبطة بأبعاد دستورية/قانونية/مجتمعية من ضمان حقوق المكونات واستقلال القضاء ومسار العدالة الانتقالية، وتلك المرتبطة بعودة النازحين واللاجئين بشروط كريمة نظراً لما يشكلونه من نسبة تتجاوز نصف الشعب السوري، درجة متقاربة من حيث الأولوية.

جندرياً، يلحظ التقارب في معظم الاختيارات مع ارتفاع تركيز النساء على قضايا ضمان حقوق المكونات والمشاركة في القرار.

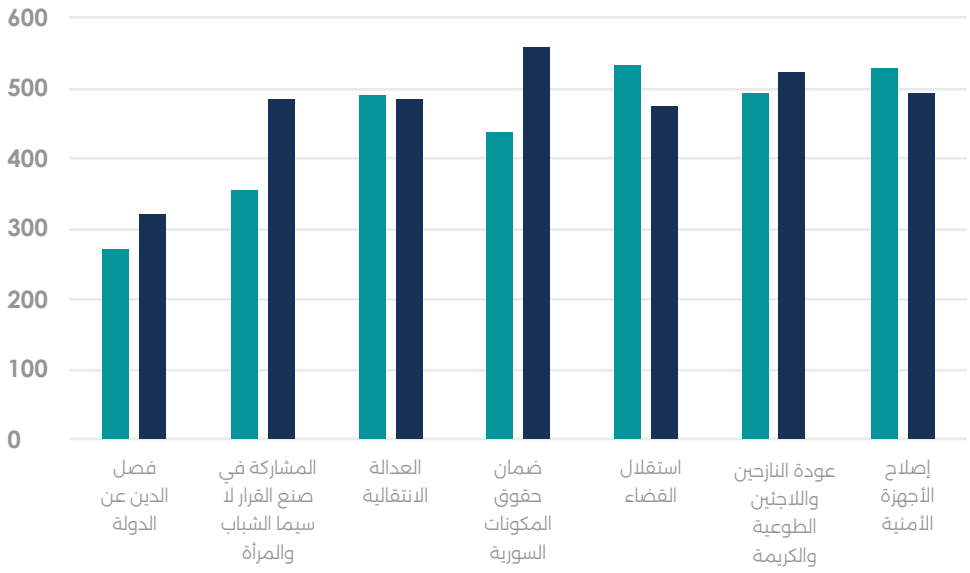

مناطقياً، تفاوتت المحافظات من حيث الأولويات، ففي المحافظات التي شهدت حالة فصائلية أعلى وانتشاراً للسلاح وقصفاً أدى لنسب نزوح عالية (مثل إدلب وحلب وريف دمشق ودرعا) كانت الأولويات متعلقة بإصلاح الأجهزة الأمنية وعودة النازحين والعدالة الانتقالية نظراً لوجود مظلومية عالية، في حين ركزت المحافظات التي تحتوي تنوعاً أو حافظت على مستويات استقرار أعلى على ضمان حقوق المكونات واستقلال القضاء.

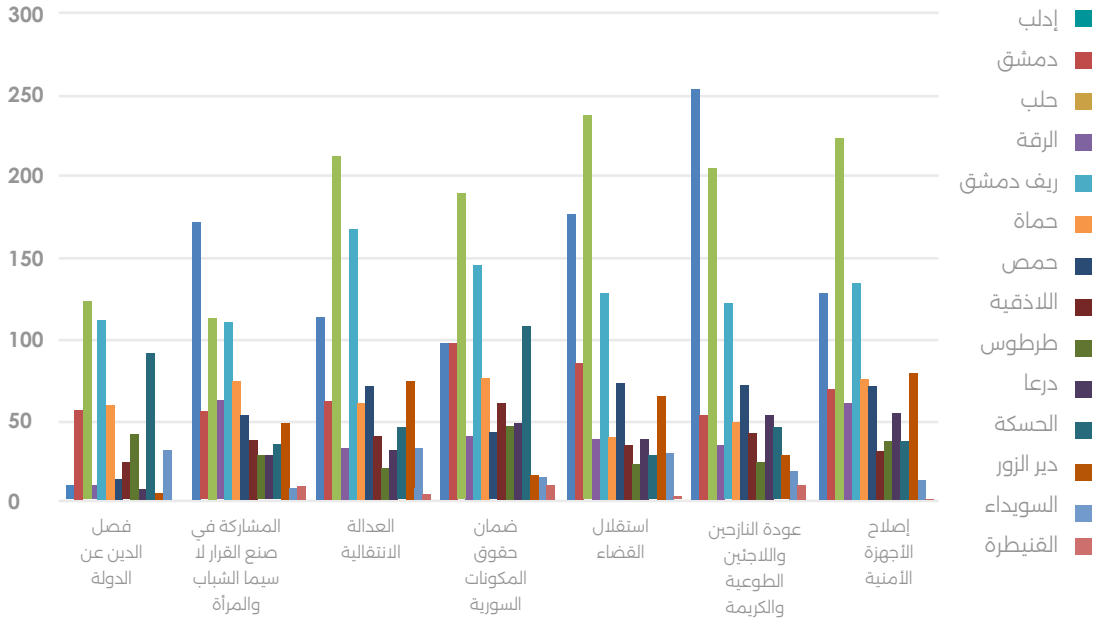

وحول سؤال ما إذا كانت تلك المسارات تبدو قابلة للتحقق قريباً، رأى ٥٥٪ من المستبينين أنها قابلة للتحقق جزئياً، و٢١٪ رأوا أنها قد بدأت فعلاً، مقابل ١٤٪ اعتبروا أنها غير قابلة للتحقق في المستقبل القريب، و١٠٪ لم يستطيعوا التحديد.

ويدل هذا التفاوت على ضبابية الرؤية تجاه الخطوات المتخذة في هذا الاتجاه، مما يفترض المزيد من التوضيح.

هل ترى أن العمل على هذه المسارات قد بدأ بالفعل أو قابل للتحقيق في المستقبل القريب

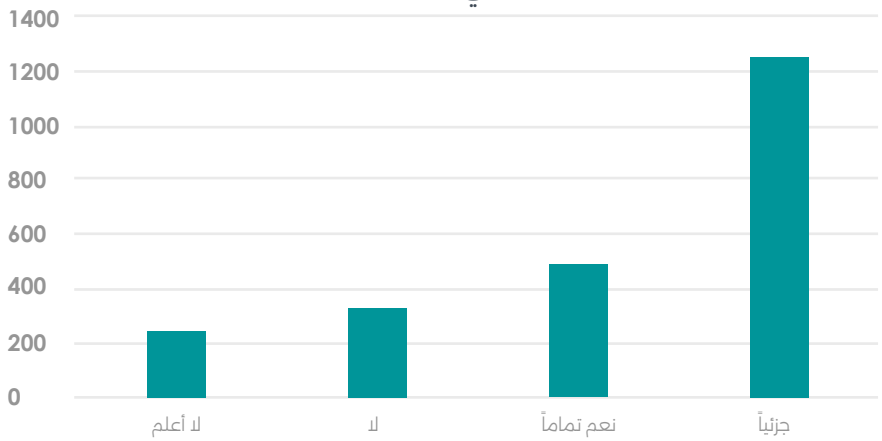

وحول أهم التحديات الحالية أمام البيئة الآمنة والمحايدة، نالت نسبة الدمار الكبيرة ومخلّفات الحرب ٥٠٪ من آراء المستبينين، يليها السلاح المنفلت وصعوبة الضبط الأمني ٤٧٪، فصعوبة التعايش بعد الانتهاكات ٤٠٪، وبعدها ٣٠٪ للتهاون في ملف المحاسبة، و٢٧٪ لضعف الوعي السياسي، و٢٢٪ للبيئة القانونية غير جاهزة و٢١٪ لضعف المجتمع المدني. وتدل هذه النسب على أولوية الملفات الأمنية والاقتصادية، تليها ملفات العدالة والتعايش المجتمعي، ثم الملفات القانونية والسياسية والحوكمية.

أبرز التحديات أمام وجود بيئة آمنة ومحايدة في الوضع الراهن

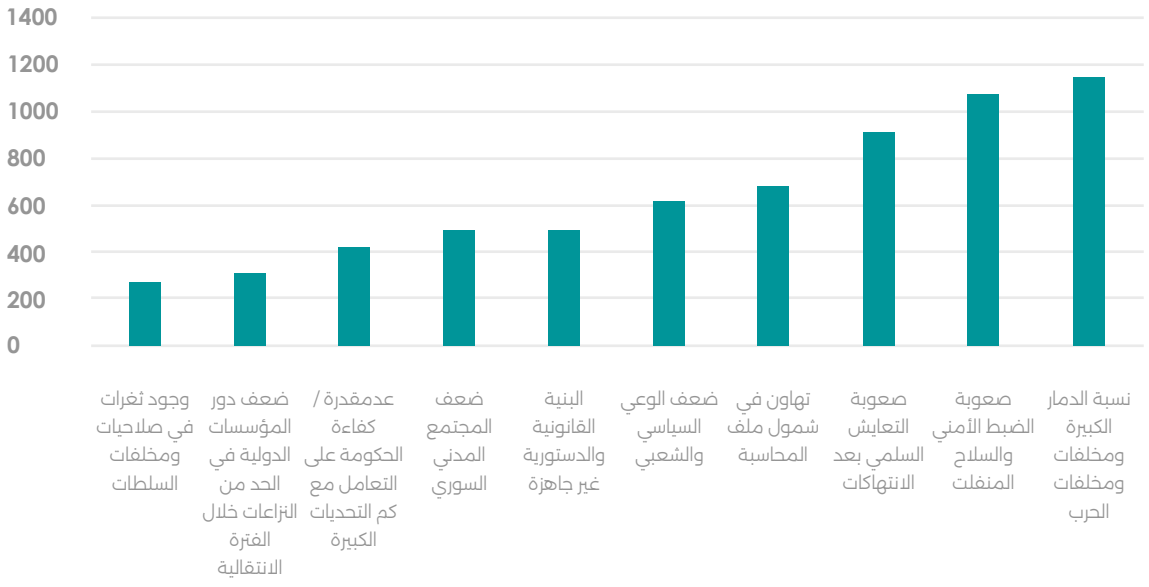

مناطقياً، تتجلى الاختلافات بين المحافظات بحسب وضع المحافظة الراهن، ففي المحافظات التي شهدت نسب التدمير الأعلى مثل الرقة وحلب ودير الزور وريف دمشق؛ كانت نسبة الدمار وانتشار السلاح أبرز المعوقات من وجهة نظر السكان المحليين، مما يدلل على أولوية الأمن وإعادة الإعمار في تلك المحافظات، في حين ركزت المحافظات الأكثر استقراراً على المسائل السياسية والصلاحيات والتعايش المجتمعي.

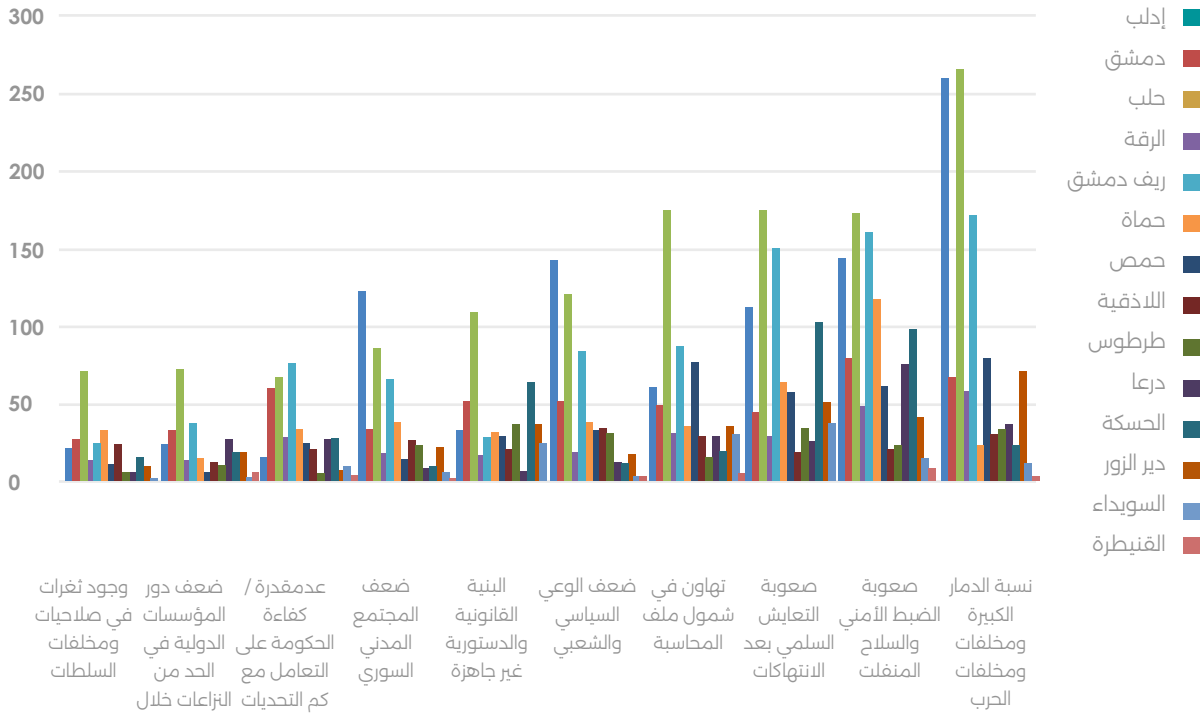

وفيما يخص اللامركزية ومستقبل سورية، رأى ٤٤٪ من العينة أنها وصفة للتفكك وعودة الصراع، بينما اعتبر ٣٦٪ آخرين أن اللامركزية الإدارية عامل مهم لتحقيق بيئة آمنة، و٢٠٪ أكدوا على أنها دافع مهم ومعزز للبيئة الآمنة. ويعزى هذا التباين إلى إشكالية المفهوم، وعدم وضوح الحدود بين أنواع اللامركزية بالنسبة لكثير من المستبينين، إضافة إلى الخلط بين اللامركزية ومفاهيم أخرى.

يكثر الحديث عن اللامركزية في سوريا فهل تعتقد بأنها

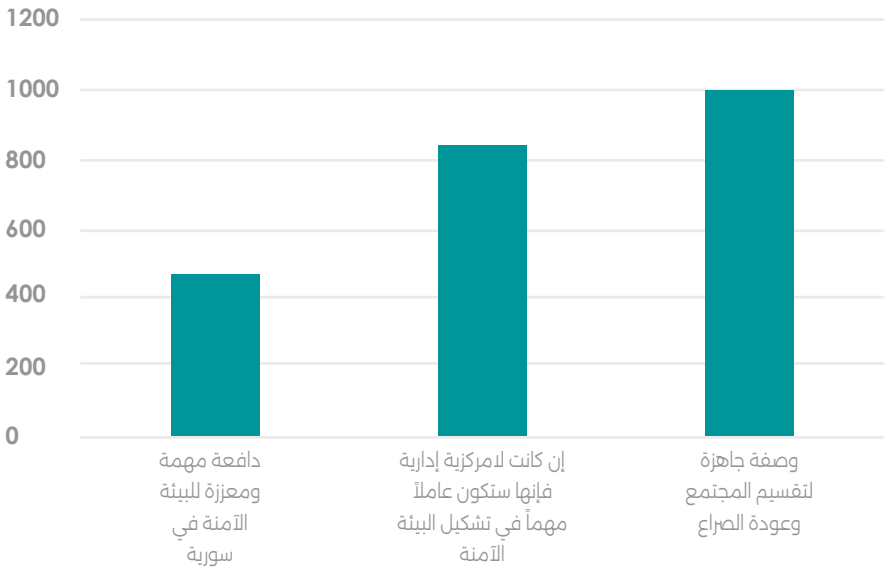

مناطقياً، أبدت حلب ميلا واضحا نحو اللامركزية الإدارية، مما يعكس رغبة بتخفيف مركزية دمشق من جهة، كما يشير إلى انعكاس تقبل اللامركزية في المناطق التي كانت تتمتع بأنماط حكم بعيدة عن المركز قبل سقوط النظام كما في ريف حلب وإدلب. ولم يمنع ذلك مخاوف الكثيرين في المحافظات الأقل تنوعاً كحماة وإدلب أو التي تتمتع بحساسيات عالية كحمص من انعكاس اللامركزية مجتمعيا، في حين أبدت الحسكة ميلاً نحو اللامركزية باعتبارها عاملاً دافعا لتعزيز البيئة الآمنة، تخالفها في ذلك دير الزور والرقة اللتان اعتبرتا أن اللامركزية سبباً في التفسخ المجتمعي فيما قد يعود إلى تجربتهما مع شعار "لامركزية قسد" في وقت تعتبران أن خصوصيتهما المحلية لم تنعكس في هذا النموذج، رغم ما تحتاجه تلك المناطق من تنمية تحققها اللامركزية.

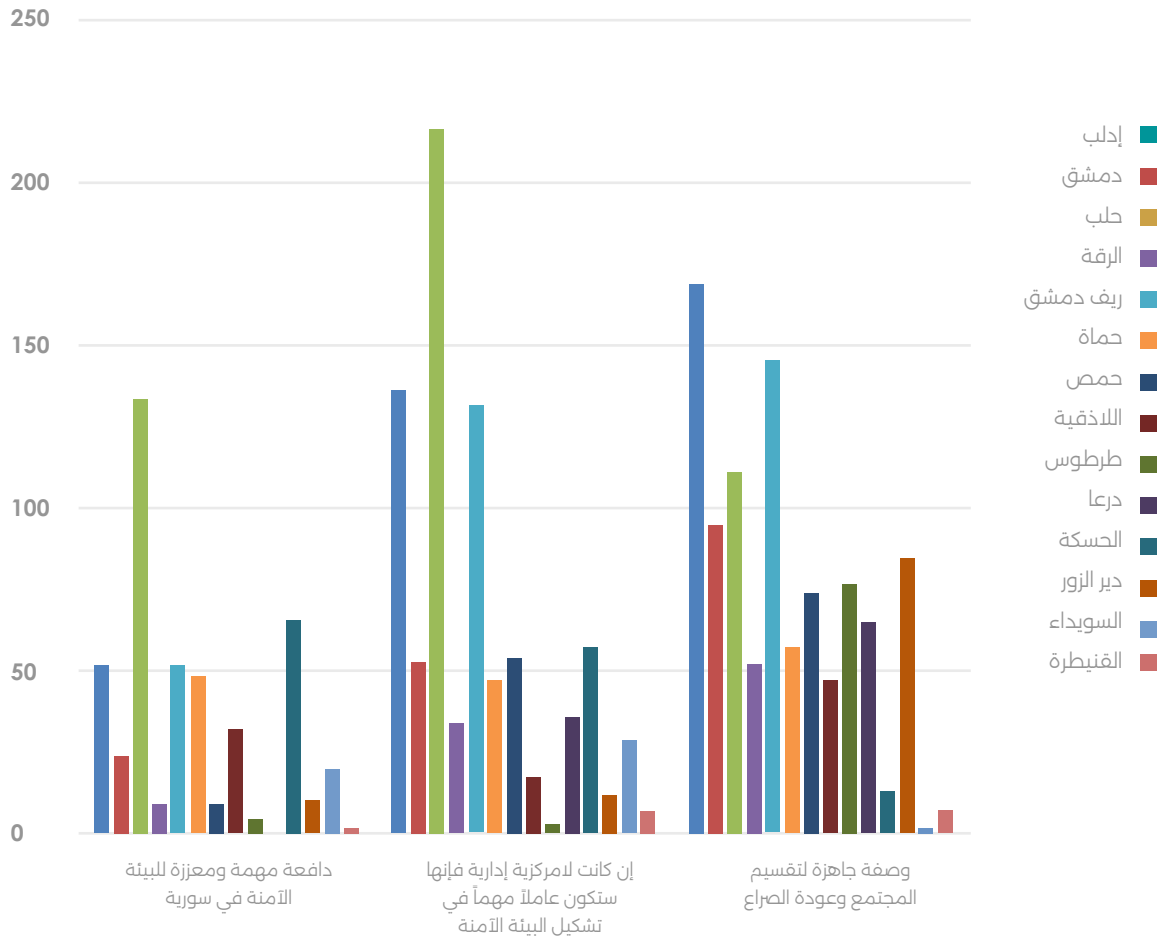

إثنياً، انقسم العرب حول الموقف من اللامركزية، إذ تخوف غالبيتهم من أن تؤدي إلى التفسخ المجتمعي مقابل وجود آخرين يدعمون النمط الإداري من اللامركزية، بينما رأى أغلب المستبينين من الكرد أنها دافعة نحو البيئة الآمنة (٨٣ شخصاً من ١٥٦ مستبيناً)، وأيد منهم ٦١ شخصاً دور اللامركزية الإدارية في البيئة الآمنة، مقابل ١٢ كردياً/ة اعتبروا أنها سبب في عودة الصراع. أما المستبينون من التركمان، فقد اعتبر ١٠ من ١٩ منهم أنها دافعة للتفسخ المجتمعي مقابل ٨ اعتبروا أن اللامركزية الإدارية دافعة للبيئة الآمنة. وكذلك فضّل ١٥ من ٣٠ مستبيناً/ة من الآشوريين والسريان اللامركزية الإدارية. والنسب بذلك متقاربة مع مستبينين من مكونات مجتمعية أخرى وآخرين لم يرغبوا بالإفصاح عن إثنيتهم. ويلاحظ أن اللامركزية الإدارية تحقق توافقاً مقبولاً، بين الحد من تخوفات الانقسام المجتمعي، وبين التنمية المحلية، والقدرة على احتواء مطالب المكونات بما يعكس خصوصية كل منها.

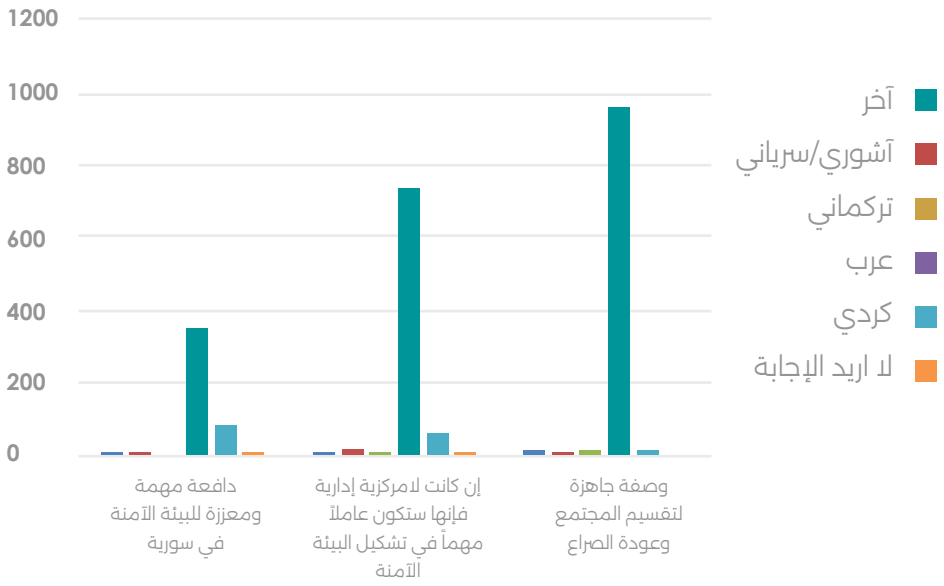

أما عن مدى وجود بيئة آمنة ومحايدة داعمة لإجراء انتخابات محلية، فاعتبر ٤٣٪ من العينة أن البيئة مناسبة، و٣٠٪ اعتبروا أن البيئة لا تزال قيد التشكل، مقابل ٢٧٪ اعتبروا أن لا بيئة آمنة ومحايدة مناسبة لإجراء انتخابات محلية حالياً. مما يعني أن معظم العينة رأت فرصة في إجراء انتخابات وإن تطلبت مزيداً من العمل، مما يعتبر فرصة هامة لتجربة الانتخابات تبدأ من الصعيد المحلي موجودة تمثيلاً أوسع ورضى مجتمعياً أكبر وثقة أكبر

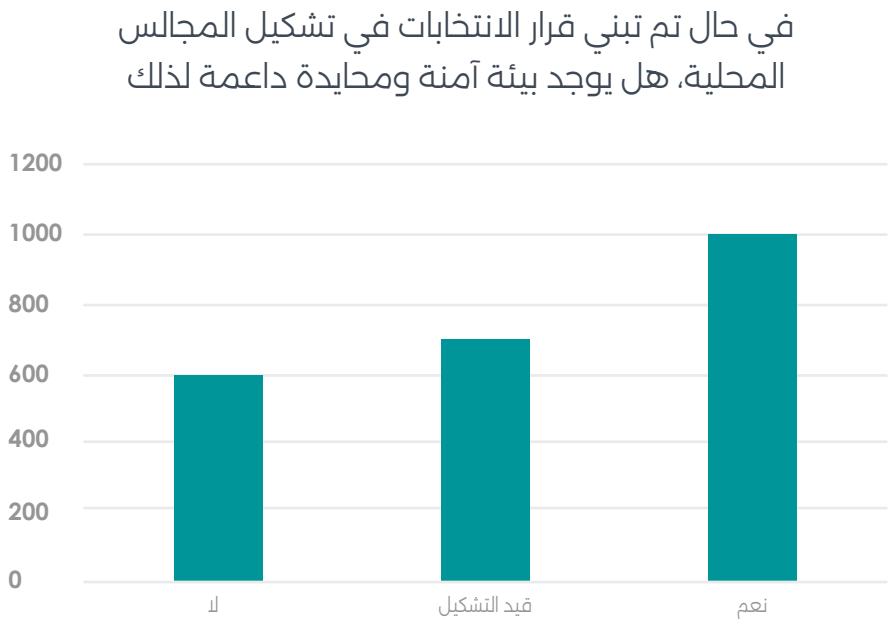

مناطقياً، تظهر العينة تبايناً متأتياً من تفاوت الاستقرار السياسي والأمني بين المحافظات، حيث كانت محافظتا إدلب وحلب الأكثر ميلا للاعتقاد بأن البيئة مواتية لإجراء انتخابات أو قيد التشكل، فيما قد يفسر على أن تلك المناطق سبق وأجرت انتخابات محلية في ظروف أصعب. في حين تعتبر السويداء والحسكة والرقة أبرز من اعتبر أن البيئة غير مواتية، ويعزى ذلك إلى الخلاف السياسي مع الحكومة السورية والذي يعتقد الأهالي أنه سينعكس على الانتخابات المحلية.

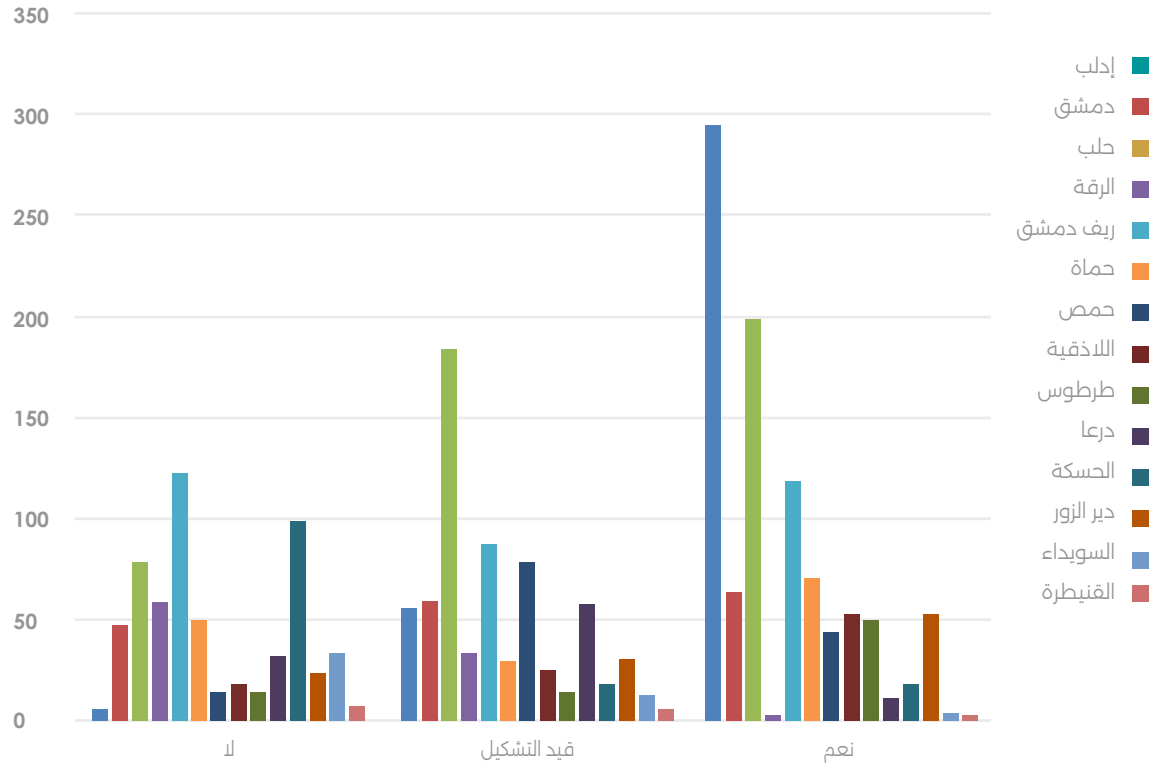

كما يلاحظ أن المستقرين متباينون من حيث رؤيتهم لإمكانية إجراء انتخابات محلية فيما يعود إلى تباين مناطق استقرارهم، إلا أنهم كانوا أكثر ميلا للاعتقاد بأن البيئة مواتية أو قيد التشكل، والملفت أن نسبة النازحين والمهجرين المتفائلين بإمكانية إجراء الانتخابات وتشكل البيئة المواتية كانوا أكثر عدداً - رغم عدم استقرارهم- ممن اعتبروا البيئة غير مساعدة.

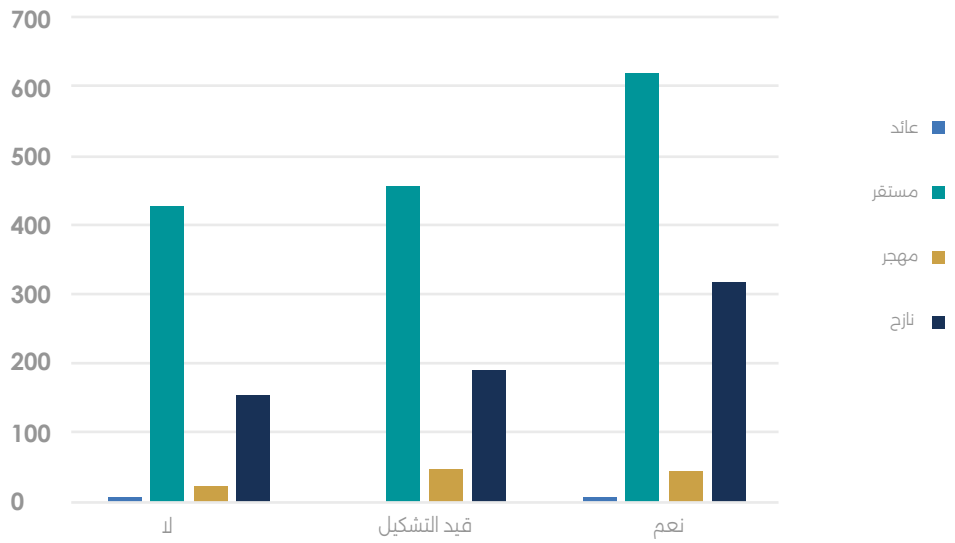

وحول عن مدى مساهمة البيئة الآمنة في تحقيق الاستقرار، اعتبر ٥١٪ من العينة أن الارتباط مباشر بين وجود بيئة آمنة وتحقيق الاستقرار، بينما رأى ٣٩٪ أن الارتباط بينهما جزئي وتدخل فيه عوامل أخرى، بينما اعتبر ٤٪ أن البيئة الآمنة غير مرتبطة بتحقيق الاستقرار و ٦٪ لم يكونوا متيقنين من تلك المساهمة.

وتشير النسبة العالية التي تربط البيئة الآمنة بالاستقرار - سواء جزئياً أو كلياً- إلى أهمية العمل على ترسيخ مقومات البيئة الآمنة كمدخل للاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

هل تؤمن أن تحقيق هذه البيئة سيساهم في الاستقرار

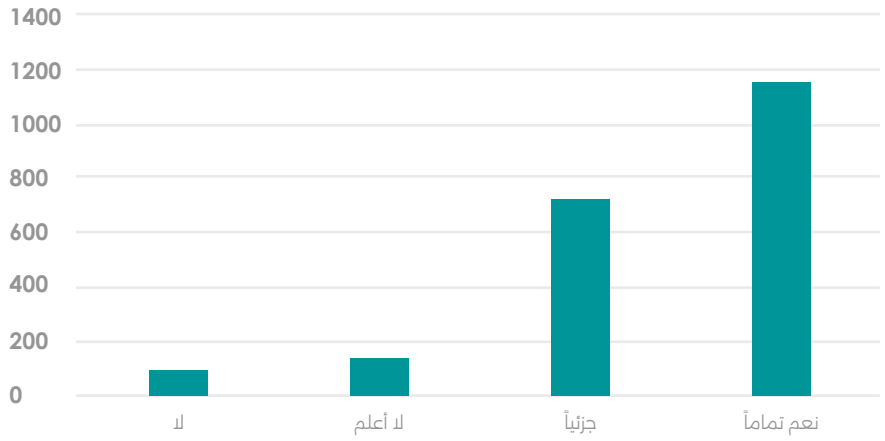

وحول الشعور بالانتماء إلى «سورية الجديدة» إن تحققت البيئة الآمنة، عبّر ٥١٪ من العينة عن شعورهم بالانتماء بدرجة كبيرة إن توفرت البيئة الآمنة، بينما ٣٥٪ عن شعور متوسط بالانتماء حتى إن توفرت هذه البيئة، مقابل ١٠٪ اعتبروا انتمائهم منخفضاً وأفصح ٤٪ عن عدم شعورهم بالانتماء. وتعكس هذه النسب ارتباطاً جيداً بين الشعور بالانتماء الوطني وتوفر مقومات الاستقرار والأمان.

ما مدى شعورك بأنك ستكون جزءاً من سورية الجديدة إذا توفرت هذه البيئة

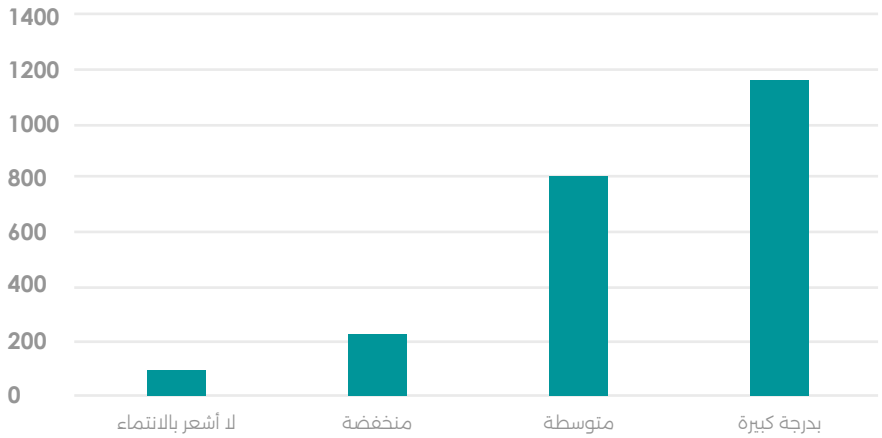

وفيما يخص الفئات العمرية، يلاحظ أن الفئة العمرية بين ٢٥ و ٣٤ عاماً كانت الأقرب إلى الشعور بالانتماء بدرجة كبيرة أو متوسطة وذلك بحكم انها الفئة التي انخرطت بتطورات المشهد خلال العقد المنصرم، تليها الفئة الأصغر بين ١٨ و٢٤ عاماً ـ وهذا يشير إلى أهمية العمل على الفئات الشابة لزيادة شعورها بالانتماء الوطني المرتبط بشكل كبير بتوافر البيئة الآمنة.

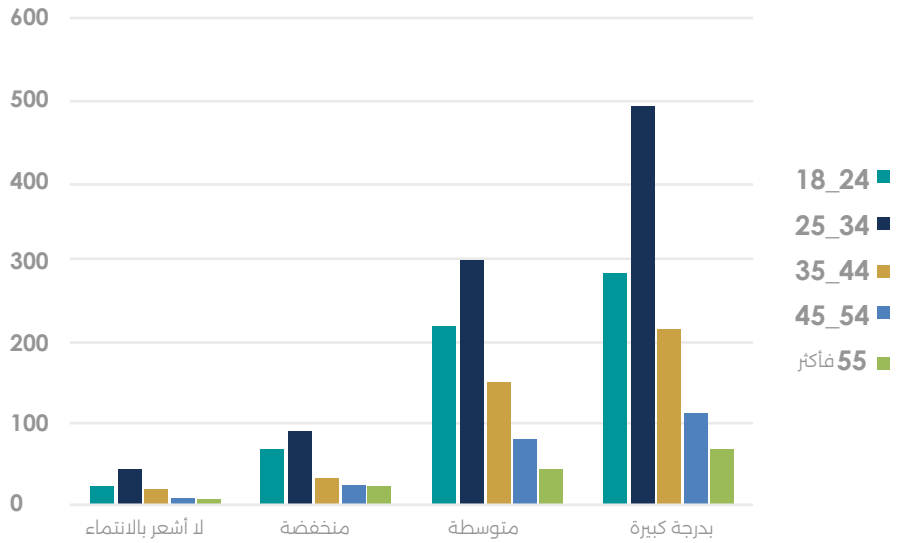

وعن ارتباط الشعور بالانتماء بالمستوى الاقتصادي، وبخلاف المتوقع، تشير العينة إلى عدم وجود رابط مباشر، حيث عبّر معظم المستبينين من ذوي الدخل المحدود والدخل غير الكافي وحتى من لا دخل ثابتاً لديهم؛ عن شعورهم بالانتماء بدرجة كبيرة ومتوسطة في حال توفرت مقومات البيئة الآمنة، وبشكل أقل بكثير كانت نسب الشعور المنخفض بالانتماء أو عدمه لدى هذه الفئات. بينما كان ذوو الدخل الجيد أقرب إلى الانتماء بدرجة كبيرة ومتوسطة، دون أن ينفي ذلك وجود انتماء منخفض أو عدم الشعور بالانتماء حتى وإن توافرت مقومات البيئة الآمنة.

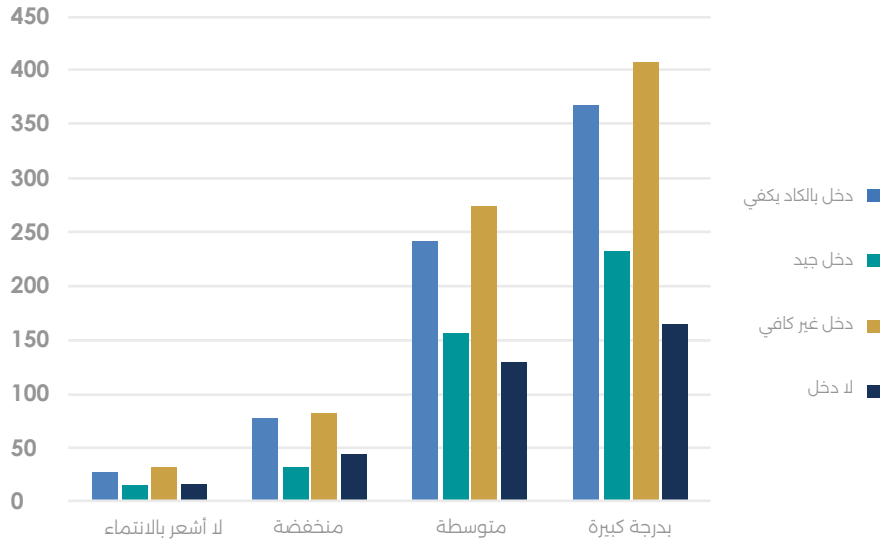

وفيما يتعلق بتصور مستقبل سورية كبيئة آمنة ومحايدة، أجاب ٤٦٪ من العينة أن سورية يمكن أن تكون بيئة آمنة ومحايدة مستقبلاً، ورأى ٢٨٪ إمكانية ذلك متوسطة و٦٪ اعتبروها منخفضة، بينما عبّر ٢٠٪ عن مخاوفهم المستقبلية حول سورية. وتشير تلك النسب إلى ارتفاع ميل العينة نحو التفاؤل والتفاؤل الحذر، مع وجود مخاوف بحاجة معالجة جادة.

هل تعتقد أن سوريا ستكون بيئة آمنة ومحايدة مستقبلاً

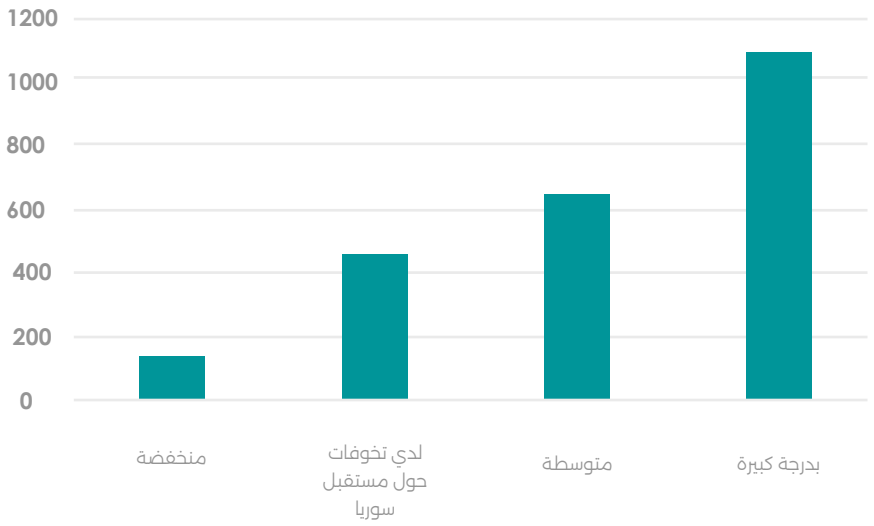

يظهر التحليل الجندري تقارب وجهات النظر بين الذكور والإناث حول الرؤية المستقبلية لسورية، في حين ترتفع نسبة المخاوف لدى النساء أكثر، ويعزى ذلك إلى الحالة الأمنية غير المستقرة مع وجود مخاوف تتعلق بالبيئة القانونية ومدى مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية، ومخاوف تتعلق بالحريات الشخصية.

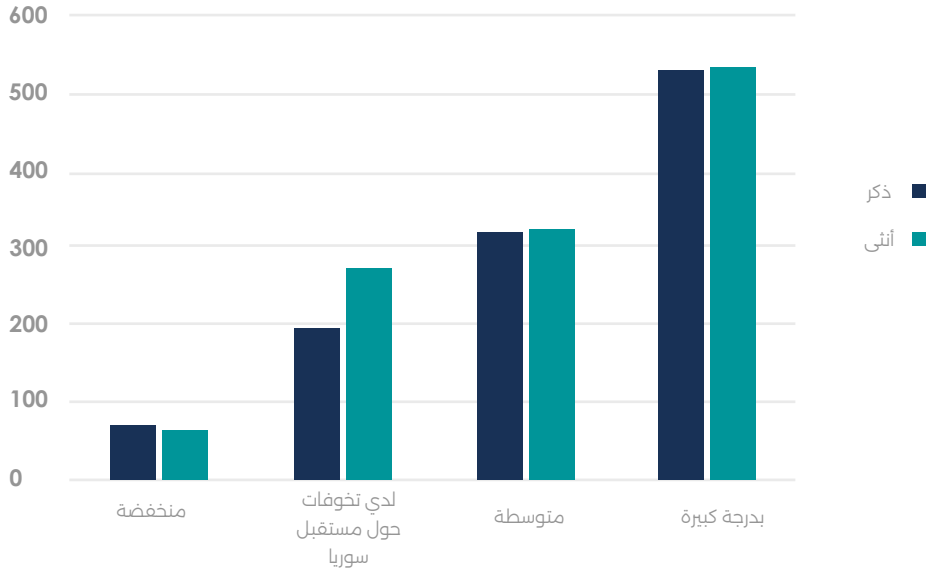

ومن الناحية الدينية/الطائفية، يلاحظ تباين آراء السنة حول إمكانية وجود بيئة آمنة ومحايدة في سورية مستقبلاً، ويرى معظم المستبينين إمكانية ذلك بدرجة كبيرة (٥٥٪) ومتوسطة (٢٨٪) ومنخفضة (٤٪) مع وجود ١٣٪ لديهم تخوفات. بينما تزداد المخاوف لدى المكونات الأخرى لتبلغ ٣٧٪ بين المسيحيين، و٣٥٪ بين العلويين، و٧٤٪ بين الدروز، وكذلك بين اللادينيين ومن لم يفضلوا الإجابة. ويشير ذلك إلى الحاجة للعمل الجاد على طمأنة المكونات دستورياً وقانونياً وتنفيذياً، إضافة إلى لحظ الآثار المجتمعية لما حدث من انتهاكات في الساحل والسويداء، والتي قلصت بشكل كبير من الإيمان باحتمالية وجود بيئة آمنة وزادت التخوفات بشكل كبير، حيث اعتبر ٣٪ فقط من الدروز المستبينين أن هناك إمكانية مستقبلية لوجود بيئة آمنة بدرجة كبيرة، بينما اعتبر المسيحيون المستبينون أن الإمكانية قائمة بدرجة كبيرة بنسبة ١٤٪ وبدرجة متوسطة بنسبة ٣٨٪، واعتبر ٢٢٪ من العلويين المستبينين إمكانية حصول ذلك مستقبلا بدرجة كبيرة و٣٣٪ بدرجة متوسطة.

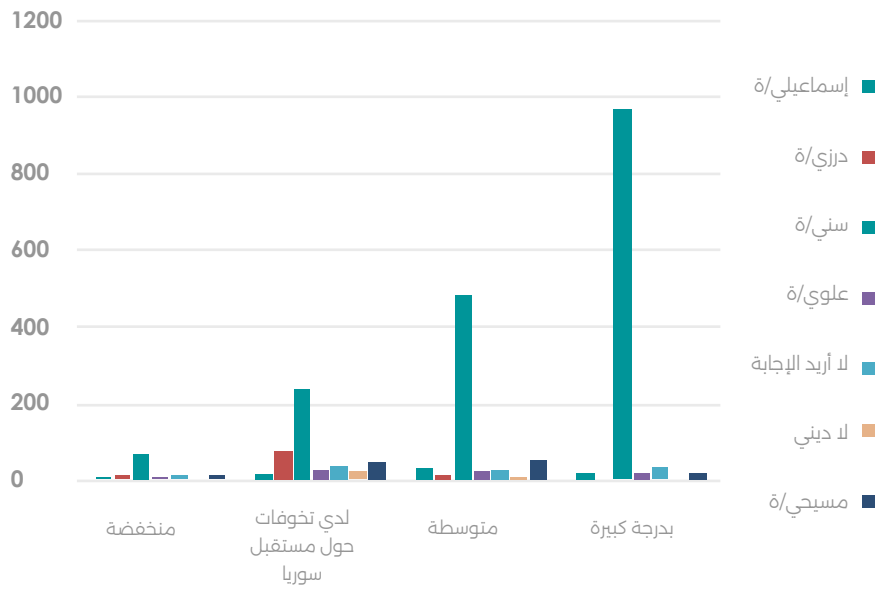

	إسماعيلي/ة	درزي/ة	سني/ة	علوي/ة	لا اريد الإجابة	لا ديني	مسيحي/ة	المجموع
منخفضة	5	13	69	8	14	3	15	127
لدي تخوفات حول مستقبل سوريا	18	78	235	28	36	23	49	467
متوسطة	32	12	483	26	28	8	51	640
بدرجة كبيرة	19	3	970	18	33		19	1062
المجموع	**74**	**106**	**1757**	**80**	**111**	**34**	**134**	**2296**

المقاربة المجتمعية للبيئة الآمنة والمحايدة: مقاربة عابرة للأمن التقليدي

تظهر نتائج الدراسة أن مفهوم «البيئة الآمنة والمحايدة» في الوعي المجتمعي السوري لم يعد مرتبطاً حصراً بالبعد الأمني التقليدي القائم على ضبط العنف ومنع التهديد، بل بات يُفهم بوصفه منظومة اجتماعية-مؤسساتية مركّبة تتداخل فيها عناصر الحماية، والخدمات، والعدالة، والاعتراف، والمشاركة السياسية، والضمانات القانونية، والانتماء الوطني. ويتبدى هذا التحول المفاهيمي بوصفه نتيجة مباشرة لعقدٍ من النزاع والتشظي الجغرافي والمؤسساتي والاجتماعي، وما رافقه من تجارب نزوح وتهجير وفقدان الثقة المتراكمة.

يمكن القول إن المجتمع السوري طوّر بعد السقوط منظوراً خاصاً للبيئة الآمنة ينطلق من الخبرة الحياتية المباشرة أكثر مما ينطلق من الأطر القانونية أو الخطابات السياسية النخبوية. فالأمن، في الإدراك المجتمعي، لم يعد قيمة مجردة أو إجراءً مؤسساتياً، وإنما أصبح مرتبطاً بقدرة الفرد على العيش بكرامة داخل منظومة خدماتية وعلاقات اجتماعية مستقرة، وبوجود مؤسسات قادرة على توفير الحماية دون تمييز، وضمان العدالة والمحاسبة، وتمكين المشاركة، وتأمين شروط العودة.

أولاً: مركزية البعد المحلي في بناء البيئة الآمنة

تكشف المقاربة المجتمعية عن انتقال حاسم من النموذج الأمني المركزي إلى نموذج الأمن المحلي/المجتمعي. فالسكان باتوا ينظرون إلى البيئة الآمنة من زاوية قدرتهم على الوصول إلى حماية فعّالة داخل محيطهم المباشر، لا من خلال سلطة مركزية بعيدة. ويعود ذلك إلى: تفكك الأجهزة الأمنية السابقة، الأنماط المحلية واعتماد السكان على شبكات الحماية المجتمعية.

هذا التحول جعل البيئة الآمنة ظاهرة متفاوتة مكانياً، حيث تتراوح بين الاستقرار النسبي في مناطق الساحل ودمشق، وبين الهشاشة الأمنية والاجتماعية في السويداء والرقة ودير الزور وإدلب. وعليه، فإن المجتمع لم يعد يتحدث عن «أمن وطني»، بل عن «أمن مناطق» و«أمن تجمعات»، ما يعكس إعادة تعريف للانتماء الأمني من مستوى الدولة إلى مستوى المجتمع المحلي.

ثانياً: العدالة والمساواة بوصفهما شرطين للأمان

لا يكفي توفر الحماية العسكرية أو الشرطية لاعتبار البيئة آمنة في الوعي المجتمعي؛ إذ تُبرز البيانات أن العدالة في الوصول إلى الحماية والخدمات تمثل معياراً مركزياً. فالسكان يربطون البيئة الآمنة بحياد المؤسسات، وعدم التمييز السياسي والمناطقي والطائفي، وقدرة القضاء على محاسبة الجهات النافذة، ووجود آليات فض نزاعات عادلة.

هذا الربط يفسّر لماذا ترى نسبة كبيرة من السكان أن غياب العدالة الاجتماعية وغياب المحاسبة يشكلان تهديداً يعادل أو يفوق المخاطر الأمنية المباشرة. فالأمان المجتمعي لا يتحقق - وفق هذه المقاربة - إلا إذا شعر الأفراد بأنهم متساوون في القيمة والحقوق أمام المؤسسات.

ثالثاً: الاقتصاد والخدمات بوصفهما أساس الاستقرار

أظهرت النتائج بوضوح أن البعد الاقتصادي والخدمي يشكل محوراً بنيوياً في تصور البيئة الآمنة، وخاصة لدى النازحين والمهجرين والفقراء والعائدين، فالعودة الآمنة ليست عودة مكانية فقط، بل عودة إلى سكن ملائم، وخدمات صحية وتعليمية، وفرص عمل، وبنى تحتية. تؤكد هذه المقاربة أن الأمن الاجتماعي يتجاوز غياب العنف ليشمل القدرة على إعادة بناء الحياة. ولذلك تُعدّ البيئة الآمنة – مجتمعياً – منظومة معيشية متكاملة، لا مجرد ترتيبات أمنية أو قانونية.

رابعاً: الثقة المؤسسية كأساس للشرعية

أحد أبرز مخرجات المقاربة المجتمعية هو أن البيئة الآمنة تُقاس بمدى الثقة بالمؤسسات الناشئة. فالمجتمع السوري، بعد سنوات من فقدان الثقة بالدولة، يقيّم البيئة الآمنة بناءً على شفافية المؤسسات، حيادها السياسي، قدرتها على تقديم الخدمات، خضوعها للمساءلة، مدى استقلال القضاء. وتكشف النتائج أن الثقة المؤسسية ظاهرة مناطقية بامتياز، ترتفع في المناطق الأكثر استقراراً خدماتياً وسياسياً، وتنخفض في مناطق النزاع المستمر وضعف الإدارة. وهذا يعني أن شرعية الدولة المستقبلية ستكون مجزأة ما لم تُحقق توازناً مناطقياً في تقديم الخدمات والعدالة.

خامساً: التعايش والاعتراف المتبادل

يرى المجتمع أن البيئة الآمنة ترتبط أيضاً بقدرة المكونات السورية على التعايش دون خوف والاعتراف المتبادل وضمان الحقوق الجماعية وغياب الانتقام، هذا الجانب يظهر بوضوح لدى الأقليات الدينية والإثنية التي تعبر عن مستويات عالية من القلق تجاه مستقبل سورية بعد السقوط، ما يجعل مقاربة البيئة الآمنة لديهم ترتكز على الضمانات السياسية والهوياتية، بعكس بعض المجموعات الأخرى التي تركز على الخدمات أو إعادة الإعمار.

سادساً: الأمن الانتقالي والعدالة الانتقالية

تبرز النتائج أن البيئة الآمنة – وفق المجتمع – ليست حالة نهائية، بل مرحلة انتقالية مشروطة ببدء مسارات إصلاح الأجهزة الأمنية، وإعادة هيكلة المؤسسات، والعدالة الانتقالية، ومعالجة الانتهاكات، والمحاسبة، فغياب هذه المسارات يعني بقاء جذور الصراع قائمة، ويجعل البيئة الآمنة مجرد هدنة مؤقتة قابلة للانهيار.

سابعاً: الانتماء والمستقبل

تكشف المقاربة المجتمعية أن البيئة الآمنة ليست فقط شرطاً لعودة النازحين، بل أيضاً شرطاً لعودة الانتماء الوطني. فالإحساس بالانتماء إلى «سورية الجديدة» مرتبط بتحقق العدالة والمشاركة والاعتراف والأمان الاجتماعي وغياب الإقصاء، وهذا ما يفسّر ارتفاع التفاؤل لدى فئات واسعة، مقابل زيادة المخاوف لدى أقليات تشعر بغياب الضمانات.

إذاً: البيئة الآمنة ليست حالة أمنية تقنية، بل عقد اجتماعي جديد يقوم على حماية متساوية، وعدالة فاعلة، وخدمات مستدامة، ومؤسسات محايدة، وضمانات سياسية وهوياتية، ومشاركة مجتمعية. هذا العقد لا تضمنه السلطة وحدها، بل يتم بناؤه من خلال: توازن القوى المحلية، شرعية المؤسسات، الثقة المتبادلة، قدرة المجتمع على إعادة إنتاج روابطه الداخلية

توصيات ختامية

تكشف النتائج وجود مؤشرات رضا محدودة في بعض المتغيرات مقابل استمرار فجوات جوهرية ترتبط بالشفافية، وضمان الحقوق، والعدالة الاجتماعية، والاندماج المجتمعي، والمشاركة السياسية، ودور الدولة والمجتمع المدني.

ففي المستوى المتعلق بتعزيز الشفافية القانونية، ترتكز الحاجة للشفافية على بناء علاقة ثقة بين المؤسسات والمجتمع، خصوصا لدى الفئات التي تمتلك تاريخا من عدم الثقة. وعليه يوصي الدراسة:

- تطوير منصة رسمية لنشر التشريعات تشمل: نشر مسودات القوانين قبل إقرارها، إعلان التعديلات التشريعية بأسلوب مبسط، إتاحة شرح قانوني بلغة مفهومة
- إنشاء وحدات اتصال قانوني مجتمعي داخل البلديات ومراكز الخدمات والجامعات
- تمكين منظمات المجتمع المدني من مراقبة العملية التشريعية عبر تقديم تقارير شفافية دورية حضور جلسات النقاش التشريعي

أما فيما يرتبط بضمان الحقوق القانونية، عكست النتائج علاقة بين الشعور بالأمان القانوني والانتماء والهشاشة الاجتماعية، وعليه توصي الدراسة :

- ضرورة وجود هيئة لها فروعها المحلية لضمان الحقوق تملك صلاحيات التظلم والتحقيق في الانتهاكات والإحالة للقضاء.
- تبسيط الإجراءات القانونية التي تمس التسجيل المدني، استخراج الوثائق، اثبات الملكية. مع ضرورة التنويه إلى تخفيف كلف استخراجها .
- إطلاق برامج حماية قانونية للفئات الهشة كالنازحين والنساء والأشخاص من دون وثائق قانونية.

وفيما يرتبط بتطوير الأداء الأمني: إذ تؤكد النتائج وجود فجوة ملموسة بالأداء العام من منظور مجتمعي، تفسر هذه الفجوة بارتباط التجربة الأمنية المباشرة بالهوية والانتماء الجغرافي. وعليه توصي الدراسة:

- ضرورة تشكيل خطة تدريب القوى الأمنية على مفاهيم الحياد وادارة النزاعات وحقوق الانسان
- تشكيل وحدات شرطة مجتمعية تعمل على الوساطة والتواصل المدني وحل النزاعات المحلية
- إنشاء آلية واضحة ومحمية لتلقي الشكاوى الأمنية تتضمن حماية المبلغين ومتابعة قانونية

أما فيما يخص تعزيز المشاركة السياسية فيعني العمل على الإسراع بتأسيس الحياة المدنية والسياسية وقوانينها، وأن تقوم على فكرة التشاركية، وأن يلحظ أي قانون انتخابي متعلق بالمجالس المحلية أن يضمن له صلاحيات إدارية وصلاحيات رقابية وصلاحيات تنموية، كما ينبغي دعم مشاركة النساء والشباب في هذا الفضاء عبر إطلاق برامج تدريب سياسي وتشكيل منصات قيادة محلية.

وبخصوص تعزيز الاندماج المجتمعي فتظهر أهمية إطلاق برامج حوار مجتمعي تشمل مدارس ومراكز شبابية ومجالس محلية، وضرورة دعم مبادرات مشتركة بين المكونات عبر نشاطات ثقافية ومشاريع تطوعية، ومبادرات شبابية، إضافة إلى توفير دعم نفسي اجتماعي للفئات (العائدين، النازحين، المهجرين).

وبالنسبة إلى الحد من الهشاشة الاجتماعية فينبغي العمل على تطوير برامج دعم اقتصادي مشاريع صغيرة، ودعم سبل العيش وإيلاء التدريبات المهنية أولوية قصوى، إضافة إلى تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية .

وفيما يرتبط بتعزيز دور الدولة في المجال العام فإنه من الضروري إطلاق منصات تشاركية محلية تشمل ورش تشاورية واجتماعات دورية وضمان وصول الدعوات الى النساء والنازحين والفئات الأقل تعليما.

وبخصوص تعزيز دور المجتمع المدني فإنه من الضروري توسيع انتشار منظمات المجتمع المدني ليشمل حتى الأرياف وينبغي العمل على دعم بناء الثقة بين المنظمات والمجتمع والمنظمات والدولة.

انطلقت فلسفة التوصيات مما عكسته النتائج وهو وجود طاقة مجتمعية قابلة للتفعيل إذا توفرت شفافية قانونية وضمانات حقوقية واصلاح امني ومشاركة سياسية عادلة واندماج اجتماعي فعال وحضور مؤسسي ومدني متوازن لتخلق مسارا واقعيا قابلا للتنفيذ لدعم بناء بيئة امنة ومحايدة ومستدامة في سورية بعد السقوط.

ختاماً

تتجاوز المقاربة المفهوم القانوني للأمن لتتجسد بوصفها إطاراً اجتماعياً مركباً يدمج بين الأمن المادي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني والسياسي والهوياتي، ويتأسس على القدرة الجماعية للمجتمع على بناء بيئة عادلة مستقرة شاملة لا إقصائية تشجع العودة والانتماء وبذلك، فإن البيئة الآمنة - وفق المنظور المجتمعي - ليست غاية بحد ذاتها، بل شرط تأسيسي لبناء دولة المستقبل.

2025
© جميع الحقوق محفوظة لمنظمة اليوم التالي